



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة

نظرية الوكالة مشاكل وحلول
- دراسة ميدانية -

إشراف الأستاذ الدكتور:
صالح حميداتو

إعداد الطلبة:
بشير جورني
الحبيب تامة
سليم حنكة
محمد معيطي

أعضاء لجنة المناقشة

أ. دمدوم زكرياء	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مقيم 1
أ.د زين يونس	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مقيم 2
د. صالح حميداتو	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	مقرر ومشرفا

السنة الجامعية: 2021/2020



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة

نظرية الوكالة مشاكل وحلول - دراسة ميدانية -

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد صالح حميداتو

إعداد الطلبة:
محمد البشير جورني
محمد الحبيب تامة
محمد سليم حنكة
محمد محمد معيطي

السنة الجامعية: 2021/2020



المُلخَص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلى أي مدى ساهمت حوكمة الشركات في إيجاد حلول ومشاكل نظرية الوكالة، حيث تمت معالجتها بالاعتماد على دراسة ميدانية بأسلوب الاستبيان وتكونت عينة الدراسة من 51 فرداً من أساتذة جامعيين ومهنيين وممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة على واقع نظرية الوكالة في الشركات ومساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات.

Abstract:

This study aims to the extent to which corporate governance contributed to find solutions and problems of agency theory, as it was addressed by relying on a field study using a questionnaire method.

The study's sample consisted of 51 university professors, professionals and accountancy practitioners in Algeria.

The study concluded that there are statistically significant differences in the impact of the role of corporate governance in reducing agency theory risks on the reality of agency theory in companies and employees contribution to capital and corporate profitability.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الملخص
I	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة عامة
الفصل الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: عرض وقراءة الدراسات السابقة باللغة العربية
14	المبحث الثاني: عرض وقراءة الدراسات السابقة باللغة الاجنبية
21	خلاصة
الفصل الثاني: ماهية نظرية الوكالة	
23	تمهيد
24	المبحث الأول: تعريف نظرية الوكالة ونشأتها
24	المطلب الأول: تعريف نظرية الوكالة
25	المطلب الثاني: نشأة نظرية الوكالة
29	المبحث الثاني: فرضيات ومشاكل نظرية الوكالة
30	المطلب الأول: فرضيات نظرية الوكالة
34	المطلب الثاني: مشاكل نظرية الوكالة
41	المبحث الثاني: حل نزاعات الوكالة وانتقاداتها:

41	المطلب الأول: حل نزاعات الوكالة
43	المطلب الثاني انتقادات وتكاليف نظرية الوكالة
46	خلاصة
الفصل الثالث: حوكمة الشركات وعلاقتها بنظرية الوكالة	
48	تمهيد
49	المبحث الأول: الإطار الفكري للحوكمة
49	المطلب الأول: نشأة الحوكمة ومفهومها
57	المطلب الثاني: مبررات حوكمة الشركات وأهميتها وأهدافها
70	المبحث الثاني: نظرية الوكالة وعلاقتها بالحوكمة
70	المطلب الأول: دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح
72	المطلب الثاني: الاستنتاجات والتوصيات
73	التوصيات
74	خلاصة
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	
76	تمهيد
77	المبحث الأول: وصف عينة الدراسة
77	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
78	المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات
80	المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة
81	المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة
81	المطلب الأول: تحليل نتائج البيانات العامة
84	المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة
90	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
90	المطلب الأول: معامل الارتباط وتحليل التباين
91	المطلب الثاني: تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار المتعدد

93	خلاصة
95	خاتمة عامة
98	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
77	الجدول رقم (4-1): الإستبيانات الموزعة والمستردة
79	الجدول رقم (4-2): يوضح المتوسط الحسابي المرجح للإجابات
80	جدول رقم (4-3): معامل الثبات والصدق لمحاوّر الاستبيان
81	الجدول رقم (4-4): توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي
81	الجدول رقم (4-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس
82	الجدول رقم (4-6): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة
82	الجدول رقم (4-7): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة
83	الجدول رقم (4-8): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص
84	الجدول رقم (4-9): اتجاهات آراء أفراد العينة حول واقع نظرية الوكالة في الشركات
86	جدول رقم (4-10): اتجاهات آراء العينة حول مدى مساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات
88	الجدول رقم (4-11): اتجاهات آراء عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة
90	الجدول رقم (4-12): جدول معامل الارتباط Model Summary ^b
90	الجدول رقم (4-13) نتائج الاختبار والدلالة الإحصائية:
91	جدول رقم (4-14): معادلات تحليل الإنحدار المتعدد

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
34	شكل رقم (2-1): مشاكل نظرية الوكالة
44	شكل رقم (2-2): تكاليف الوكالة
56	شكل رقم (3-1): مساهمة حوكمة الشركات في معالجة تعارض المصالح
60	شكل رقم (3-2): خصائص التطبيق الجيد لحوكمة الشركات
60	شكل رقم (3-3): مساهمة حوكمة الشركات في معالجة تعارض المصالح
63	شكل رقم (3-4): مبادئ حوكمة الشركات
71	شكل رقم (3-5): دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح
77	شكل رقم (4-1): التوزيع التكراري للاستبيانات الموزعة والمستردة

قائمة الملاحق

العنوان
ملحق رقم 01: الإستهبيان
ملحق رقم 02: مخرجات برنامج SPSS

مقدمة عامة

إنّ الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى أثارت مسألة مهمة جداً تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، وكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات.

وقد برز مفهوم حوكمة الشركات والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجلس الإدارة في الشركات وبين مديري الفروع التنفيذيين ولجان التدقيق وكذلك المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات.

ونتيجة لتطور وظهور شركات المساهمة التي تكثر فيها العلاقات التعاقدية التي تقوم على فصل الملكية عن الإدارة فهذه الشركات التي لديها عدد كبير من المساهمين الذين لا يستطيعون إدارة الشركة، إما لعدم قدرتهم على أداء هذه الوظيفة أو لتعدد التزاماتهم وتنوع الشركات التي يساهمون فيها، فإنهم يلجؤون إلى توظيف وكلاء يقومون بوظيفة الإدارة بالنيابة عنهم، ففي علاقة الوكالة هذه يرغب المساهمون في أن يتصرف الوكلاء وفق إرادتهم وتبعاً لمصالحهم، ولكن يحدث وأن يفضل الوكيل مصالحه الشخصية وتعظيم ثروته على حساب مصالح المساهمين، إن هذه العلاقة التعاقدية تؤدي إلى ظهور فجوة متزايدة الاتساع بين الأصيل والوكيل، مما يخلق العديد من المشاكل والمخاطر مثل: فصل الملكية عن الإدارة كسبب رئيسي، حيث لا يمتلك الأصيل جزءاً مباشراً في عملية الإدارة واتخاذ القرارات وعدم تماثل المعلومات، أين يمتلك أحد طرفي العلاقة معلومات أكثر من الطرف الآخر واختلاف مواقف المخاطر، حيث يكون الوكيل متجنباً لها بينما يطمح الأصيل في المخاطرة من أجل زيادة العوائد (العقلانية المحدودة).

وجاءت نظرية الوكالة كحل للمشاكل التي تنشأ بسبب علاقة الوكالة حيث تتمثل هذه المشاكل في تضارب المصالح والخطر الأخلاقي وخطر الاختيار العكسي والتكاليف التي تتكبدها الشركة من علاقة الوكالة، حيث نصت نظرية الوكالة على مجموعة من الحلول والآليات التي تساعد على الحد من السلوك الانتهازي للوكيل والحفاظ على مصالح المساهمين.

وكان السبب الرئيسي لظهور حوكمة الشركات هو نظرية الوكالة والمشاكل الناجمة عنها، حيث تعتبر حوكمة الشركات من بين الحلول المقترحة للحد من مشاكل الوكالة عن طريق مجموعة من الآليات والإجراءات التي تحدد حدود ومسؤوليات أصحاب المصلحة في الشركة.

مشكلة البحث

إلى أي مدى ساهمت حوكمة الشركات في إيجاد حلول ومشاكل نظرية الوكالة؟

الاسئلة الفرعية

- ما المقصود بنظرية الوكالة وما هي أهم تكاليفها؟
- ماهي المشاكل التي واجهت تطبيق نظرية الوكالة وماهي الحلول المقدمة ؟
- كيف ساهمت حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة؟

فرضيات الدراسة:

يقصد بنظرية الوكالة: هو لجوء المالك لشخص لإنجاز العمل باسمه وتفويضه السلطة، ومن أهم تكاليفها: تكاليف الرقابة والالتزام والخسائر المتبقية...إلخ. ولقد واجهت نظرية الوكالة العديد من المشاكل ولعل أبرزها ربط أداء المدراء بالربحية أو المبيعات المراد تحقيقها وعدم معرفة أسلوب الرقابة عليها. وساهمت حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الوكالة من خلال منع استغلال السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة وحماية حقوق المساهمين إضافة إلى سلامة الممارسات المحاسبية والإدارية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ماهية نظرية الوكالة ونشأتها ومشاكلها والتطرق إلى بعض الحلول عن طريق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشكلة تضارب المصالح. ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد قسم البحث إلى ثلاث مباحث فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية، أما الثاني فقد تناولنا فيه أهم عنصر في المذكرة أنا وهي ماهية نظرية الوكالة وتعريفها ونشأتها مروراً إلى مبادئ وفرضيات النظرية وختمناه بعرض المشاكل المتعلقة بنظرية الوكالة.

أهمية البحث

تعتبر الدراسة ذات أهمية كبرى لكونها موضوعاً يعالج ويهتم بالجدل القائم في عدة دول من العالم على اعتبار أن استعمال المبادئ المحاسبية تلزم إلى حد بعيد طرف الوكالة (الإدارة) بالالتزام بالمعالجات المحاسبية الواجب إتباعها والتي من شأنها أن تقلل من مشكلة تضارب المصالح، وذلك من خلال إظهار دور مبادئ الحوكمة في تحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، والالتزام

بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة المؤسسات يؤدي بشكل كبير إلى التقليل من الأزمات الاقتصادية والفساد المالي، ونخص بالذكر المخاطر الناتجة عن نظرية الوكالة.

صعوبات البحث:

- نقص في الكتب والمراجع التي تخص نظرية الوكالة خصوصاً.
 - نقص المعلومات القبلية لدينا حول الموضوع.
 - قلة إن لم نقل انعدام الشركات التي تطبق حوكمة الشركات في الجزائر.
- ✓ الإطار الزمني: السداسي الثاني من السنة الثانية ماستر للموسم الدراسي 2020-2021 بداية شهر مارس إلى غاية شهر ماي
- ✓ الإطار المكاني: الجزائر "الجمهورية الجزائرية".

الفصل الأول:

**الدراسات السابقة باللغة العربية
والأجنبية**

تمهيد:

تعتبر الدراسات السابقة في أي مجال مفتاح الباحث لسير أغوار بحثه، ولما اقتضته ضروريات البحث العلمي الجيد الوقوف على هذه الدراسات قبل الدخول في جوهر البحث، منعاً للتكرار واستفادةً من النقاط والنتائج المتحصلة خدمة لأهداف العلوم بتراكم الخبرات والتجارب، ولقد تم تقسيم الدراسات السابقة التي سيتم تناولها إلى قسمين: في المبحث الأول تناولنا الدراسات السابقة باللغة العربية والمبحث الثاني: عرض وقراءة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية، وسنقوم بترتيب الدراسات بناء على تواريخ إنجازها بدءاً من الأحدث.

المبحث الأول: عرض وقراءة الدراسات السابقة باللغة العربية

سنتناول من خلال هذا العنصر الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في دراستنا هذه،

- 1- دراسة: أوصيف لخضر وفرحات عباس، بعنوان: دور حوكمة الشركات في معالجة مشاكل نظرية الوكالة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع والعشرون ديسمبر 2020:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية ومطالب العديد من الحكومات والهيئات والمؤسسات الدولية بضرورة ارساء وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لمعالجة مشاكل الوكالة الناجمة عن انفصال الملكية عن الإدارة، وتعاوض وتضارب المصالح بين الملاك أو المساهمين الذين يسعون لتعظيم أرباحهم وزيادة قيمة الشركة، والمدراء أو المسيرين الذين يهدفون إلى توجيه وإدارة الشركة لتحقيق منافع وأغراض شخصية، وما خلفه هذا التعارض من آثار الخطورة على اقتصاديات الدول المتطورة من هزات وازمات مالية وفضائح وحالات إفلاس عرفتها العديد من الشركات الكبرى في العالم.

وتوصلت الدراسة إلى ضمان عدم استخدام أموال المساهمين في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، إضافة لإرساء مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في الشركة، التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك.

- 2- دراسة إبتسام طلحة وآخرون، آليات الحوكمة ودورها في الحد من مخاطر الوكالة - دراسة ميدانية-، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، 2020/2019.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات بشكل عام وآلياتها على وجه الخصوص في الحد من مخاطر الوكالة، وذلك من خلال تجسيد هذه الآليات في الشركة بهدف تحقيق المعاملة المتساوية لجميع الأطراف وضمن حقوق المساهمين وهذا ما يساهم بدوره في الحد من تضارب المصالح "مشكلة الوكالة" وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام بآليات الحوكمة سواء الداخلية أو الخارجية سوف يؤدي إلى تخفيض تكاليف ومخاطر الوكالة وذلك من خلال فرض قواعد تحمي المصالح المشتركة وتحدد مسؤولية كل طرف من الأطراف ذوي العلاقة بالشركة.

3- ماهر اسامة نايف شبير، أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، أكتوبر 2017

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر آليات حوكمة الشركات في تخفيض تكاليف الوكالة، وبيان دور مجلس الادارة في الحد من تكاليف الوكالة وكذا دراسة أثر الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي ونسبة ملكية المديرين في تخفيض تكاليف الوكالة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: لا يوجد تأثير بين حجم مجلس الادارة وتكاليف الوكالة، يوجد تأطير عكسي بين حجم الشركة وتكاليف الوكالة، يوجد تأثير إيجابي بين ربحية الشركة وتكاليف الوكالة.

4- عبد القادر عيادي، نشأة المحاسبة وتطورها في ظل تطبيق نظرية الوكالة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي-33(02)، المجلد 11، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض نشأة المحاسبة وتطورها عبر مختلف العصور، كما تستعرض أيضا نظرية الوكالة وتفسيرها رياضيا نظرا للدور الفعال الذي تقوم به في تقليص شدة التعارض بين مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة قد لعبت دورا كبيرا في إطار نظرية الوكالة من خلال الاتفاق على ابرام عقود معينة ومحددة وبين أطراف الوكالة في الشركة، مثل عقود المكافأة والحوافز الإدارية وإلى غير ذلك من الأشكال، حيث نجد أن هذه العقود تستند على بعض المعلومات والمؤشرات المستمدة من القوائم المالية.

5- دراسة رياض حسام الدين رياض الخفش، بعنوان استخدام نظرية الوكالة في دراسة أثر أداء الشركة وهيكل الملكية على المزايا الممنوحة للمديرين في الشركات المساهمة العامة في الاردن، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين وكلاً من أداء الشركات وهيكل الملكية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من 2011 ولغاية 2013.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختبار البيانات المالية لعينة مكونة من 127 شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لفهم العوامل التي

تؤثر على المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين بالشركات المساهمة العامة الأردنية للوصول إلى السلوكيات المتبعة في الواقع من قبل تلك الشركات ووصفها بدقة والتعبير عنها رقمياً، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعلومات الإحصائية لاختبار الفروض والوصول للنتائج.

وبعد اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لأداء الشركة وهيكل الملكية على المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين. كما أظهرت الدراسة إلى أن للمتغيرات الرقابية المتمثلة في كفاءة الإدارة وحجم الشركة وازدواجية مهام الرئيس التنفيذي علاقة طردية ذات دلالة إحصائية على المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين، وأظهرت النتائج أن ملكية المديرين التنفيذيين في أسهم الشركة كان لها أعلى قوة تفسيرية.

6- دراسة مهدي شرقي، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة - حالة المؤسسات العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري-، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2015/01.

نظرية الوكالة تعرف بأنها عقد بموجبه شخص أو عدة أشخاص هو الأصيل أو الموكل يلجئون لخدمات شخص آخر هو الوكيل أو الموكل ليقوم باسمهم بوظيفة أو عمل معين؛ ما يتضمن تفويضاً للحقوق التقديرية أو تحويل المعرفة المتخصصة؛ هذه العلاقة تنشئ تكاليف الوكالة؛ تقدم نظرية الوكالة نظرة مختلفة لمجلس الإدارة كأداة رقابة داخلية مهمتها تدنية تكاليف الوكالة الناجمة عن تباعد المصالح بين الأصيل والوكيل (خاصة بين المساهمين والمديرين التنفيذيين) والقيام بتحديد السلطة التقديرية للوكيل؛ وضمان رقابة فعالة على المديرين التنفيذيين.

سيتم التطرق لذلك بالمؤسسة العمومية الاقتصادية بالجزائر، لتفسير الخلل في إدارتها وأسباب الفشل في مراقبة بعض مديريها التنفيذيين الانتهازين بنجاح.

7- الفضل مؤيد، العلاقة بين محددات السلوك الإداري وتكلفة الوكالة للملكية ومدى تأثيرها بالأداء، المجلة العربية المحاسبية المجلد 16 العدد 02، 2013.

قام الباحث بدراسة العلاقة بين بعض محددات السلوك الإداري وتكلفة الوكالة من جهة، ومدى تأثير تلك العلاقة على أداء الشركة من جهة ثانية، حيث فحص الباحث ثلاثة متغيرات تمثل محددات السلوك الإداري وهي: الملكية الإدارية، وعدم تماثل المعلومات، وأخيراً نسبة المديونية.

وقد تم استخدام البيانات الخاصة بـ 27 شركة مساهمة عامة خاصة بالعراق، موزعة على ثلاثة قطاعات اقتصادية: وهي المصارف والصناعة والخدمات وشملت سنوات الدراسة من سنة 2005 إلى سنة 2008، وقد تمثلت متغيرات الدراسة بما يلي:

أ- المتغيرات المستقلة والتي تشمل:

1- نسبة الملكية الإدارية. 2- عدم تماثل المعلومات. 3- عقود المديونية.

ب- المتغير التابع والذي شمل تكلفة الوكالة للملكية: استخدم الباحث لقياس هذا المتغير مقياسين:

1- نسبة المصارف التشغيلية إلى مجموع المبيعات. 2- نسبة دوران الأصول.

وقد استخدم الباحث اختبار Kendall لقياس العلاقة بين المتغيرات، وكانت نتائج الاختبار

كما يلي:

✓ عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين عدم تماثل المعلومات وحجم تكلفة الوكالة؛

✓ عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة المديونية وحجم تكلفة الوكالة؛

✓ وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين نسبة الملكية الإدارية وتكلفة الوكالة للملكية لدى الشركات ذات الأداء المنخفض.

قدمت هذه الدراسة فائدة للشركات المساهمة العامة بان أسباب ضعف الرقابة على المديرين التنفيذيين يرجع للتشتت الشديد في هيكل الملكية وارتفاع نسبة صغار المساهمين الذين يفتقدون إلى الدراية والحافز لمعرفة حقوقهم وللرقابة على المديرين وهذا يطلق عليه في الأدبيات بمشكلة (من يبدأ الرقابة) (أور الركوب المجاني)، والتي تعني انه رغم وجود رغبة ومصصلحة فردية لدى كل واحد من صغار حملة الأسهم للرقابة على المديرين، إلا أنه بسبب ارتفاع تكلفة الرقابة فإن كل واحد على حده لا يبادر بالرقابة وينتظر أن يحصل على مزاياها بدون تكلفة من خلال الآخرين خاصة كبار حملة الأسهم.

8- دراسة نبيل سعيد عبده المعمري، بعنوان الاداء المالي للبنوك التجارية اليمينية في ظل نظرية الوكالة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أداء مديري البنوك التجارية وفي أداء البنك ونتائج أعماله من خلال تطبيق مبادئ نظرية الوكالة وأسسها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام عدة أساليب احصائية لاختبار الفرضيات منها الاستقرائية والوصفية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين نوعية العقد المبرم بين المساهمين ومدراء البنوك التجارية انطلاقاً من أن نوعية العقد هي التي تعمل على تحفيز المدراء لتقديم أداء أفضل وبالتالي تحقيق مستوى عالٍ من الأرباح.

9- يوسف، علي، 2012، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.

قامت الدراسة من خلال نظرية الوكالة بتسليط الضوء على المشكلة التي تنتج من انفصال الملكية عن الإدارة، فتعارض المصالح أو تقاربها بين الأطراف المختلفة يؤثر في القرارات التي تتخذها الإدارة ومن بينها اختيار السياسات المحاسبية، وذلك يؤدي لعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى الذي من شأنه أن يجعل الإدارة تقوم بتحويل الثروة من طرف لآخر من خلال السياسات المحاسبية المتبعة من قبلها والتي يعد التحفظ المحاسبي من أبرزها.

وقد قامت الدراسة على تحديد أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية من خلال تحليل عينة مكونة من 24 شركة من الشركات النشطة في سوق الأوراق المالية المصري للفترة الممتدة من عام 1997 إلى غاية 2008.

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الملكية الإدارية لأسهم الشركة تعمل على تقارب المصالح بين المديرين التنفيذيين وبين المالكين.

10- دراسة بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2011.

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مبادئ الحوكمة التي جاءت بدورها من أجل الحفاظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبالتالي تخفيض مشكلة تضارب المصالح بين المساهمين من جهة وبين المدراء التنفيذيين من جهة أخرى.

وتوصل البحث إلى أن تكاليف نظرية الوكالة تتمثل في نفقات الأشراف والمتابعة من قبل الأطراف الأصلية في حين نجد النفقات المانعة والخسائر المتبقية يتحملها الوكيل.

أن الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى أثارَت مسألة مهمة جداً تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية

المنشورة في التقارير المالية، وكان لا بد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات.

وقد برز مفهوم حوكمة الشركات والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجلس الإدارة في الشركات وبين مديري الفروع التنفيذيين ولجان التدقيق وكذلك المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات. ونتيجة لوجود علاقة تعاقدية بين المالكين والمدراء فقد نشأت العديد من المشاكل، تركزت أهمها في مشكلة تضارب المصالح، إذ يعمل المدراء على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم بعدم بذل الجهد على حساب مصلحة المالكين ولأجل تخفيض هذه المشاكل فقد وضعت العديد من الدول مبادئ أساسية للحوكمة بهدف حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

11- صلواتشي هشام سفيان، مساهمة علاقة الوكالة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 5، العدد 10، المدرسة العليا للتجارة، 2011.

جاءت هذه الدراسة لإستعراض جوانب نظرية الوكالة ومكانتها في المؤسسة الاقتصادية كما تحاول أن تجد العلاقة الرابطة بينها وبين أداء المؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة ميدانية لمؤسسة جزائرية رائدة في قطاع عصير الفواكه والمشروبات وذلك باستعمال طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك إرتباط قوي بين المردودية المالية وبنجاعة العمل من جهة، وبنجاعة العمل ومردودية الموارد البشرية من جهة أخرى.

12- الفضل مؤيد وراضي نوال العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 4، 2010.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة، وقد جرت الدراسة على عينة مؤلفة من 116 شركة مسجلة في سوق عمان المال لسنة 2003. وتم تحديد أثر الحاكمية المؤسسية من خلال اربعة آليات هي:

- نسبة ملكية المديرين التنفيذيين بأسهم الشركة؛
- حجم مجلس الادارة؛

- رقابة كبار المساهمين؛

- الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

وتم قياس قيمة الشركة بمقياسين هما: معدل العائد على الاستثمار ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم.

استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد وقد اظهرت اهم نتائج الدراسة الى وجود اثر لآليات الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة عند التعبير عنها بمعدل العائد على الاستثمار وانعدام هذا الاثر عند التعبير عنها بنسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية، وأشارت توصيات الدراسة الى ضرورة الحد من ظاهرة ملكية المديرين التنفيذيين لاسهم الشركة للتخفيف من تأثيرهم على قرارات مجلس الإدارة.

تقدم الدراسة فائدة مفادها ان نسبة ملكية المديرين التنفيذيين باسهم الشركة لها مرتبة الصدارة في التأثير على اعضاء مجلس الإدارة.

13- محمد أبو العز، نظرية الوكالة والدور التأثيري لنظم المعلومات المحاسبية الإدارية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 17، العدد الأول، جامعة الزقازيق، مصر، 1995.

هدفت إلى بيان الدور التأثيري لنظرية الوكالة على نظم معلومات المحاسبة الإدارية من حيث التركيز على بحوث الوكالة في تقييم الأداء، وهي مشكلة تفرع الاقتسام الأمثل للمخاطر بين طرفي الوكالة وحفز المديرين (الوكلاء) على بذل الجهد الإداري المطلوب، واتخاذ القرارات المتوافقة مع مصلحة المنشأة، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة التقييمية أن بحوث الوكالة استطاعت تقديم أساس اقتصادي لكثير من آليات المحاسبة الإدارية المطبقة عمليا، والتي تبدو مناقضة للتعاليم التقليدية للمحاسبة الإدارية في مجال تقييم الاداء بصفة عامة، وبصفة خاصة في مجالات المساءلة عن التكاليف التي لا يمكن التحكم فيها، وتوزيع التكاليف المشتركة وتكاليف مراكز الخدمات، ونظم الحوافز.

14- دراسة سحر سمير محمود الشيخ ديب، بعنوان الاداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية- دراسة مدى تطبيق نظرية الوكالة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1994.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهم العوامل المرتبطة بأداء مديري الشركات المساهمة العامة ومدى علاقتها وربحية الشركة انطلاقا من مبادئ نظرية الوكالة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختبار العينة المتكونة من 40 شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية مهمة إحصائياً بين نسبة مساهمة المدير (مجلس الإدارة) وربحية الشركة، كما أظهرت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط طردية بين كفاءة نظام المعلومات وربحية الشركة.

15- سحر ديب، الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية - دراسة مدى تطبيق نظرية الوكالة- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان 1994.

يتمحور هدف الدراسة حول تأثير تطبيق نظرية الوكالة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية الأردنية إنطلاقاً من عينة الدراسة المتكونة من 40 شركة مساهمة عامة صناعية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط عكسية مهمة إحصائياً بين مساهمة المدير (مجلس الإدارة) وربحية الشركة؛
- علاقة الارتباط بين نوع العقد المبرم وتقييمه وربحية الشركة علاقة إيجابية؛
- علاقة الارتباط بين كفاءة نظام المعلومات وربحية الشركة علاقة إيجابية.

16- نجاتي عبد المنعم، نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الاداء، مجلة العلوم الادارية، كلية التجارة بني سويف، المجلد 1 العدد 1، 1991.

هدفت الدراسة الى بيان كيفية استخدام نظرية الوكالة في مجال الرقابة على الاداء وتحديد نطاق مسؤولية المدير الوكيل، وتوصلت الدراسة الى ما يلي:

- ان العلاقة التعاقدية هي محور ارتكاز نظرية الوكالة وتنشأ عند تكليف الموكل للوكيل في القيام ببعض الاعمال؛
- انه في ظل نظرية الوكالة ينظر للمنشأ على انها مجموعة متداخلة من العقود بين اطراف ذات مصالح خاصة، ومن ثم فان هدف نظرية الوكالة يتمثل في محاولة التوصل الى العلاقة التعاقدية المثلى بين الاطراف المرتبطة بالمنشأة؛
- ان عدم تماثل المعلومات بين اطراف العلاقة التعاقدية يتسبب في حدوث مشاكل الوكالة؛
- واخيراً اوضح كيفية تطبيق نظرية الوكالة في تطوير نماذج الرقابة على الاداء في حالتين هما: تعدد الفترات وتعدد الوكلاء.

المبحث الثاني: عرض وقراءة الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

سنتناول من خلال هذا العنصر الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في دراستنا هذه، وسنقوم بترتيب الدراسات بناء على تواريخ إنجازها بدءاً من الاحداث كما يلي:

1- MANCER NEE SACI Fatima Zohra, BOUZIANE Athmen ; La Structure D'actionnariat Au Cœur De La Théorie De L'agence

المجلة المغربية للإقتصاد والمأنجمت المجلد5، العدد 2، 2019.

تشكل نظرية الوكالة أساس ظواهر إدارة الشركات، وقد ظهرت من خلال حدس مجموعة من السلائف، والتي أرست أساس النهج المهيمن فيما يتعلق بإدارة الشركات، من خلال بناء نموذج أكثر رسمية يمكن أن يؤثر على تفاقم تضارب المصالح الموجود بين المساهمين والمديرين من الأغلبية الأقلية.

يقع موضوع هيكل المساهمة في مركز نظرية الوكالة حيث تعتبر نفسها أحد المصادر الرئيسية لتكاليف الوكالة، حيث تلعب دوراً حاسماً في التوجهات المالية والاستراتيجية. يضع نهج الوكالة علاوة على تدقيق الجودة، والذي يشير إليه على أنه رافعة لمواءمة السلوك الإداري مع مصالح المساهمين.

2- Slimani Samiha ;Firm Performance Versus Managerial Power In Determining Ceo Compensation: A Critical Study,

مجلة أبعاد اقتصادية المجلد 7، العدد 2، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض كل من نظرية "الوكالة" ونظرية "قوة الإدارة العليا" في تفسير تعويضات الإدارة العليا في الشركات، وهذا لشرح على أي أساس يدفع أجر المدير العام في الشركة، هل على أساس أدائه أو على أساس قوته.

وتوصلت الدراسة إلى أن كبار المديرين مهتمون بأنفسهم ويعملون على تعظيم مصالحهم بدلاً من مصلحة المساهمين، علاوة على ذلك، تشكل عقود حزمة التعويضات وسيلة فعالة لتحقيق المنفعة المشتركة لكل من المديرين والمساهمين هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تعتبر نظرية القوة الإدارية كعلاج لتضارب المصالح بين المديرين والمالكين، على العكس من ذلك، ترى أن المديرين لديهم القدرة على التأثير على تعويضاتهم (القوة الهيكلية، قوة الملكية، قوة الخبراء، وقوة المكانة).

3- Brahmadev panda & NM leepsa

نظرية الوكالة: مراجعة النظرية، الأدلة على المشاكل ووجهات النظر، الهند، 2017.

هدفت الدراسة إلى مراجعة الجوانب النظرية والأدلة التجريبية التي تم اجرائها على نظرية الوكالة، واكتشاف الافكار الرئيسية ووجهات النظر المتعلقة بنظرية الوكالة من خلال دراسة الادبيات، وهدفت الى فهم وتحليل مشاكل الوكالة وعرض الحلول المعتمدة للتخفيف من حدة هذه المشاكل. وتوصل الى ان الجدل القائم حول نظرية الوكالة والضراع الناتج عنها بدأ مع اعمال آدم سميث 1973 ولا يزال مستمر الى وقتنا الحالي، وان كل من تضارب المصالح وتكاليف تنشأ بسبب: فصل الملكية عن الادارة، اختلاف تفضيلات المخاطر، عدم تماثل المعلومات والمخاطر الاخلاقية، ووجدا ان نظرية الوكالة هي نظرية علمية تطبيقية لها جذور في العديد من المجالات المختلفة وأن مشكلة الوكالة تسود في كل انواع المنظمات تقريبا، واعتبر ان كل من هيكل الملكية، الملكية التنفيذية وآليات الحوكمة (مثل مجلس الادارة) من شأنهم التقليل من تكاليف الوكالة.

4- Issam saltaji

حوكمة الشركات ونظرية الوكالة، وكيفية التحكم في تكاليف الوكالة، رومانيا،

2013.

هدفت الدراسة إلى تعريف نظرية الوكالة وما ينجم عنها من مشاكل نتيجة لتضارب المصالح بين المدراء والمساهمين واعتبر ان هذه التكاليف يتم تحملها من قبل الشركة لتشجيع أداء المدراء، وانه يجب مراقبتها والتقليل منها لحماية الشركة من خطر الإفلاس، وهدفت كذلك إلى بيان الاسباب التي ادت إلى نظرية الوكالة وكيفية التحكم في مشاكل الوكالة.

توصلت الدراسة إلى ان نظرية الوكالة جاءت لحماية مصالح المساهمين لكن هذا الاهتمام نتج عنه تعارض مع مصالح المدراء، وهذا التضارب تطور ليشمل التكاليف المتكبدة في الشركة والتي يمكن أن تهدد حقوق المساهمين ومزاياهم مما يؤدي إلى الإفلاس مما تنشأ الحاجة إلى مراقبة هذه المشاكل لحث المدراء على العمل وفق مصالح المساهمين، وتوصل ان هناك منهجين للسيطرة على تكاليف الوكالة لمواجهة الازمات المالية وهما الملكية الادارية والمساهمين الخارجيين.

5- Tareq, U. ,2010, "CEO Compensation: Relationship with performance and influence of board of directors", Master of International Management – Gotland University

تبحث هذه الدراسة في مفهوم حوكمة الشركات، ووضح أن من أهم مواضيع حوكمة الشركات مشكلة الوكالة التي ينتج عنها أن الرئيس التنفيذي (الوكيل) يهدف إلى الوصول إلى أعلى مزايا ممكنة، وبالمقابل فإن المالك (الموكل) يهدف إلى الوصول لأعلى عائد لأداء الشركة. وبناءً على ما سبق قام الباحث بدراسة العلاقة بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وأداء الشركة مع بيان أثر مجلس الإدارة على هذه المزايا. تم أخذ عينة مكونة من 30 شركة ف السويد للفترة من سنة 2004 ولغاية سنة 2008، حيث تم تحديد المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي بالمتغير التابع وأداء الشركة وتأثير مجلس الإدارة بالمتغير المستقل، وتم قياس أداء الشركة بمقياس العائد على حقوق الملكية ROE بينما تم قياس تأثير مجلس الإدارة بواسطة عدد أعضاء مجلس الإدارة وكذلك تم استخدام حجم الشركة والنمو كمتغيرات رقابية.

وقد كانت نتيجة الدراسة وجود علاقة عكس وغير جوهرية بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وكل من أداء الشركة وحجم مجلس الإدارة في الشركة، بينما لوحظ وجود علاقة طردية بين حجم الشركة والمزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي ووجود علاقة طردية غير جوهرية بين النمو والمزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي.

ويستنتج من هذه الدراسة أن أداء الشركة قد يكون له أثر عكس على المزايا الممنوحة

للمديرين التنفيذيين وهذه يشير إلى وجود تكاليف وكالة مرتفعة في مثل هذه الحالة.

6- Florackis, C. and Ozkan, A., 2008, "Agency costs and corporate governance mechanisms: evidence for UK Firms", International Journal of Managerial Finance ISSN: 1743-9132 Vol. 4 Iss: 1.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير تطبيق آلية حوكمة الشركات في التخفيف من مشكلة الوكالة، وكانت فترة الدراسة ممتدة من 1999 لغاية 2003 وتكونت عينة الدراسة من 897 شركة في بريطانيا.

وقد تم تحديد تكلفة الوكالة بالمتغير التابع، حيث تم قياسه بطريقتين الأولى نسبة المصاريف الإدارية والعمومية من المبيعات، والثانية نسبة المبيعات من مجموع الأصول بالشركة (معدل دوران الأصول)، وتم تحديد المتغيرات المستقلة بكلا من نسبة ملكية المديرين التنفيذيين بالشركة والمزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين بالشركة وحجم مجلس الإدارة وازدواجية مهام الرئيس التنفيذي.

وقد أظهرت نتيجة البحث وجود علاقة عكسية بين تكلفة الوكالة وكلا من ملكية المديرين التنفيذيين والمزايا الممنوحة للمديرين وحجم مجلس إدارة الشركة، بالإضافة إلى أن نتيجة البحث أكدت أن ازدواجية المهام للرئيس التنفيذي تزيد من مشكلة الوكالة.

7- Ang, J, Cole, R. and Lin, J, 2000, "Agency Costs and Ownership Structure", The Journal of Finance, Volume 55, Issue 1, PP. 81–106.

هدف الدراسة لمعرفة مدى تأثير هيكل الملكية على مشكلة الوكالة في الشركات، حيث تكونت العينة من 1708 شركة صغيرة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1992، وتم تحديد تكلفة الوكالة بالمتغير التابع وهيكل الملكية المتغير المستقل، حيث تم قياس المتغير التابع بمقياسين الأول: نسبة المصاريف الإدارية والعمومية من المبيعات والثانية: نسبة المبيعات من مجموع أصول الشركة.

وقد أظهرت نتيجة البحث أن تكلفة الوكالة تزداد عند استعانة الشركة بمديرين من غير المالكين، بالإضافة إلى أنه لوحظ وجود علاقة عكسية جوهرية بين تكلفة الوكالة وملكية المديرين التنفيذيين لأسهم الشركة.

8- mitra S, agency costs, free cash flow and IT expenditures, working paper, 2000.

اختبرت هذه الدراسة اثر ارتفاع التدفق النقدي الحر على الانفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات في ظل مستويات مختلفة من فرص نمو الشركة مقاسة بنسبة فرص نمو الشركة Tobin's Q، واستخدم أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضية ان الشركات تعتمد لزيادة الانفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات عند ارتفاع قيمة تدفقها النقدي الحر في ظل تدني فرص النمو الشركة. وقد توصل الباحث إلى فرض هذه الفرضية، ولكنه وجد ان الشركات التي لديها فرص نمو مرتفعة Q أصغر 1 تزيد من انفاقها في مجال تكنولوجيا المعلومات عندما يكون تدفقها النقدي الحر موجبا، بينما تحافظ الشركات التي لها نسبة فرص نمو منخفضة Q أكبر 1 على نفس مستوى الانفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات عندما يكون تدفقها النقدي الحر مرتفع، وقد توصل الباحث الى ان التدفق النقدي الحر يؤثر على الانفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات.

9- Charreaux Gérard. La théorie positive de l'agence : positionnement et apports. In: Revue d'économie industrielle, vol. 92, 2e et 3eme trimestres 2000. Économie des contrats : bilan et perspectives.

تهدف هذه الدراسة إلى ثلاثة أهداف، ذكر المكونات الرئيسية لنظرية الوكالة، ومحاولة تصحيح العرض المعتاد للنظرية، ثم بيان تنوع المشكلات المدروسة في مجال علوم الإدارة، وقد خلصت الدراسة إلى أن نظرية الوكالة تمتلك الإيجابية بفعل نظرية الوكيل الرئيسي. وترجع هذه الحالة بشكل أساسي إلى الأهمية الممنوحة للعلاقة بين الكفاءة والاستخدام الأمثل لعناصر محددة.

10- Core, J, Holthausen, R. and Larcker, D. ,1999, "Corporate governance, Chief executive officer compensation, and firm performance", Journal of Finance Economics.

يهدف هذا البحث للتعرف على مدى تأثير جودة تطبيق حوكمة الشركات المتمثلة بهيكل الملكية وهيكل مجلس الإدارة على المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين بالشركة، والتأكد فيما إذا كانت قلة جودة حوكمة الشركات لها تأثير على ضعف أداء الشركات في المستقبل، وتكونت عينة الدراسة من 205 شركة مساهمة عامة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد امتدت فترة الدراسة من سنة 1982 لغاية 1984.

كانت نتيجة الدراسة أن المزايا الممنوحة للمدير التنفيذي تزداد عندما يكون المدير التنفيذي هو نفسه رئيس مجلس الإدارة، وعندما يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة كبير، كما وجدت الدراسة أن هناك انخفاض في حجم المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين عندما تزيد نسبة حصة المديرين التنفيذيين في أسهم الشركة، وعند امتلاك المساهمين غير الإداريين ما لا يقل عن 5% من أسهم الشركة، كما بينت الدراسة أن مشكلة الوكالة تتفاقم في الشركات التي تعتبر فيها الحوكمة ضعيفة، وبالتالي فإن المديرين التنفيذيين في الشركات التي لديها مشكلة وكالة كبيرة يقومون باستلام مزايا أكبر من الشركات التي يكون لديها مشكلة وكالة أقل.

11- Dividends, asymmetric information, and agency conflicts : evidence from a comparison of the dividend policies, The Journal of finance, vol 53, N° 3, June 1998.

جاءت هاته الدراسة للمقارنة بين سياسات توزيع الأرباح في كل من الشركات اليابانية والأمريكية، وشملت عينة الدراسة (194) شركة يابانية مقابل (420) شركة أمريكية، حيث قامت هاته الدراسة باختبار العلاقة بين التغيرات في الأرباح الموزعة وعوائد الأسهم من جهة، والمعارضة ضد تغيير حجم الأرباح الموزعة من جهة أخرى.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات اليابانية في مجال تحديد أثر أسعار الأسهم على سياسة توزيع الأرباح هي أقل من خبرة الشركات الأمريكية، كما أظهرت أن الشركات اليابانية فيها تعارض أقل لإلغاء أو منع عمليات توزيع الأرباح، كما أن الأرباح الموزعة في هذه الشركات هي أكثر استجابة للتغيرات في العوائد.

12- Henry Tosi, et... al, Disaggregating The Agency Contract: The Effects Of Monitoring, Incentive Alignment, And Term In Office On Agent Decision Making, Academy of Management Journal VOL. 40, NO. 3, 1997.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثيرات الرقابة وتخطيط الحوافز وطول الفترة الزمنية للوكيل على عمليات اتخاذ قرار الوكيل، حيث كانت طول الفترة الزمنية للوكيل بمثابة المتغير المستقل. وتوصلت الدراسة إلى أن لتخطيط الحوافز تأثير أكبر من الرقابة وذلك في مجال التأكد من أن الوكلاء يعملون لمصلحة المالكين، بالإضافة إلى أن العلاقة بين متغيرات الدراسة - الرقابة وتخطيط الحوافز - ودورها في عمليات اتخاذ قرار الوكيل تعتبر علاقة متداخلة ومعقدة نسبياً مما يتطلب القيام بدراسات مستفيضة أخرى في هذا المجال، كما أن تخطيط الحوافز كان له تأثير واضح على العوائد للمدى البعيد لرئيس مجلس الإدارة (المدير التنفيذي)، على الرغم من ذلك فإن هناك توجهها لتوسع دور هؤلاء الوكلاء وهذا له تأثير سلبي على الإدارة العليا.

13- Peter holl and dimitris kyriazis, agency, bid resistance and the market for corporate control, Journal of Business Finance&Accounting, 24(7) & (8), September 1997.

هدف هذا المقال هو دراسة الوكالة ومقاومة العطاء في عمليات السوق للرقابة على الشركة من حيث تحديد درجة تأثير مقاومة العطاء على العوائد المتحققة للثروة، لمجموعة من الشركات المستهدفة، واحتمالية نجاح العطاء لعينة من اصحاب العطاءات في المملكة المتحدة. والنتائج المتوصل إليها تلقي الضوء على طبيعة تطور مشكلة الوكالة ومداه في الشركات الحديثة، كما أوضحت الدراسة أنه عندما يظهر المديرين عدوانية تجاه أصحاب العطاء من خلال تبنيهم أساليب دفاع محددة، تظهر آثار ذلك في جانبيين:

الأول: إنها تؤثر على عوائد الثروة المتعلقة بالعطاء، فإذا كان العطاء قد صمم ليحل محل الإدارة غير الفعالة، فإن مقاومة العطاء بواسطة المديرين ربما تؤدي إلى تقليل القيمة السوقية للشركة، لذلك فإن المديرين لا يتصرفون بوصفهم وكلاء يهدفون إلى تعظيم الثروة، وهذا ما

يكون واضحاً بالنسبة لحملة الأسهم، وفي أدبيات رقابة الشركة فإن مثل هذا الأمر يشكل حالة من التوافق مع طموحات الإدارة.

والثاني: يتعلق بعوائد العطاء، فإذا كانت مقاومة العطاء فعالة، فإن احتمالية نجاحه تتناقص، وبعد ذلك إن المديرين يقومون بالترويج للضمانات التي يتضمنها عملهم، وفي مثل هذه الحالة فإنهم يروجون لمصالحهم الخاصة.

14- Jensen M, agency costs of free cash flow, corporate finance, and takeovers, American Economic Review, vol 76, 1986

هدفت هذه الدراسة ومن منظور نظرية الوكالة إلى تحليل أثر ارتفاع مبلغ التدفق النقدي الحر على تكاليف الوكالة وعلى ميل المديرين للإنفاق الاستثماري في مجالات غير مجدية، وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

يميل المديرون عند وجود تدفق نقدي حر مرتفع لإنفاقه في مشروعات منخفضة الجدوى، ولا يميلون إلى دفع توزيعات للمساهمين، مما يزيد تكاليف الوكالة وينعكس سلباً على قيمة الشركة؛

إن الدين له فوائد في تخفيض تكاليف الوكالة للتدفق النقدي الحر؛

إن مثال شركات النفط الأمريكية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات يؤكد على أن التدفق النقدي الحر المرتفع يولد تكاليف ومشكلة وكالة، مما يؤثر سلباً على قيمة الشركة، وخاصة في حالات الكساد الاقتصادي، وعند استمرار الإدارة على استثمار ذلك التدفق في نفقات البحث والتطوير أو تنويع النشاط.

وقد أوصت الدراسة بأنه من الأفضل للإدارة دفع توزيعات نقدية للمساهمين العاديين عند وجود ارتفاع في التدفق النقدي الحر بدلاً من إنفاقه في مشاريع تكون صافي قيمتها الحالية أقل من صفر، وقد عرف هذا لاحقاً بفرضية التدفق النقدي الحر Free Cash Flow Hypothesis.

خلاصة:

أوضحت الدراسات من خلال التجارب أن تكاليف نظرية الوكالة بنفقات الأشراف والمتابعة من قبل الأطراف الأصلية والنفقات المانعة من قبل الوكيل والخسائر المتبقية. وأن الآليات والمعايير الموضوعية لحوكمة الشركات في كل بلد تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لذلك البلد، وهذا يؤكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان، مما حدا بالمنظمات الدولية المعنية إلى وضع مبادئ وإرشادات عامة لحوكمة الشركات بحيث يمكن لكل بلد تكييفها بما ينسجم مع ظروفه الخاصة، كما تعد حوكمة الشركات نظاماً يرتكز على مجموعة من القواعد والمقومات الأساسية المتمثلة بالهيكل التنظيمي ونظام الإدارة بجميع وظائفها كما تقوم من قبل أصحاب المصالح على المخاطر وإدارتها ومراقبتها وبالتأكيد على الضوابط الرقابية لتجنب المخاطر، نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين وبقية أصحاب المصالح في الشركة الذي يحاول كل طرف تعظيم منفعه وبالتالي فإن عملية اختيار السياسة المحاسبية ستكون متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة.

الفصل الثاني:

ماهية نظرية الوكالة

تمهيد:

بعد سلسلة الأزمات المالية التي حدثت في العالم في فترة التسعينيات من القرن الماضي والتي نتجت عن سوء الرقابة ونقص الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية التي تعبر عن حقيقة وضعية الشركات، مما أدى إلى إفلاس وانهيار العديد منها، إضافة إلى العديد من العوامل كالانفتاح العالمي "عولمة أسواق رأس المال"، وكذا ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة أو كما يعبر عنها بـ "نظرية الوكالة" وما احتوت عليه من تضارب للمصالح بين مختلف أطراف الشركة، ونتيجة لكل هذه العوامل والمشاكل التي تواجه مختلف الشركات وتنقص من قيمتها، وهذا ما سنحاول التطرق له في هذا الفصل.

المبحث الأول: تعريف نظرية الوكالة ونشأتها

المطلب الأول: تعريف نظرية الوكالة

أولاً - أصل نظرية الوكالة:

يرجع أصل علاقة الوكالة إلى "آدم سميث" فيما يتعلق بعدم كفاءة الشركات ذات الأسهم، حيث يتم إدارتها من قبل عون غير مالك، وهذا الأخير غير محفز لإدارة أعمال لا يملكها، إذ سوف يتحصل على أجر مهما كانت النتائج التي يحققها والتي يتحصل عليها المساهمين أو الملاك. حيث كانت تفترض كل من "نظرية التحكيم" و"نظرية التمويل التدريجي" أن الإدارة ملزمة بتحقيق مصالح المساهمين، مما يعني أنه لا توجد أية علاقة صراع بين المساهمين والمسيرين، في حين تؤكد نظرية الوكالة أن مصالح الإدارة قد تتعارض مع مصالح المساهمين حتى وإن كان ذلك بهدف تعظيم قيمة المؤسسة، على اعتبار أن هذا الهدف يتحقق ضمناً من وجهة نظر نظرية الوكالة بتحقيق المصلحة الشخصية للإدارة.

يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من العوامل الأساسية لظهور نظرية الوكالة، كما أن التوسع الكبير الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية خصوصاً في ظل العولمة الاقتصادية، اقتضى أن توكل المؤسسات مسؤولية إدارتها إلى مجلس إدارة منتخب، الأمر الذي ولد تعارض المصالح وظهور مشكلة الوكالة بين الأطراف المتعاقدة (الوكيل - الأصيل)، فقد يستغل بعض المديرين السلطات الواسعة الممنوحة لهم في تحقيق عوائد خاصة بهم والقيام بأعمال غير أخلاقية منافية مع الأسس القانونية، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات، لذا زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة¹.

¹ - Benjamin C, Weinstein O: Les nouvelles théories de l'entreprise, librairie générale française, Paris 1995, P93.

ثانياً - تعريف نظرية الوكالة:

- يمكن التعبير عن نظرية الوكالة بأنها تعميم لنظرية حقوق الملكية وتعرف كمايلي:
- هي عقد يلجأ بموجبه فرد أو مجموعة أفراد - الأصل - إلى خدمات شخص آخر لينجز باسمه عمل ما، الأمر الذي يتطلب من الأصل تفويض السلطة¹.
 - وحس جنسن ميلكليغ "مما ينشئ نيابة في سلطة اتخاذ القرار لدى العون، ويؤكد الباحثان أن علاقة الخضوع لس شرط ضروري بل علاقة الوكالة يمكن أن تطبق على كل علاقات التعاون.
 - هي كل إتفاق ينتج عن عقد بين طرفين حسب "شارو Charreaux.
 - هي كل علاقة تنشأ بين طرفين يوكل بموجبها الطرف الأول - الوكيل - طرف ثاني - الموكل - ، بتنفيذ مهام معينة لحسابه ويتحصل بذلك على سلطة إتخاذ القرار في حدود ما يمليه العقد، بينما يتحمل الطرف الأول نتائج قرارات الطرف الثاني، إذ تطرح نيابة العون عن المالك مشكلة الالتزام التعاقدى، والذي تبحث نظرية الوكالة في تحديد وسائل الرقابة عنه وتدنيه تكاليف هذه الأخيرة إلى حدها الأدنى، ومن ثم تعظيم قيمة المؤسسة بواسطة هيكل التمويل.

المطلب الثاني: نشأة نظرية الوكالة

نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين، وبقية أصحاب المصالح في الشركة وعلى وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، فانه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح آخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات.

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى. لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم نظرية الوكالة، وفروض نظرية الوكالة، ومشاكل نظرية الوكالة وأهمية الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح.

1 - Jensen m, Mecking W, theory of the firm managerial behavior, agency costs and capital structure, Op.Cit, P308.

لقد أحلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف¹ عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم.

وتعتمد نظرية الوكالة على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل / الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذلك فإنه يمكن النظر إلى الشركة على إنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي الخ²، وبذلك فإن علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (الأصيل) شخص آخر أو أكثر (الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات³.

وتهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة (Agency Conflicts) أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وان هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل، وقد أشار Mathieu إلى نظرية الوكالة بأنها توضيح لكيفية تنظيم العلاقات بين أطراف الوكالة بشكل أفضل، والتي يكون فيها احد الأطراف (الأصيل) يحدد العمل الذي يقوم به الطرف الآخر الوكيل⁴. أما حماد فقد وصف نظرية الوكالة بأنها "مجموعة من العلاقات التعاقدية، وان وجود الشركات يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، وان عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات تخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط الشركات العامة لعقود التوظيف الخاصة بها⁵.

¹ Adam Smith (Encyclopedia of Business,2008)

² الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة " ، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990 ص: 104

³Padilla , Alexander , "Agency Theory , Evolution and Austrian Economics 2006. www.Mises.org/journals/Scholar/Padilla6.pdf: p5

⁴ Mathien , Jo. Ann , " Agency Frame Work " , Babson College , 1997:p 1

⁵ - حماد طارق عبد العال، حوكت الشركات، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص:69.

ويشير التمييز إلى أن الهدف الرئيس لنظرية الوكالة هو توضيح كيف تصمم الأطراف المتعاقدة العقود لتقليل التكاليف المرتبطة بها وتخفيض حدة التضارب في المصالح بين طرفي علاقة الوكالة ومحاولة ربط مصالحها، بما يجعل الوكيل يعمل لمصلحة الأصيل¹.

إنّ نظرية الوكالة تنطوي على بعض التكاليف للأطراف الأصلية ويمكن أن تصنف كآلي²:

1. نفقات الإشراف والمتابعة من قبل الأطراف الأصلية.

2. النفقات المانعة من قبل الوكيل.

3. الخسائر المتبقية.

وقد فسّر **Watts** هذه التكاليف، إذ أن نفقات الإشراف والمتابعة هي تكاليف تنفق من قبل الطرف الأصلي لرقابة وسلوك العميل مثل تكاليف قياس وملاحظة سلوك العميل، وتكاليف ومنع سياسات التعويض، ويقصد بالتكاليف المانعة من قبل الوكيل فهي انه هناك دوافع لدى الوكيل تدفعه للإلفاق لضمان ألا يقوم ببعض التصرفات، وأخيراً حتى في ظل نفقات الإشراف والمتابعة من قبل الوكيل ستختلف التصرفات التي يقوم بها الوكيل عن التصرفات التي سيقوم بها الطرف الأصلي شخصياً، إذ أن هذا الاختلاف في التصرفات على الثروة هي الخسائر المتبقية.

يتضح مما تقدم بان نظرية الوكالة تبحث في فهم أسباب تضارب المصالح ونتائجها، إذ تصف نظرية الوكالة الشركة كسلسلة عقود بين الأصيل والوكيل، يحرصون على مصالحهم دونما اعتبار مصالح الآخرين.

وبرزت أهمية نظرية الوكالة في البحوث النظرية للمحاسبة الإدارية نظراً لاحتمالات التعارض بين الوكلاء والاصلاء مما يؤدي إلى أن أصحاب رأس المال (الاصلاء) في حاجة إلى استعمال الوسائل التي تمكنهم من مراقبة ومتابعة مدى وفاء الإدارة بالتكليف المحدد في عقد الوكالة. وهذا أدى إلى المطالبة بالتدقيق الخارجي للتقارير المحاسبية الدورية، وتصميم نظام الحوافز الإدارية، إذ انه يتم الربط بين مصالح الإدارة ومصالح المالكين وذلك عن طريق حساب مكافآت الإدارة على أساس الربح المحاسبي³ وتحديد معايير ومؤشرات لقياس الأداء بما يضمن للمالكين بان

¹ - التمييز، عباس حميد يحيى، اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحكومة في الشركات المملوكة للدولة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص:25.

² - شرويدر، ريتشاد وكلاك، مارتن وكائي، جاك، " نظرية المحاسبة "، ترجمة وتعريب خالد علي احمد وفال، إبراهيم ولد محمد، دار المريخ، السعودية، 2006، ص-ص: 163-164.

³ الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة "، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990 ص: 104-105

الإدارة قد اتخذت الأفعال نيابة عنهم وبما يتفق مع مصالحهم والتي من الممكن أن يتخذوها بوصفهم متخذي قرار، ومن المعايير المستعملة معدل العائد على رأس المال المستثمر، والدخل المتبقي، والعائد على المبيعات، والقيمة الاقتصادية المضافة، وبطاقة الأداء المتوازن، فضلاً عن ذلك فإن الإدارة ينبغي أن تهتم بمصالح أصحاب رأس المال وبث الثقة لديهم من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التي تعزز ثقتهم بالإدارة من خلال قيام الأخيرة بوضع الموازنات وتحديد الحدود العليا للإنفاق والتأمين على الممتلكات ووضع الإجراءات السليمة لنظم الرقابة الداخلية¹.

¹ (الجبوري، نصيف جاسم محمد، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999 ص: 11)

المبحث الثاني: فرضيات ومشاكل نظرية الوكالة

تهتم نظرية الوكالة في متابعة طبيعة الخلافات الظاهرة نتيجةً للرغبات أو الأهداف الخاصة في الوكيل والموكل، وقد تحدث هذه الخلافات بسبب عدم معرفة الموكل بالتصرفات أو القرارات الصادرة عن الوكيل، مثل أن يرى المدير التنفيذي للشركة بأنه من الضروري المشاركة في الأعمال التجارية ضمن أسواق متنوعة من خلال زيادة الإنتاج المعتمد على رفع التكاليف الإنتاجية؛ من أجل المساهمة في الحصول على أرباح أعلى في المستقبل، بينما يرغب المساهمون في نمو رأس المال الحالي بدلاً من دفع تكاليف إنتاج إضافية.

وتهتم نظرية الوكالة في متابعة طبيعة الخلافات الظاهرة نتيجةً للرغبات أو الأهداف الخاصة في الوكيل والموكل، وقد تحدث هذه الخلافات بسبب عدم معرفة الموكل بالتصرفات أو القرارات الصادرة عن الوكيل، مثل أن يرى المدير التنفيذي للشركة بأنه من الضروري المشاركة في الأعمال التجارية ضمن أسواق متنوعة من خلال زيادة الإنتاج المعتمد على رفع التكاليف الإنتاجية؛ من أجل المساهمة في الحصول على أرباح أعلى في المستقبل، بينما يرغب المساهمون في نمو رأس المال الحالي بدلاً من دفع تكاليف إنتاج إضافية.

كما تعتمد نظرية الوكالة على مجموعة من المبادئ، والتي قد تؤدي إلى حدوث خلافات تتعلق باستراتيجية وتنسيق العمل، ومن أهم هذه المبادئ اختلاف تفضيلات الوكلاء عن المساهمين في بيئة العمل. حصول الوكلاء على حوافز مختلفة عن المساهمين؛ أي قد تكون حصة الوكيل مختلفة في القيمة أو النسبة الخاصة في الحصول على الحوافز مقارنةً بالمساهم. عدم قيام الوكلاء بتوفير المعلومات للمساهمين حول العمل، والعكس صحيح.

المطلب الأول: فرضيات نظرية الوكالة

تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات وهي:

أولاً: فرضية كفاءة السوق:

ترتبط كفاءة السوق المالية بالأساس بالعلاقة بين القيمة السوقية للأدوات المالية ولاسيما الأسهم العادية والمعلومات المتاحة ومدى انعكاس تلك المعلومات بالقيمة السوقية للأوراق المالية بشكل كامل وسريع وموضوعي¹ سواء كانت هذه المعلومات مستنبطة من القوائم المالية أو في تحليلات أو تقارير عن أداء الشركات. واتفق العديد من الكتاب على تعريف السوق المالية الكفوءة بأنها "السوق التي تنعكس بالقيمة السوقية للأوراق المالية، المعلومات المتاحة جميعها، إذ لا يمكن لأي مشترك في السوق من تحقيق عوائد غير اعتيادية"².

وهناك مجموعة من الأبحاث تؤكد بأن أسعار الأسهم تتغير بسرعة وبشكل صحيح في ضوء ظهور معلومات جديدة وهذا ما يطلق عليه بفرض السوق الكفوء. وتأتي هذه الاستجابة الفورية نتيجة لوجود مجموعة من المستثمرين على وعي كاف بدلالة الأرقام المحاسبية وبالتالي يمكنهم إدراك اثر الطرائق المحاسبية البديلة في هذه الأرقام³ وبعبارة أكثر وضوحاً أن السوق لا يخدع ابدأ بمكائد المحاسبة، ويستطيع أن يدرك حقيقة أي محاولة للتضليل. ويستند فرض السوق الكفوء على⁴:

1. أن المعلومات المحاسبية تجعل من الممكن للأسواق تحديد القيمة الاقتصادية للشركة (من خلال قيمة الأسهم).

2. أن الأسواق تساعد في توزيع كفوء للموارد الاقتصادية.

وتقسم كفاءة الأسواق إلى ثلاثة أشكال:

– الشكل الضعيف لكفاءة السوق المالية:

بموجب هذا الشكل فإن أسعار الأسهم تعكس المعلومات التاريخية ذات العلاقة بالورقة المالية وحجم التداول جميعها، والفائدة قصيرة الأجل بجانب متغيرات أخرى، لذا لا يمكن للمستثمرين في

¹ Higgins , Robert , " Analysis for Financial Management " , 6th edition , McGraw - Hill , America , 2001 p: 169)

² (Elton , Edwin & Gruber , Martin , ,, Modern Porfolio . Theory and Investment Analysis " , John Wiley and sons , Inc. , New York , 1995 p: 406)

³ الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة " ، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990 ص:106)

⁴(Williams & Findly, 1980: 135)

السوق من تحقيق عوائد إضافية طبقاً لمعلومات الأسعار أو العوائد التاريخية، وعليه فإن أدوات التحليل التقني (Technical Analysis) للتنبؤ بأسعار الأدوات المالية لا تفضي إلى نتائج بشأن التوقعات لتحركات أسعار الأوراق المالية (الأسهم العادية)¹.

– الشكل شبه القوي لكفاءة السوق المالية:

يشير الشكل شبه القوي من الكفاءة إلى أن الأسعار السوقية للورقة المالية تعكس المعلومات التاريخية المتاحة وكذلك المعلومات الجديدة وتحتوي المعلومات جميع السياسات المالية للشركة والإعلان عن الأرباح وعن التغيير في الطرائق المحاسبية وغيرها من المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق جميعاً فضلاً عن المعلومات التاريخية، لذا فإن الشكل شبه القوي يحتوي المعلومات الخاصة بالشكل الضعيف لكفاءة السوق.

أن المضامين الرئيسة لكفاءة السوق المالية بالشكل شبه القوي هو عدم إمكانية تحقيق المشاركين في السوق عوائد اعتيادية بالاعتماد على تحليل المعلومات العامة أو بعد الإعلان عن المعلومات الجديدة، وعند حصول تباطؤ في تعديل أسعار الأوراق المالية (الأسهم العادية) للإعلان عن المعلومات الجديدة يمكن الاستفادة من هذا التباطؤ من قبل قسم من المشاركين لتحقيق عوائد غير اعتيادية من بيع أو شراء الأسهم العادية بعد الإعلان عن المعلومات الجديدة، مما يشير إلى عدم كفاءة السوق المالية بشكل كامل للشكل شبه القوي².

الشكل القوي لكفاءة السوق المالية:

بموجب هذا الشكل الكفوء فإن أسعار الأوراق المالية تعكس المعلومات المالية جميعها، والمعلومات الخاصة. وبالتالي فإن أسواق الأوراق المالية تستجيب بسرعة وبدقة للمعلومات المتوفرة والمتاحة للمتعاملين في السوق أول بأول وتأتي هذه الاستجابة الفورية نتيجة لوجود مجموعة من المستثمرين على وعي كاف بدلالة الأرقام المحاسبية أو الاستعانة بالمحللين الماليين ومن ثم يمكنهم إدراك أثر الطرائق المحاسبية البديلة في تلك الأرقام وبالتالي يستطيعون ترجمة الأرقام الواردة في القوائم المالية بافتراض استعمال طرائق محاسبية بديلة³.

¹(Rao , Ramesh , " Financial Management - Concept , and Application " , 2nd edition , Macmillan Publishing Company , 1992 . 50 p : 94)

²(Elton , Edwin & Gruber , Martin , ,, Modern Porfolio . Theory and Investment Analysis " , John Wiley and sons , Inc. , New York , 1995 p : 360)

³ (الجبوري، نصيف حاسم محمد، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية " أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999 ص: 7)

ثانياً: فرضية التصرف الرشيد:

تشير نظرية الوكالة إلى انه في أسواق العمل ورأس المال، يتجه الوكلاء إلى تعظيم منفعتهم الخاصة على حساب حملة الأسهم في الشركة. إذ أن الوكلاء يمتلكون القدرة على أن يعملوا على تحقيق مصالحهم الشخصية مفضلين ذلك على مصالح المالكين (الاصلاء)، بسبب عدم تماثل المعلومات بينهم وبين المالكين، وعليه يعرف المدراء أفضل من المالكين فيما إذا أنهم قادرين على تحقيق أهداف حملة الأسهم، والدليل على السلوك الإداري في الحرص على المصلحة هو استهلاك بعض موارد الشركة على شكل اجر إضافي، وتجنب المواقف التي تنطوي على المخاطرة¹.

ثالثاً: فرضية اختلاف الافضليات لأطراف العلاقة:

أن هناك اختلاف بين أهداف وافضليات كلاً من الأصيل والوكيل، فبينما يسعى الأول (الأصيل) إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من جهة وعمل من قبل الوكيل مقابل اجر معقول، فان الطرف الثاني (الوكيل) يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز مع بذل جهد اقل².

رابعاً: فرضية الاختلاف في خاصية تحمل المخاطر:

أن لكل من الأصيل والوكيل موقف تجاه المخاطرة فبينما يعد الأصيل محايداً للمخاطرة، فالوكيل يتميز بابتعاده أو تجنبه للمخاطرة، ولذلك فان كلاً منهم يحتفظ بتقويم احتمالي غير متماثل تجاه التصرفات التي يفوض بها الطرف الأول (الأصيل) الطرف الثاني (الوكيل) للقيام بها. ويعني ذلك انه يتطلب من الأصيل أن يقوم بجعل الوكيل يتحمل كل المخاطرة أو جزء منها لكي لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الأصيل ومن ثم تضارب المصالح وهذا يعني المشاركة بالمخاطرة³.

¹ التميمي، عباس حميد يحيى، اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008: 32)

² (حماد، طارق عبد العال، " حوكمة الشركات"، الدار الجامعية القاهرة، 2008 ص: 70)

³ الجبوري، نصيف جاسم محمد، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999 ص: 8)

خامساً: فرضية عدم تماثل المعلومات:

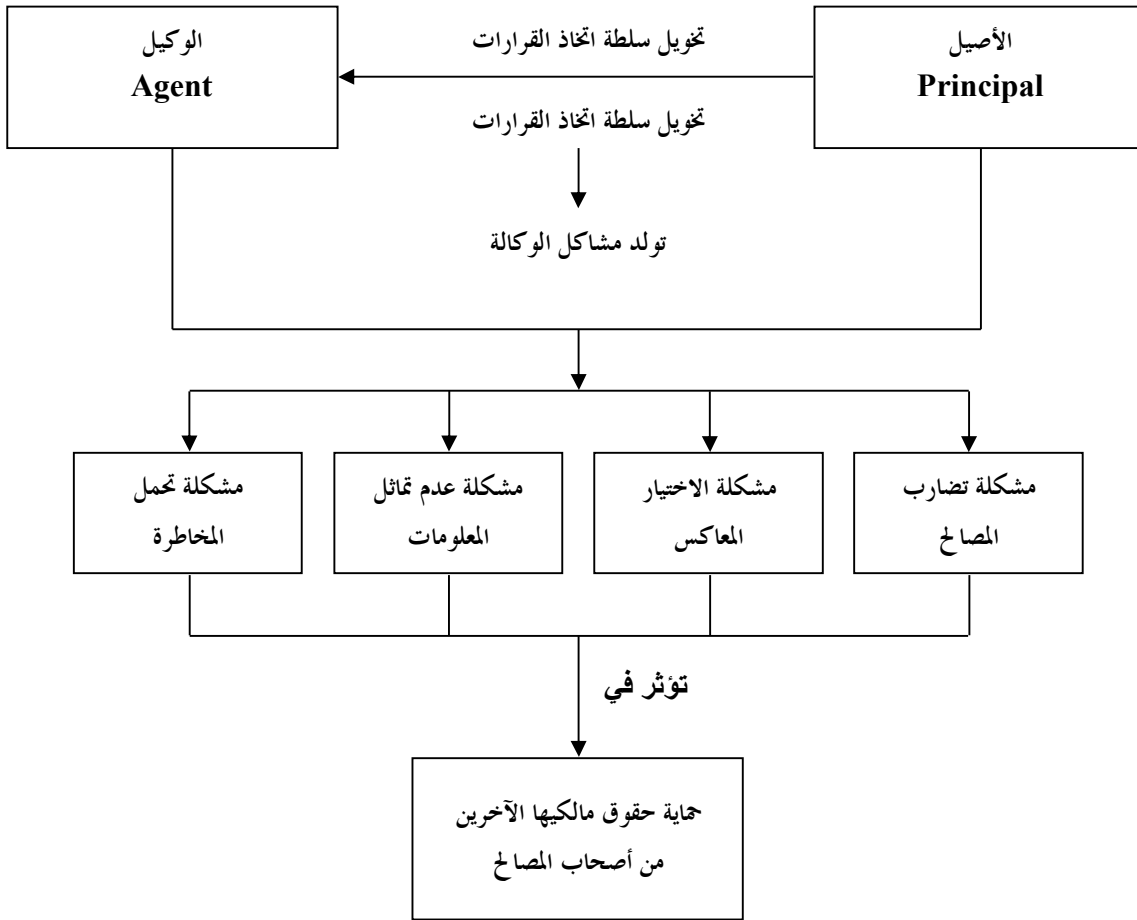
تفترض نظرية الوكالة أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وان أعمال الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك ويحدث أحيانا هذا أما بسبب الاختلاف في أهداف ورغبات الإدارة أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين وهذا ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات، وبذلك يستعمل الوكيل معلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه الملوامات ويخفي البعض الآخر¹.

¹ (مسير، رباب وهاب، " دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الاستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009 ص : 26)

المطلب الثاني: مشاكل نظرية الوكالة

تعد نظرية الوكالة تعبير للعلاقة التعاقدية بين مجموعتين تتضارب أهدافها وهما كلاً من الاصلاء (المالكين) والوكلاء (المدراء) وتهدف نظرية الوكالة إلى صياغة العلاقة بين هذه المجموع بهدف جعل تصرفات الوكيل تنصب في تعظيم ثروة المالكين. ومن خلال هذه العلاقة تنشأ العديد من المشاكل، لعدم وجود عقود كاملة والشكل الآتي يوضح ذلك.

شكل رقم (2-1): مشاكل نظرية الوكالة



المصدر: مسير، رباب وهاب، " دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الاستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009 ص : 34.

يتضح من الشكل السابق أن مشاكل الوكالة تبدو واضحة، إذ من خلال علاقة الوكيل مع الأصيل سوف تنشأ علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل عدة سببها¹:

1. أن مجرد ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصيل.
2. عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل أن يتابع تصرفات الوكيل، سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة كافة.

وسيتيم التركيز في هذا البحث على مشكلة تضارب المصالح كونها تظهر نتيجة العلاقة المتداخلة بين كل من الأصيل والوكيل.

1- مشكلة تضارب المصالح

أن كلاً من الأصيل والوكيل شخصاً يتميز بالتصرف الرشيد ويقصد بذلك أن كلاً منهم يعمل على تعظيم منفعته المتوقعة، إذ يعد ذلك بمثابة هدف يفسر تصرفات كل منهما²، فالمالكون سوف يعملون من أجل تعظيم ثروتهم وتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل منفرد بالعائد المالي المتوقع الذي سيتولد من استثماراتهم في الشركة بواسطة المدراء. أما المدراء فسوف يعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم (ثروتهم) وكذلك بعدم بذل الجهد أو ما تسمى بوقت الراحة Leisure ولو كان ذلك على حساب مصلحة المالكين³. فالمصالح الذاتية للمدير تمثل مكونات العائد المتوقع الذي سيحصل عليه من الشركة، وهي أحد الدوافع والمؤثرات السلوكية للإدارة العليا، وقد تكون هذه المصالح جارية أو مصالح مستقبلية، كما أنها قد تتضمن منافع مالية وأيضاً غير مالية، كما أن المدير قد يحصل على هذه المنافع بشكل مباشر أو غير مباشر⁴.

وكما هو معروف، أن الإدارة تسعى إلى تعظيم مصالحها الذاتية، إذ فضلاً عن العائد المتوقع الحصول عليه، فالمدراء يكونون مهتمون بوقت الراحة والذي يعرف بوصفه حالة معاكسة

¹- العبيدي، صبيحة برزان، " دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوازن بين مصالح أطراف الوكالة - دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد من 2001 - 2007"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008 ص: 44

²- (Caplan , Robert & Atkinson, "Advanced Management Accounting", 2nd edition , Prentice - Hill International Inc. , USA , 1989 p : 721)

³- أبو الفتوح، سمير، "نظرية الوكالة: مدخل لتخفيض التكاليف العامة المحلة العربية للإدارة، المجلد الثاني عشر العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، 1998 ص: 38-39.

⁴- الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990 ص: 396.

للجهد، فالجهد يزيد العائد المتوقع للشركة عكس وقت الراحة الذي يخفض من العائد المتوقع، إذ أن المدراء الذين يعملون بشكل جدي يضحون بوقت الراحة مقابل زيادة قيمة الشركة. فوقت الراحة الذي يعامل مفهوما عاما، لا يمثل فقط عدم بذل الجهد، بل يشمل أيضا استهلاك المدير للمزايا (Perquisties) أو المنافع ذات العلاقة بالوظيفة¹، ومن أمثلة المزايا التنقل بالدرجة الأولى والسكن في الفنادق الممتازة عن الإيفاد واستعمال سيارات الشركة للأغراض الشخصية وغيرها، ويمكن القول أن هذه المزايا المستهلكة تحرف رأس المال بعيدا عن الاستثمارات في الشركة.

فالمالكون يؤجرون المدراء أي يشترطون وقت المدراء والمدراء يقسمون وقتهم بين وقت الإنتاج ووقت الراحة، كما يعرض المالكون رأس المال والمدراء يوزعونه بين الاستثمارات المنتجة والمزايا الشخصية، وهذا سيولد التضارب باعتبار أن وقت الراحة واستهلاك المزايا الشخصية سيخفض ثروة المالكين، لذلك ركزت أدبيات الوكالة على وضع مداخل متعددة لكي يزيد المدراء من استهلاك وقت الراحة مقابل بذل الجهد ويخفضون المزايا المستهلكة². التي من ضمنها تصميم حوافز المدراء وهنا الكلام لا ينصب على السرقة غير القانونية إذ أنها تخضع للرقابة القانونية أو التدقيق الخارجي، لكن الاهتمام هنا يكون منصبا على السرقة الأكثر براعة للوقت (عندما المدير لا يعمل أو يجتهد عندما يفترض به ذلك) وللرأسمال (عندما المدير ينفق مالا أكثر من الضروري لانجاز الواجبات الإدارية المناطة به).

ويرى الباحثان أن ليس كل المدراء لا يبذلون الجهد، ولكن بعضهم لديهم الحافز لذلك، وأكثر من ذلك حتى لو وجد التضارب بالمصالح، فهذا لا يعني غياب المصلحة المشتركة بين الطرفين لأنهم يدركون في النهاية أن مصالحهم تتوقف إلى حد كبير على بقاء التنظيم واستمراره، ومع ذلك فإن بعض الباحثين في نماذج الوكالة بينوا أن أدبيات الوكالة تشمل الغش والسرقة³، وهذا لا يعني أن أكثر المدراء هم سارقون، بل في بعض الأحيان هم حريصين على الشركة أكثر من المالكين. حتى في حال افتراض أن المدراء سيتهربون من واجباتهم المحددة أو سينفقون أموال أكثر مما يجب على استهلاكهم الشخصي، فإنه يمكن ملاحظة وفرض قواعد لهذا السلوك، فمثلا

¹- (Caplan , Robert & Atkinson , " Advanced Management Accounting " , 2nd edition , Prentice - Hill International Inc. , USA , 1989 p : 738)

²- (Scapens , " Management Accounting : A survey Paper " , This paper was commissioned by the SSRc whose funding is grate fully acknowledged Feb , 1983 p : 48)

³- (Caplan , Robert & Atkinson , " Advanced Management Accounting " , 2nd edition , Prentice - Hill International Inc. , USA , 1989 p : 739)

عن طريق الرقابة يمكن السيطرة على أفعال المدراء وتحديد فيما إذا هم يعملون وفقا لشروط العقد أم لا وخاصة عندما تكون هذه الشروط محددة وواضحة، عندئذ ستكون إجراءات الرقابة يسيرة لأنه يمكن بشكل أو بآخر قياس المخرجات. إذ بين Frederick Taylor انه بالإمكان فحص الأداء للواجبات اليدوية بمقدار العمل المنجز، كما أن المنشأة يمكن أن تعمل بشكل أفضل إذا طبقت طرائق وقواعد العمل المنطقية، ومع ذلك فانه إذا كانت الوظيفة معقدة أكثر فان قياس المخرجات ربما لا يكون واقعيًا بسبب الإمكانية لبعض المتغيرات التي تتخلل بين المدخلات والمخرجات¹.

إنّ عدم بذل الجهد المطلوب يولد ما يسمى بمشكلة التهرب (Shirking Problem)². ويرى الباحثان انه على الرغم من أدبيات الوكالة قد ركزت على مشكلة التهرب، إلا أنّها لا تعتبر حاسمة في تضارب مصالح المالك والمدير، إذ أن تطور نظم المعلومات والتكنولوجيا لانجاز الوظائف بشكل ناجح يتطلب من المدير مهارات إضافية ومغادرة مكتبه المريح لغرض الوقوف على مواقع التشغيل المختلفة والى صرف جزء مهم من وقته في الأوضاع التي تمكنه من جمع المعلومات الملائمة عن السوق والتكنولوجيا والمنافسين. في هذه الحالة التهرب لا يكون عدم استثمار الوقت بل كيفية استغلال الفرص، واستغلال وتطوير طرائق الحصول على المعلومات الكافية ليكون المدير ناجحًا في وظيفته، حيث مبرره للنتائج الرديئة يكون على أساس انه عمل ما بوسعه وان النتائج السيئة التي حدثت هي خارجة عن سيطرته.

أن سعي أطراف الوكالة (المالك والمدير) وراء تعظيم مصالحهم الشخصية، ومن ثم من المتوقع أن يقوم بتصرفات تؤثر سلبيا في مصلحة الطرف الآخر ومن ثم في قيمة المنشأة واستمرارها وهذا ما وضحه Watts and Zimmerman بان "كل طرف يعترف أن رفايته الشخصية تعتمد على ديمومة واستمرار المنشأة ولكن بنفس الوقت له الحافز لاتخاذ الأفعال التي تخفض قيمة المنشأة وفرصة الاستمرار"³.

¹ - جواد، شوقي ناجي، "إدارة الأعمال - منظور كمي"، و، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1995 ص: 29.

² - الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990 ص: 398.

³ - Watts and Zimmerman, 1986, P79.

2- المخاطرة المعنوية: وهي الحالات التي تكون فيها اغلب افعال الوكيل مخفية عن الرئيس او انها تكون مكلفة حتى تتم ملاحظتها، أو ان يستحيل على الرئيس مراقبة الوكيل كلياً، فمثلاً : قد يجد المساهمون او حتى المدراء انه لا يمكن ملاحظة او التأكد من المقدرة والجهد الذي يملكه العمال .

3- الاختيار المعاكس: اين يمتلك الوكيل في هذه الحالة معلومات لا يمكن ملاحظتها من قبل الرئيس او من المكلف الحصول عليها، حيث تنشأ عندما يكون لدى الوكيل القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل، وذلك قبل الأداء أو الاختيار في الوقت الذي لا تتوافر للأصيل فيه المعلومات نتيجة لذلك لا يمكن للرئيس التأكد من أن قرارات الوكيل تصب في صالحه

4- مشكلة عدم تماثل المعلومات: بين كل من الاصيل والوكيل حيث أن هذا الاخير يمتلك الخبرة العلمية والسيطرة على معلومات محاسبية ولديه الخبرة في الاختيار من بين السياسات والتقديرات المحاسبية مما يعظم دالة منفعة على حساب الاصيل

ويقوم بحل هذه المشاكل كل من الوكيل والرئيس من خلال الرقابة والتوثيق.

حيث تشتمل عملية الرقابة ملاحظة سلوك وأداء الوكيل، اما التوثيق فيعني الاتفاق حول العقوبات التي يتحملها الوكيل عند القيام بأفعال تمس بمصالح الرئيس او مكافأته عن عمله من اجل تحقيق اهداف الرئيس

5- مشكلة الوكالة في الإدارة المالية:

تشمل نظرية الوكالة أيضاً النظريات المتعلقة بالإدارة المالية. كما يوضح Investopedia "في بعض الحالات، يستخدم الوكيل موارد أحد الأصول. لذلك على الرغم من أن الوكيل هو صانع القرار، إلا أنه لا يتحمل أي خطر يذكر، لأن جميع الخسائر ستكون عبئاً للمدير. وهذا هو الأكثر شيوعاً عند يساهم المساهمون بالدعم المالي للكيان الذي يستخدمه المديرون التنفيذيون حسب تقديرهم، وقد يكون للوكيل تحمّل مختلف للمخاطرة من المدير بسبب التوزيع غير المتكافئ للمخاطر.

توضح Investopedia أن المؤسسات المالية تحتاج إلى توليد ثروة المساهمين. ومع ذلك وفقاً للنظريات المتعلقة بالإدارة المالية، قد تتعرض هذه الشركات لمخاطر عن طريق إصدار قروض وبعضها خارج مستوى راحة المساهمين.

وفقاً لنظرية الوكالة في هذا المثال، يعمل المخططون الماليون ومدير المحفظة المالية بصفتهم وكلاء نيابة عن عملائهم، وهم المديرون، واستثمارات العملاء أو المديرين. وأخيراً، قد يكون المستأجر

-الذي هو وكيل آخر - مسؤولاً عن حماية وحماية الأصول التي لا تنتمي إليها لأنها تخص العملاء وفي هذه الحالة المؤجرون، الذين هم أيضاً مدراء، وفقاً لنظرية الوكالة. على الرغم من أن المستأجر مكلف بمهمة العناية بالأصول، إلا أن المستأجر له مصلحة أقل في حماية السلع من المالك الفعلي.

6- تعارضات الوكالة:

إن حقيقة أن العوامل والمبدعين لديهم دوافع مختلفة للغاية، هي حقيقة أن الصراعات يمكن أن تنشأ بسهولة بسبب تلك الأهداف المختلفة. توضح Investopedia أن هذه الأسباب لمشاكل الوكالة يمكن أن تنشأ بسبب الاختلافات بين الأهداف أو الرغبات بين المدير والوكيل. بعبارة أخرى، تنشأ مشكلات الوكالة في الإدارة المالية بسبب تضارب المصالح المتأصل بين الوكلاء والمديرين.

إن Seven Pillars، وهي مؤسسة فكرية تركز على الأخلاقيات المالية، تعطي مثلاً للشركة التي يكون فيها المديرون الرئيسيون هم المساهمين في الشركة، ويقومون بتفويض الوكيل. في هذه الحالة، يتم تفويضهم إلى إدارة الشركة، لتنفيذ المهام نيابة عنهم. يضيف سيفن بيلارز: "نظرية الوكالة تفترض أن كل من المدير والوكيل يتحركان من خلال المصلحة الذاتية. هذا الافتراض من المصلحة الذاتية يحدد نظرية الوكالة إلى النزاعات المتأصلة الحتمية. وهكذا، إذا كان الدافع وراء كلا الطرفين هو المصلحة الذاتية، فمن المرجح أن يسعى الأفراد إلى الأهداف التي تحيد أو تتعارض مع أهداف المدير، ولكن من المفترض أن يتصرف الوكلاء في المصلحة الوحيدة لمديريهم".

يقول شون روس، في مقال بعنوان "كيف تتعامل الشركات الحديثة مع مشاكل الوكالة، نشر في 24 يناير، 2018، على Investopedia أن مشاكل الوكالة المعروفة أيضاً باسم "المشكلات الرئيسية للوكيل أو النزاعات غير المتماثلة القائمة على المعلومات في الفائدة،" هي متأصلة في هياكل الشركات. يضيف روس:

"ينشأ هذا النزاع عندما تكون الأطراف المنفصلة في علاقة تجارية، مثل مديري الشركة أو المساهمين أو المدراء أو الوكلاء، لديهم مصالح متباينة. يقوم المديرون بتوظيف وكلاء لتمثيل مصالح المديرين. يفترض أن الوكلاء، العاملين كموظفين، ملتزمون بالخدمة تحدث المشاكل عندما يبدأ الوكيل في خدمة اهتمامات مختلفة، مثل مصالح الوكيل الخاصة، وبالتالي يحدث الصراع بين مصالح

المديرين والوكلاء عندما يكون لكل طرف دوافع مختلفة، أو وجود حوافز تضع الطرفين على خلاف مع بعض".

يقول روس وهو متخصص في الإفلاس، ومستشار وسماسة ومستشار مالي، إن الشركات تستخدم العديد من الأساليب لتجنب صراعات الوكالات، بما في ذلك المراقبة، والحوافز التعاقدية والتماس مساعدة الأطراف الثالثة أو الاعتماد على أنظمة الأسعار الأخرى.

المبحث الثاني: حل نزاعات الوكالة وانتقاداتها:

ويشير روس إلى أن هناك عددًا قليلًا من الطرق المجربة والحقيقية لحل نزاعات الوكالات أو حتى تجنبها. هو يقترح:

المطلب الأول: حل نزاعات الوكالة

1- خلق حوافز للموظفين:

إذا كان الوكلاء يتصرفون لمصالحهم الخاصة، فقد يكون تغيير الحوافز لإعادة توجيه هذه المصالح مفيداً لمديري المدارس "على سبيل المثال، قد يؤدي إنشاء حوافز لتحقيق حصص المبيعات إلى وصول المزيد من مندوبي المبيعات إلى أهداف المبيعات اليومية. وإذا كان الحافز الوحيد المتاح للبائعين هو الدفع بالساعة، فقد يكون لدى الموظفين حافز يثبط المبيعات"، يلاحظ روس. سيكون من الأفضل للشركات إنشاء حوافز تشجع العمل الجاد على المشروعات التي تفيد الشركة. هذا سيحفز المزيد من الموظفين للعمل في مصلحة الأعمال التجارية". من خلال محادثة الوكيل والأهداف الرئيسية، تحاول نظرية الوكالة سد الفجوة بين الموظفين وأرباب العمل التي أوجدتها مشكلة الوكيل الرئيسي"، يقول روس.

2- استخدام نماذج الوكيل الرئيسي المعيارية:

يخلق المنظرون المليون ومحللو الشركات والخبراء الاقتصاديون نماذج للوكيل الرئيسي لتحديد التكاليف وتقليلها. على سبيل المثال، يحاول معظم خبراء الوكالة تصميم العقود التي يمكن أن تتماشى مع حوافز كلا الطرفين - الوكيل (الوكلاء) والمدير (المديرين) - بطريقة أكثر كفاءة، يقول روس. لسوء الحظ، تؤدي هذه العقود إلى نتائج غير مقصودة. باستخدام نموذج مبتكر مألوف، يسعى نموذج الوكيل الرئيسي لمساعدة الشركات والمستثمرين على خلق وضع مربح للجانبين.

3- استخدام نظرية الوكالة، نفسها:

يستخدم منظرو الوكالة العقود المكتوبة والمراقبة، لتجنب مشاكل الوكالة. يعطي روس مثال شركة أبل، التي بدأت في عام 2013 في مطالبة كبار الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة بامتلاك أسهم في الشركة. يقول روس: "كان الهدف من هذه الخطوة هو مواءمة مصالح التنفيذيين مع مصالح المساهمين"، مضيفاً أن الإدارة، من الناحية النظرية، لم تعد تستفيد من الإجراءات التي

تضرر بالمساهمين لأن أعضاء الإدارة هم أنفسهم مستثمرون. وكما هو الحال في نماذج الوكيل الرئيسي، سعت شركة Apple إلى إيجاد وضع مربح للجانبين بالنسبة للمدراء والوكلاء.

4- استخدام السوق للسيطرة على الشركات:

إن المثال الأكثر شيوعاً على انضباط السوق بالنسبة لمديري الشركات هو الاستيلاء العدائي، الذي يتسبب فيه المديرون السيئون في الإضرار بمصالح حملة الأسهم عن طريق عدم إدراك قيمة محتملة للشركة، على حد قول روس. الحل هو توفير حافز لإدارة أفضل لتولي العمليات وتحسينها. والأفضل من ذلك: إن إعطاء إدارة جديدة حصة في الشركة، من خلال أسهم الأسهم على سبيل المثال، من شأنه أن يساعد على مواءمة مصالح الإدارة، والوكالات، والمستثمرين، المدراء.

5- محاذاة الاهتمامات

يوفر مرجع الأعمال التجارية حلاً أنيقاً لا معنى له لتجنب أسباب مشكلات الوكالة: إدارة التعادل، أو الوكيل، تعويض لسعر سهم الشركة، حتى عندما تسمح بدرجة معينة من المراقبة من قبل المساهمين. لكن لا تتجنب بعض الإجراءات العقابية، إذا لزم الأمر، تشير الإشارة إلى Business إلى أنه يمكنك فعلياً إنشاء سلسلة من الخطوات لتقليل نزاع مديري الوكيل، باستخدام استراتيجية الجزرة والعصا. استعمال:

1. خطط الحوافز المستندة إلى الأداء

2. التدخل المباشر من قبل المساهمين

3. خطر إطلاق النار

4. خطر الاستيلاء

باختصار تقول نظرية الوكالة أن حل تضارب المصالح بين المديرين والوكلاء، يمنح الوكلاء نوعاً من الحصة في المشروع، أو الشركة، أو البدء، أو أي مسعى آخر في العمل، حتى وإن كنت تتحمل المسؤولية بشكل صارم. من المنطقي فقط، بعد كل شيء، أنه إذا كان لدى كل من الوكلاء والمديرين استثمار يعتمد على نتيجة ناجحة، فسوف تتماشى مصالحهم، وسيعملون على تحقيق نفس الهدف: أكبر فائدة مشتركة للمشروع أو الشركة.

المطلب الثاني انتقادات وتكاليف نظرية الوكالة

1- انتقادات نظرية الوكالة:

- تكاليف الوكالة لا يمكنها ان تكون امثلية لأنها ستقابل بالرفض من طرف اصحاب المصالح، عندما تكون واعية يجد أفضل أشكال المنافسة:
- تدنية تكاليف الوكالة لا يمكن تطبيقها، إما لان الفريق المتعاقد لا يستطيع ان يكون على علم، أما هذه الأطراف لا تبحث حتى في الاعلام بسبب تكاليف المعلومات.
 - تقليص المنظمة الى علاقات ما بين الاشخاص يؤدي الى انحلال كلي لمفهوم المنظمة، وهذا لأنها اهتمت بالمدراء والمساهمين فقط وعلاقتها ولم تهتم بالعمال الآخرين.
 - مفهوم النزاع لا يجب ان يأخذ في معناه العدواني كما اخذته نظرية الوكالة فبمجرد ان المصالح غير متطابقة في علاقة لا يعبر على أن أحد الفاعلين (المساهمين/المدراء) يبحث عن استغلال الجانب الآخر، فهي تنظر نظرة تشاؤمية الى العلاقة بينهما وترى انه يوجد دائما نزاع أو خلاف بينهما.

2- تكاليف نظرية الوكالة

- تشير تكاليف الوكالة إلى التضارب بين المساهمين ومديري شركاتهم، وفقاً لإجابات الاستثمار. لنفرض أن أحد المساهمين، وهو مدير يريد أن يقوم المدير، الوكيل، باتخاذ قرارات تزيد من قيمة الأسهم. بدلاً من ذلك، يفضل المدراء توسيع نطاق الأعمال وزيادة رواتبهم، الأمر الذي قد لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة الأسهم. في شركة عامة تحدث تكاليف الوكالة عندما تضع إدارة الشركة أو وكيلها مصالحها المالية الشخصية فوق مصالح المساهمين أو المدير.
- تنص "إجابات الاستثمار" على أن تكاليف الوكالة يمكن أن تكون إما:
- تلك التي يتم تكبدها إذا كان الوكيل يستخدم موارد الشركة لمصلحته الخاصة.
 - تكلفة التقنيات التي يستخدمها المديرون لمنع الوكيل من تحديد أولويات اهتماماته على مصالح المساهمين.

لمنع الوكيل من العمل لفائدة نفسه، يمكن للمساهمين أو المديرين تقديم حوافر مالية للحفاظ على مصلحة المساهمين كأولوية قصوى. "هذا يعني عادة دفع مكافآت إلى الإدارة إذا وعندما يتزايد سعر السهم أو عن طريق جعل الراتب الجزئي للإدارة في الشركة"، كما تقول Investing Answers، مضيفاً أن هذه الحوافر هي مثال على تكاليف الوكالة. إذا نجحت خطة الحوافر، فستكون تكاليف هذه الوكالة أقل من تكلفة السماح للإدارة بالتصرف وفقاً لمصالحها الخاصة.

تعتبر تكاليف الوكالة مهمة لأنه على الرغم من صعوبة تعقب الحساب، إلا أنه من الصعب تجنبها. هذا لأن المدراء والوكلاء يمكن أن يكون لديهم دوافع مختلفة جداً، تشرح إجابات الاستثمار، مضيفاً أن الإدارة قد يكون لديها معلومات أكثر من المساهمين - المديرون - ويمكن أن تستفيد من قوة اتخاذ القرار الخاصة بهم على الشركة.

الشكل رقم : (2-2): تكاليف الوكالة



Issam MF Saltaji, *Corporate Governance and Agency theory; How to Control Agency Costs*, Internal Auditing & Risk Management, Anul VIII, Nr.4(32), December 2013, P 51

1-2- تكاليف الرقابة: (الإشراف): ويلتزم بها المساهمون من اجل تامين الرقابة على نشاطات المسيرين، وهي تنتج بهدف التأكد من ان تصرفات الوكيل لا تصب في تحقيق مصالحه الشخصية وبالتالي الكشف عن امكانية حدوث تجاوزات، وكأمثلة عن هذه التكاليف (تكاليف مجلس الإدارة، تكاليف التدقيق المحاسبي، تكاليف تقييم أداء المؤسسة... الخ) وهذا للحد من السلوك الانتهازي للوكيل اي مراقبة الوكيل بهدف منع هذا الاخير من الاستفادة من العيوب المتحملة التي يتضمنها العقد الذي يربطه مع الرئيس.

2-2- تكاليف الالتزام:

يتحملها الوكيل وهي عبارة عن مصاريف تنفق لضمان عدم القيام بتصرفات تمس الموكل، او لتعويضه عند الحاجة. حيث يقبل الوكيل بعض التكاليف من خلال العقد لكي يطمئن الرئيس فيما بعد ان سلوكه رشيد ولا يحفره على التصرف بانتهازية لأنه من غير المعقول انه اذا سمحت البيئة التي يتواجد فيها الوكيل بسلوك تصرف انتهازي فان هذا الاخير سيفعل ذلك، لهذا يعمل الرئيس على تغيير نظام التحفيز بطريقة تحد من السلوك الانتهازي للوكيل.

2-3- الخسائر المتبقية (تكاليف الفرصة البديلة):

تعبّر عن تكاليف الفرصة الضائعة أي ما كان يمكن أن يحصل عليه كل طرف لو لم يتعاقد مع الطرف الآخر وهي التكاليف التي تترتب في حال قيام الاصيل بالتسيير مباشرة. وتمثل الخسائر المتبقية الفارق في درجة الرضا بين حالة كون الوكيل غير انتهازي وحالة كون الوكيل انتهازي مما يدفع الرئيس للبحث عن طرق تعاقدية مكلفة.

خلاصة:

بعد دراسة هذا الفصل الذي تطرقنا فيه إلى تعريف ونشأة نظرية الوكالة التي تعد إحدى النظريات الاقتصادية، وجاءت لحل المشاكل الناتجة عن فصل الملكية والصراع القائم عن المدراء والملاك، وكذلك تنظم العلاقة بين الوكيل والأصيل وتنقص من الصراع بينهما بالتوفيق بين الأهداف والمصالح لكل طرف.

وكذلك حاولنا التطرق للتطور التاريخي لنظرية الوكالة ومفهومها وبعض المشاكل التي لم تكن تقتصر إلا على العلاقة بين الأصيل والوكيل بل تعدت ذلك لتشمل كل طرف داخل وخارج الشركة، وفي الأخير حاولنا أن نذكر بعض حلول نزاعات هذه النظرية وبعض الانتقادات الموجهة لها.

الفصل الثالث:

حوكمة الشركات
وعلاقتها بنظرية الوكالة

تمهيد:

لقد أحدث مفهوم حوكمة الشركات نقلة نوعية في أسلوب إدارة الشركات وأسهم في تحديد الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي تتمتع بها الإدارات التنفيذية ومجالس الإدارات في الشركات بشكل يضمن المسالة ويعزز الشفافية والرقابة. وقد لاقى مفهوم حوكمة الشركات رواجاً كبيراً خلال العقدین الأخيرین حتى اتسع نطاق تطبيق هذا المفهوم ليشمل المؤسسات في القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء.

والاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات، ترتب عليه زيادة الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية، على اعتبار أن استعمال المبادئ المحاسبية تلزم إلى حد بعيد طرف الوكالة (الإدارة) بالالتزام بالمعالجات المحاسبية الواجب إتباعها والتي من شأنها أن تقلل من مشكلة تضارب المصالح، وذلك من خلال إظهار دور مبادئ الحوكمة في تحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة.

وفي ظل انفصال الملكية عن الإدارة تكون الإدارة مسؤولة عن اتخاذ القرارات المهمة وأنها تعمل على وفق مصالحها الشخصية، فضلاً عن عدم تماثل المعلومات لدى كل من المالكين والمدراء.

ولغرض تحقيق بعض هذه الأهداف فقد قسم الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول إلى الإطار الفكري للحوكمة، أما الثاني فقد تناول نظرية الوكالة وعلاقتها بالحوكمة أما الأخير فقد استعرض الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الطلبة.

المبحث الأول: الإطار الفكري للحوكمة

إنّ الانهيارات الكبيرة والأزمات العالمية التي طالت الكثير من المؤسسات والشركات كان سببها الرئيس والأساس هو نقص الخبرات والكفاءة وعدم توفر إدارات كفأة ذات خبرة ومهارة متميزة، أي عدم الأخذ بمبدأ الحاكمية (الحكم الرشيد للمؤسسات) مما جعل هذه المؤسسات تعلن إفلاسها وتنهار، أو على الأقل تقلص من حصتها السوقية أو تجمد نشاطاتها، وعلى هذا الأساس فقد أدلت الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية اهتماما متزايدا بموضوع "حاكمية الشركات أو الحوكمة Corporate Governance حيث تركزت جل اهتمامها بهذا الموضوع وبالأخص بعد الدور المتنامي والتوسع الهائل القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، إذ أصبح لهذا القطاع دور مهم وأساس في تنمية اقتصاديات البلدان، لذلك بدأ الاهتمام بموضوع الحوكمة، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة الحوكمة ومفهومها، ومبررات حوكمة الشركات وأهميتها وأهدافها، ومبادئ وخصائص حوكمة الشركات.

المطلب الأول: نشأة الحوكمة ومفهومها

تعود جذور حوكمة الشركات إلى Berle & Means اللذين يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932. وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة¹.

أما مصطلح حوكمة الشركات فتم البدء باستخدامه مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع استخدامه من قبل الخبراء، ولاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية². وعند التعرف إلى التجارب الدولية بشأن حوكمة الشركات، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت السبّاقة في هذا المجال إذ قامت بورصة نيويورك (NYSE) باقتراح قواعد تلزم الشركات بتحديد مديريين مستقلين لحضور مجلس الإدارة وقامت الرابطة القومية لمديري الشركات بتشكيل لجنة متابعة مخاطر الشركات لتدعيم المديرين المستقلين والمراجعة الدورية

¹ أبو العطا نزمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 8، 2003، ص:48.

² سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة الدار الجامعية، مصر، 2006، ص:13.

للمخاطر المحتملة. أما في اليابان فقد أعلنت بورصة طوكيو بوضع دليل للتطبيقات الجيدة لحوكمة الشركات لكي تهتدي بها المؤسسات اليابانية في سبيل إعداد المعايير التي تتفق مع القانون التجاري الياباني.

أما المفوضية الأوروبية فقد قامت بتكليف فريق عمل بيروكسيل لمهمة تطوير وتوحيد الإطار القانوني للشركات بهدف الإفصاح وحماية المستثمرين، أما في أمريكا اللاتينية فقد قامت سبع دول في سان باولو بتفعيل مشاركتهم في رابطة لمؤسسات حوكمة الشركات¹.

أما في المنطقة العربية فتعد جمهورية مصر الدولة العربية الرائدة في مجال تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات، وتشير الدراسات إلى أنه في عام 2001 تم الانتهاء من أول تقرير لتقويم حوكمة الشركات في مصر، والذي قام به البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية².

ويذكر الرحيلي بأنه هناك جهود ومحاولات مماثلة في بعض الدول العربية الأخرى مثل لبنان، الأردن، تونس، المغرب وبعض دول الخليج الأخرى³.

وقد وردت تعاريف عديدة عن الحوكمة، إذ تم تعريفها على إنها " ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه وتنظيم ومراقبة المؤسسات أو الإجراءات التي توجه وتدير الشركات وتراقب أداءها بحيث تضمن الوصول إلى تحقيق رسالته والأهداف المرسومة لها أي ما معناه تضمن مصالح جميع الأطراف المدراء Managers، والمستخدمون Employees والمجهزون Suppliers، والزبائن Customers، والمراقبون Controllers وأصحاب المصالح Stakeholders، والمساهمون Shareholders، والمجتمع Society⁴.

كما تم تعريفها على إنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالية لتحقيق خطط وأهداف المنظمة، أما مجمع المدققين الداخليين الأمريكي فقد عرفها على أنها عمليات تتم من خلال إجراءات

¹ يعقوب فيحاء عبد الله ومحمد إيمان شاكر، دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعمولة والخصخصة، مجلة دراسات محاسبية مالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد الخامس، 2007، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2007، ص: 85.

² أبو العطا نزمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مرجع سابق، ص: 50.

³ الرحيلي، عوض سلامة، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص: 08.

⁴ الشمري، صادق راشد، الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، 2008، ص: 118.

تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة ومراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وخطط قيمة للشركة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في الشركة تحقيق فعالية الوكالة.

وقد عرفها آل خليفة بأنها " مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة الشركة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى الطويل لصالح المساهمين"¹، كما عرفها Cadbury بأنها " النظام الذي تتم بواسطته توجيه ورقابة الشركة ويتفق مع وجهة النظر هذه"².

أولاً: مفهوم الحوكمة وتعريفها

1- مفهوم الحوكمة

1-1- لغة: إذا أردنا أن نتعرف على معنى الحوكمة في اللغة فإن المصدر (حكم) في المعاجم يأتي بالمعاني فيقال حكمت فلانا، أي منعه. القضاء: حيث يطلق على الحكم، ومنه قوله تعالى: " وأن الحكم بينهم بما أنزل الله" سورة المائدة، الآية 48.

أي اقض بينهم بحكم الله، والحكام هم القضاة، ومنه قوله تعالى: " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام" ... سورة البقرة، الآية 188 أي إلى القضاة.

الحكمة: وهي وضع الشيء المناسب في المكان المناسب، ومنه قوله تعالى: " وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب". سورة ص، الآية 20.

الحكم والحكم من نصبه القاضي للحكم بين الناس ومحاولة الإصلاح بينهم، ومنه قوله تعالى: " وان خم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيراً" سورة النساء، الآية 35.

الحكم: هو سياسة الناس بما يصلحهم، ومن ذلك قوله تعالى: وما كان لبشر أن يؤتية الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله سورة آل عمران، الآية 79. وكذلك في قوله تعالى: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون". سورة المائدة،

الآية 45.

¹ - آل خليفة، إمام حامد، صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، 2007، ص: 97.

² - Cadbury Committee on Corporate Governance, Inaugural address delivered by vepa kamesam, November , 2001, p 102.

❖ **حوكمة الشركات:** هي ترجمة الكلمة الإنجليزية (Corporate Governance)، فكلمة (Corporate) معناها شركة؛ وكلمة (Governance) معناها حاكمة من الأحكام والحاكمية؛ وبالرجوع إلى معاجم اللغة العربية والبحث تحت لفظ «كم» نجد أن العرب تقول: حكم وأحكمت وحكم؛ بمعنى متغث ورث؛ ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم؛ ومن المعاني الكلمة «كم» حكم الشيء وأحكمه كلاهما: منعه من الفساد.

كما نجد بأن مصطلح (Corporate Governance) ترجم من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية بمعنى إدارة الحكم، أسلوب الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الإدارة الرشيدة للحكم، حسن الحكم، الحاكمية، الحكمانية، الحوكمة، الحكم الرشيد، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم الموسع.

1-2- الحوكمة إصطلاحاً:

❖ **المفهوم المحاسبي للحوكمة:** يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة، وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية، وترتكز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية، ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعرف عليها دولياً.

❖ **المفهوم الإداري للحوكمة:** يشير مصطلح الحوكمة من المنظور الإداري إلى مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في الشركة، التي توفر ضمانات تحقيق حرص المثرين على حقوق الملاك (المساهمين)، والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصلحة بالشركة.

❖ **المفهوم القانوني للحوكمة:** يشير مفهوم الحوكمة من المنظور القانوني إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة. وبالتالي يهتم رجال القانون بالقواعد القانونية والنواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على الشركات، وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفيدين من نشأة الشركة وبقائها ونموها.

❖ **المفهوم الاقتصادي للحوكمة:** يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى مجموعة الآليات التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل

❖ **المفهوم الاجتماعي والأخلاقي للحوكمة:** يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى ضرورة التركيز على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة وحماية البيئة.

❖ **المفهوم السياسي للحوكمة:** يطلق على الحوكمة مصطلح الحكم الراشد أو الحوكمة الرشيدة والتي تشير إلى ارتكاز عمل الحكومات على أسس من الاستجابة للمطالب الشعبية والفاعلية والمسالة أمام الشعب. كما تركز الحوكمة الرشيدة على أن تكون عملية صنع القرارات بمستويات مرتفعة من الجودة، وفي إطار من المشاركة السياسية؛ وتنطوي الحوكمة الديمقراطية على استكمال عملية التمثيل الديمقراطي التي تجرى عن طريق الانتخابات والأحزاب السياسية، مما يجعل الممارسة الديمقراطية فعالة.

2- تعريف حوكمة الشركات:

إنّ التعريف الأصلي لحوكمة الشركات مبني حول مفهوم المساءلة، وقد نشأ من اعتقاد أن الملاك المساهمين يعهدون للمديرين (المسيرين) بإدارة شركاتهم، ولهم أن يسألوهم عن أي تغييرات تطرا على هذا الاتفاق¹.

شركة التمويل الدولية (IFC) حوكمة الشركات : « هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها »².

البنك الدولي (IB) حوكمة الشركات : « هي تلك العمليات التي من خلالها تمارس السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد والرقابة عليها ».

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) : « حوكمة الشركات تعني ممارسة السياسة الاقتصادية والسلطة الإدارية لإدارة شركات الأعمال ».

¹ - ألكسندر شكرالنيكوف، اندرو ولسون، من شركات مستدامة إلى اقتصادات مستدامة: حوكمة الشركات كأداة تنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2007، ص 9 .

² - Alamgir M. Corporate Governance , A Risk Perspective , paper presented to:Corporate Governance and Reform : l'aving the way to Financial Stability and Development , a conference organized by the Egyptian Banking Institute , Cairo , May 7 8 , 2007 , P 23.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات « ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، مثل : مجلس الإدارة، المساهمين وأصحاب المصالح (Parties Prenantes / Stakeholder)، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة ».

عرفت لجنة كادبوري (Cadbury) سنة 1992 حوكمة الشركات بأنها : « النظام الذي بمقتضاه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها »¹.

معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) حوكمة الشركات « هي تلك العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير إشراف على إدارة مخاطر الشركة، والتأكيد على كفاية ضوابط الرقابة الداخلية لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة ».

من خلال التعاريف السابقة لحوكمة الشركات يمكن صياغة التعريفين التاليين :
حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والأنظمة التي تهدف إلى إحكام السيطرة أو التخفيف من تعارض المصالح القائم بين المساهمين والمسيرين وأصحاب المصالح الذين تربطهم علاقة بالشركة.

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات:

تختلف أهداف تطبيق حوكمة الشركات باختلاف أهداف الأطراف أو الجهات المستفيدة منها، فهناك من يرى أن تطبيق نظام حوكمة الشركات يساعد على "

❖ منع استغلال السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة والمتاجرة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح - تحقيق العدالة والشفافية والمعاملة التزيهة لجميع الأطراف ذوي المصلحة المشتركة

❖ حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية او اغلبية وتعظيم عوائدهم ؛

❖ تشجيع تدفق الأموال وجذب الاستثمارات ؟ - الالتزام بالقوانين والقرارات الحكومية ؛

❖ الالتزام بقرارات الجمعية العامة للمساهمين ؛

¹ -Adrian CADBURY . Report of the financial aspects of corporate governance , Burgess Science Press . First published , London , December 1992, P.04.

❖ كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركة وأهدافها الاستراتيجية

❖ سلامة الممارسات المحاسبية والإدارية وفقا لقاعدة أفضل الممارسات ؛

❖ دقة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية واكتمالها وشفافية الإفصاح وملائمة توقيتها .

ثالثا: المقومات الأساسية لحوكمة الشركات تتمثل مقومات حوكمة الشركات، فيما يلي¹:

1- الإطار القانوني : يتمثل في تحديد حقوق المساهمين واختصاصات كل طرف من الأطراف

الأساسية المعنية بالشركة، وبصفة خاصة المؤسسين والجمعية العامة للمساهمين، والمساهم الفرد

ومجلس الإدارة ولجانته الرئيسية والمدقق الخارجي، وكذا عقوبات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في

المسؤوليات وتجاوز تلك الاختصاصات، كما يجب أن يحدد الإطار القانوني للحوكمة الجهة المكلفة

بمراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة، ولا يجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات واعتباره شانا

داخليا لها، لأنه لن يختلف حينئذ عن نظام الرقابة الداخلية، ولن يحقق أهداف الحوكمة

2- الإطار المؤسسي: هو الإطار الذي يضم المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل

الشركات، مثل: الهيئة العامة لسوق المال والرقابة المالية للدولة، والهيئات غير الحكومية المتابعة

النشاط الشركات، مثل: الجمعيات العلمية والمهنية وجمعيات حماية المستهلك وشركات ومكاتب

المحاسبة والتدقيق والمحماة وشركات الوساطة في سوق الأوراق المالية.

3- الإطار التنظيمي: يتضمن عنصرين أساسيين هما النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها

الذي يوضح أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء لجان مجلس الإدارة، وكذا أسماء واختصاصات

المدرين التنفيذيين

4- الإطار الأخلاقي: يتضمن الإطار الأخلاقي الحرص على المصلحة العامة للشركة، وتشجيع

جميع العاملين فيها على المساهمة الفعالة بكامل الإمكانيات في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها وقدراتها

التنافسية، وذلك بنشر ثقافة الحوكمة في الشركة والعمل على تفعيلها قدر الإمكان، فمن مصلحة

الجميع الحرص على سلامتها.

ثالثا: آليات تطبيق حوكمة الشركات: التطبيق حوكمة الشركات هناك مجموعة من الآليات.

1- الآليات القانونية: تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم

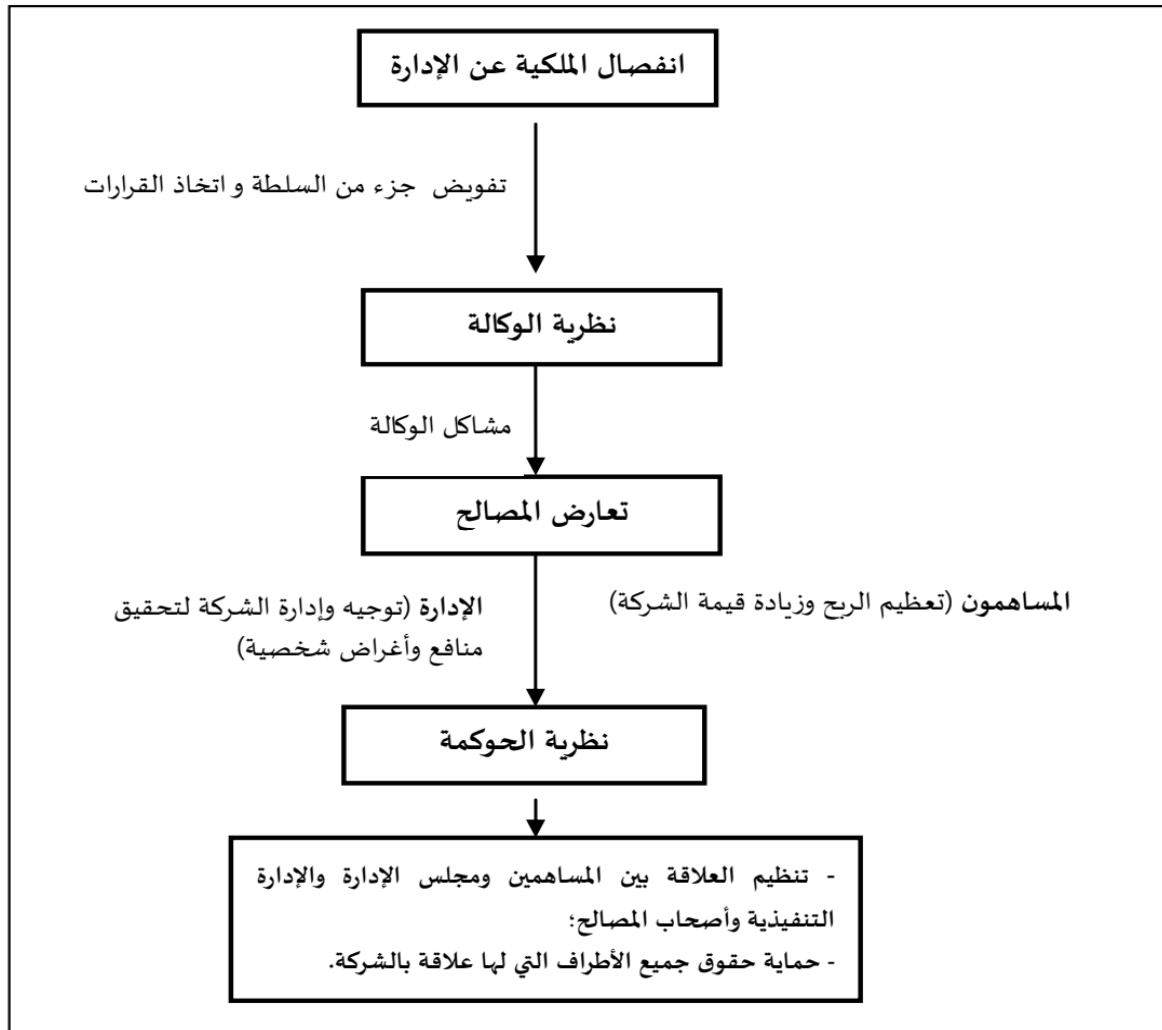
التحقيق أهداف حوكمة الشركات.

¹ - عدنان حيدر درويش، بحث قانوني ودراسة عن حوكمة الشركات ودورها في مكافحة الفساد، ص-ص 23-25

2- الآليات الرقابية: تختص بالتحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة، مثل: مجلس الإدارة، لجنة التحقيق، المدقق الداخلي، المحقق الخارجي ... الخ.

3- الآليات التنظيمية: تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة، مثل: التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة التابعة له. الآليات المحاسبية: تختص بتوفير نظام فعال لإعداد التقارير المالية يتسم بالشفافية، ويوفر المعلومات المناسبة. ويرى الطلبة بأن الحوكمة توضح كيفية تنظيم العلاقة بين أطراف المنظمة كافة وتظهر في مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح أي أنها تمثل أسلوباً متميزاً في إدارة منظمات الأعمال.

شكل رقم (3-1): مساهمة حوكمة الشركات في معالجة تعارض المصالح



المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: مبررات حوكمة الشركات وأهميتها وأهدافها

لقد تعاضمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الحصانة القانونية وتعزيز الرفاهية الاجتماعية للشعوب، إذ برزت هذه الأهمية بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997 - 1998 التي أظهرت فشل حوكمة الشركات، وما تلاها من انهيارات لكبريات الشركات في العالم¹.

فعلى الصعيد الاقتصادي أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات، وهو الأمر الذي أكده Winkler بشدة، إذ أشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في معية الأزمات المالية وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد والرشوة وسوء الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة العاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود².

ولحوكمة الشركات أهمية بالنسبة للشركات المساهمة، إذ شهدت المحاسبة في بداية الألفية الثانية أزمة فضائح مالية بدأتها شركة (Enron) حيث كانت أسهمها تباع في بداية عام 2000 بما يزيد عن 90 دولار للسهم الواحد وقد استخدمت الشركة بما يعرف مصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities) بهدف الوصول إلى سوق المال والاحتماء من المخاطر، وترتب على ذلك انخفاض قيمة الأصول الأمر الذي جعل شركة (Enron) بتحمل التزامات أكبر بإصدار أسهم إضافية مما جعل انخفاض في قيمة أسهم الشركة وفي نهاية عام 2001 أفصحت الشركة عن خسائر في الربع الثالث وعلى أثرها انخفضت قيمة السهم إلى 33 دولار وتوالى خسارة الشركة إذ أعلنت الشركة عن خسارة بلغت 600 مليون دولار وفي نهاية السنة تقدمت الشركة بإجراءات الإفلاس.

¹- التميمي، عباس حميد يحيى، اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008. ص: 74.

² - Winklery, 1998 : p18

- وقد حدثت سلسلة من حالات الفشل المالي وفشل التدقيق، إذ شملت شركات (Health South) و (World Com) و (Tyco) والتي ترجع ونتيجة لذلك تم الاهتمام بحوكمة الشركات وتشريع قانون اوكسلي (Oxley) عام 2002 الذي صمم لبناء السوق المالي¹ وفي الجانب المحاسبي والرقابي فتتجسد أهمية حوكمة الشركات بما يأتي²:
- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى،
 - تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة ابتداء من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها .
 - تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.
 - تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
 - ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين . ويرى الطلبة بأن النقاط أعلاه شخصت الحاجة إلى الاهتمام والتأكيد على كفاءة العمليات التشغيلية، وتطبيق القوانين والتعليمات والقواعد وإصدار المعايير والمبادئ الواجب إتباعها لغرض زيادة الثقة بالتقارير والقوائم المالية، فضلاً عن تخفيض مخاطر الشركات وكلفة رأس المال وإصدار تشريعات وقوانين الحوكمة الشركات، وتلعب حوكمة الشركات دوراً مهماً في تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إيجازها بالآتي³:
 - **حماية حقوق المساهمين:** وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات لتثبيت ملكيتهم بالأسهم والشفافية بالمعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، فضلاً عن ضمان حقوق المساهم بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية .

¹ - شرويدر، ريتشاد وكلاك، مارتن وكائي، جاك، " نظرية المحاسبة "، ترجمة وتعريب خالد علي احمد وفال، إبراهيم ولد محمد، دار المريخ، السعودية، 2006 .ص: 131.

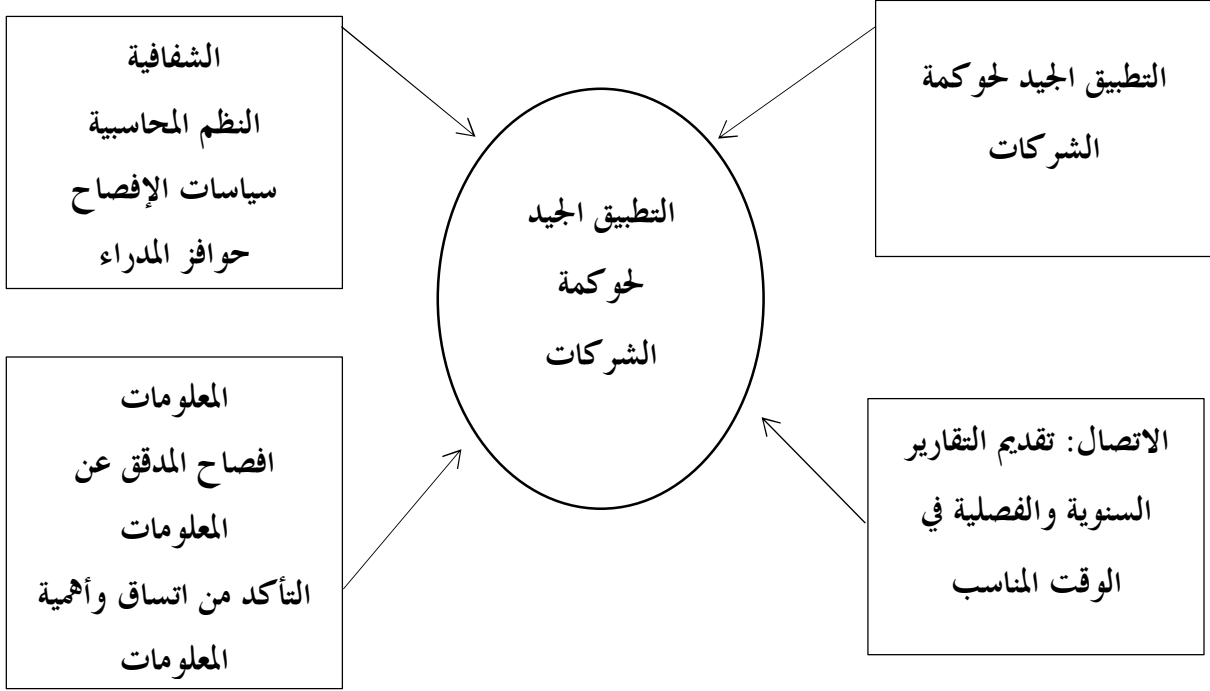
² - ميخائيل، اشرف حنا، " تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات "، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات القاهرة، 2005، ص83 .

³ - النواس . رافد عبيد، " اثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات - نموذج مقترح " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد رقم 14، العدد 50 . 2008 . ص : 243.

- تحقيق العدالة: وتعني الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا داخل أو سبلة الاستاد والتنمية البشرية.
- حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة: وهذا ما يتطلب زرع روح الانتماء والولاء للمتعاملين مع الشركة وفي مقدمة ذلك العاملين بها.
- توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال: أن توفير المعلومات المفيدة ذات الحقائق المتمثلة بالدقة والملائمة لجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل الشركة كل ذلك يعكس سلامة وصحة التحكم المؤسسي في الشركة عن سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وتطبيق القواعد والقوانين كلها تدعم حوكمة الشركات وبما ينعكس في سلامة أداء الشركة. ويمكن إضافة النقطة التالية أيضا:
- استراتيجية الشركة: تنتهج الشركات مجموعة من الإستراتيجيات التي تستهدف من ورائها البقاء ضمن دائرة المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية من خلال إضافة قيمة لها في القطاع أو السوق الذي تعمل به. إذ يتم من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة وفعاليتها مع الفرص والتهديدات البيئية وبعتماد منهجية التحليل الاستراتيجي.
- وتسعى حوكمة الشركات من خلال الأهداف إلى تحقيق ما يلي¹:
- ❖ تحسين أداء الشركات: وضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادية ودينية وأخلاقيا. وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارتها، وأنظمة الإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين المشاركين مجلس الإدارة والمساهمين.
- ❖ وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيق أهدافها: وتشير معظم الأدبيات إلى أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتطلب خصائص تتمثل بالمصادقية والشفافية والاتصال والمعلومات والشكل التالي يوضح ذلك.

1. OECD, "Principles of Corporate Governance", Organization for Economic Operation and Development Publications Service , 2001 p : 3 .

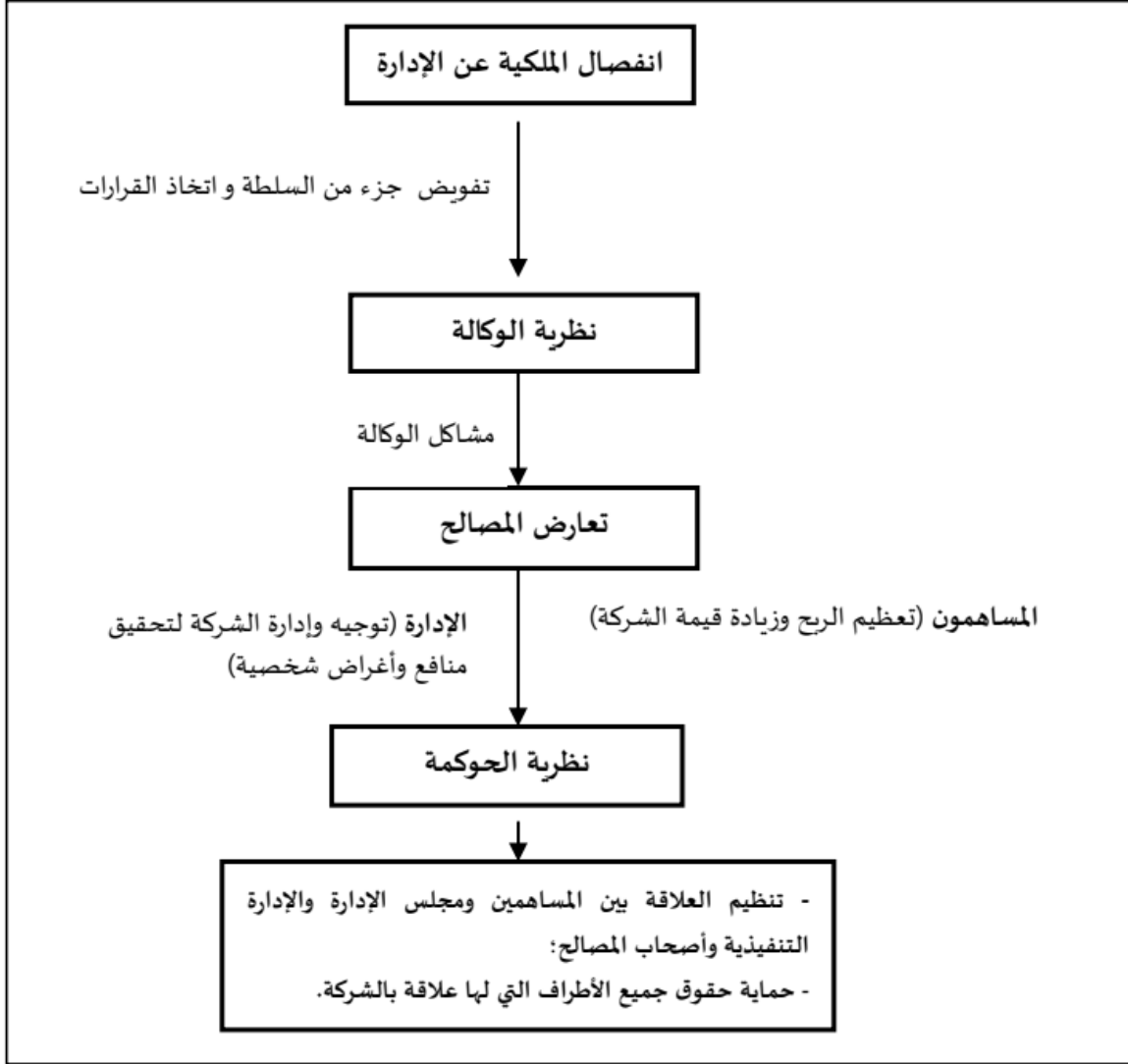
شكل رقم (3-2): خصائص التطبيق الجيد لحوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطلبة.

أولاً: مبادئ وخصائص حوكمة الشركات

شكل رقم (3-3): مساهمة حوكمة الشركات في معالجة تعارض المصالح



المصدر: من إعداد الطلبة.

إنَّ الاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة قد أدى إلى زيادة حرص العديد من المؤسسات لدراسته وتحليله ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)¹. وعموماً فإن الحوكمة ينعكس أثرها في زيادة الثقة بالاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته وكفاءته والحفاظ على حقوق الأقلية ودعم ونمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل. وترجع أهمية حوكمة الشركات إلى أن التطبيق الجيد لمبادئها سيساعد في تحقيق أهدافها، وتتضح

¹ - organization for Economic Co-operation et Development

أهمية المبادئ في مجال حوكمة الشركات باعتبارها تمثل الخطوط العامة التي تهدف إلى تعزيز ودعم الإدارة وكفاءة الأسواق المالية فضلا عن استقرار الاقتصاد¹.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من الدول الرائدة في صياغة وتطوير مبادئ حوكمة الشركات، فضلا عن الجهود المبذولة من قبل الدول الأوروبية والآسيوية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ويمكن تلخيص المبادئ العامة للحوكمة بالاتي²:

❖ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وينبغي أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق وان يكون متوافقا مع حكم القانون وان يحدد وبوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية

❖ توفير حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية.

❖ توفير المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم: الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو التي تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالية.

❖ ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات.

❖ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بما يعني التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارة الشركة، كما يعني محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

ولقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأن يكون مجلس إدارة الشركة مسؤولا بشكل أساسي عن مراقبة أدائها وتحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم في الوقت الذي يتمتع فيه المجلس تعارض المصالح كما يوازن الطلبات المتنافسة على الشركة من خلال ممارسة الأحكام الموضوعية والمستقلة، لاسيما وأن صنع القرارات الصائبة يعد أمر ممكن فقط عندما يتحمل

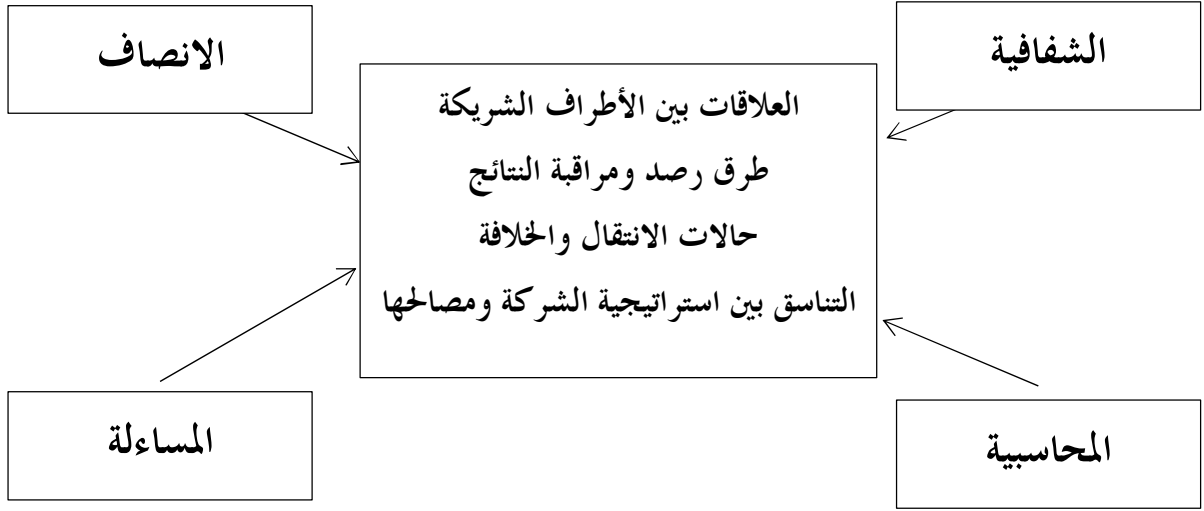
¹ - النواس . رافد عبيد، " اثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات - أنموذج مقترح " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد رقم 14، العدد 50 . 2008 ، ص: 244.

² - يوسف، محمد طارق، "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات"، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر ، 2007 ، ص 7.

الأشخاص المسؤولين مسؤولية اتخاذ تلك القرارات إذ أن صنعها واتخاذها يكون فقط من قبل أولئك الذين يتحملون النتائج المترتبة عنها¹.

ويمكن توضيح هذه المبادئ في الشكل التالي:

شكل رقم (3-4): مبادئ حوكمة الشركات



المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، ص 67

ثانيا: أهم خصائص حوكمة الشركات

وفقا للدراسات والأدبيات التي تناولت موضوع حوكمة الشركات، فلا بد أن تتصف الحوكمة الجيدة بسبع خصائص أساسية هي²:

1. الانضباطية (Discipline) : وتعني إتباع الأسلوب الأخلاقي المناسب والصحيح بعيدا عن الخداع والتضليل والتلاعب.

2. الشفافية (Transparency) : وتتضمن تزويد المعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب وبشكل صادق لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة .

¹- Kopeikina , Luda, " The Elements of Aclear Decision", Mitsloan Management Review, Vol 47 , 2006, p34.

²- إبراهيم، محمد عبد الفتاح، " نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية "، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول تحت شعار التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة. 2005، ص-ص: 30-31.

3. العدالة (Fairness): وتشير الإحترام حقوق مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبغض النظر عن حجم علاقتهم بالشركة، فمثلا يجب تحقيق العدالة بين جميع المساهمين بغض النظر عن حجم ملكيتهم في الشركة .
4. الإستقلالية (Independence): وتعني عدم التحيز أو عدم وجود مؤثرات أو ضغوط سواء من جانب رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو من قبل الإدارة التنفيذية .
5. الوعي الإجتماعي (Social Awareness): وتشير الالتزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع التي تعمل فيه .
6. المساءلة (Accountability): وتعني إتاحة الفرصة لمحاسبة ومسائلة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة عن أي ضرر قد يلحق بالمساهمين .
7. المسؤولية (Responsibility): وتعني أن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين أمام جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة وعلى رأسهم المساهمين .

ثالثا: انعكاسات تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والمحاسبية¹

إن المعلومات المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركات تعتبر من أهم المواضيع التي تتناولها عملية الحوكمة في الشركات. فمن أهم نتائج عملية تطبيق الحوكمة في الشركات هو إيجاد لجنة تسمى لجنة المراجعة أو التدقيق حيث تكون مهام هذه اللجنة تنصب على مراجعة التقارير المالية وذلك بهدف التعرف على أساليب إدارة المخاطر وعمليات التدقيق الداخلية والخارجية بحيث يتحتم على هذه اللجنة عقد اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمدقق الخارجي.

ومن صلاحيات هذه اللجنة حسب معايير الحوكمة طلب التقارير المالية والمحاسبية بشكل دوري وحتى بشكل مفاجئ وذلك لضمان عدم قيام الإدارة التنفيذية بإجراء الجراحات التجميلية للقوائم المالية والمحاسبية الخاصة بالشركة، كما أن أعضاء هذه اللجنة يجب أن يكونوا من ذوي الخبرة والدراية الكاملة بكافة نواحي ونشاطات الشركة ويتميز أعضائها بالكفاءة العالية في المجال المالي والمحاسبي، فطلب هذه المعلومات يساعد لجنة المراجعة والتدقيق على عملية وضع التوصيات المناسبة لضمان سلامة الوضع المالي للشركة ومعالجة نقاط الخلل ان وجدت قبل استفحالها ومن

¹ - خالد الزعبي، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، محاسب عربي قانوني معتمد ACPA، الورقة الرابعة - التشريعات، ط1، 2013، ص

هنا يجب أن تكون المعلومات المالية والمحاسبية التي تقدم لهذه اللجنة صحيحة ودقيقة وتعكس الواقع المالي للشركة بحيث يمكن الاعتماد على هذه المعلومات في عملية وضع التوصيات واتخاذ القرارات المالية اعتماداً عليها.

ومن هنا تبرز أهمية وجود مثل هذه اللجنة التي تقوم بعملية المراقبة المباشرة وغير المباشرة للوضع المالي للشركة والتي من ضمن مهامها الرئيسية القيام بعملية المراقبة الداخلية للوضع المالي للشركة ومحاولة معالجة أي خلل قد يصيب الشركة بالإضافة إلى إجراء عملية المراجعة الكاملة للمعلومات المالية والمحاسبية المذكورة في التقارير المالية للشركة والتي تقدم للمساهمين والهيئات الحكومية ذات العلاقة. إن المعلومات المالية والمحاسبية تعبر عن هوية وأنشطة أي شركة وبالتالي تعتبر هي الأساس الذي يخدم عملية اتخاذ القرار سواء كان هذا القرار متخذ من قبل الأطراف الداخلية للشركة (الإدارة المالية للشركة، الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة... إلخ) أو من قبل أطراف خارجية المستثمرين المحتملون، الدائنون، المساهمون... إلخ)

المعلومات المالية والمحاسبية هي عبارة عن المنتج النهائي للبيانات المالية والمحاسبية والحركات والقيود اليومية التي يتم إجراؤها داخل الشركة. بمعنى أن كل نشاط أو إجراء يتخذ داخل الشركة يتم التعبير عنه بقيد محاسبي يعكس هذه العملية في الدفاتر، بمعنى أدق فإن القوائم المالية هي نتاج لعملية المعالجة المحاسبية لكافة الأنشطة والقرارات التي تقوم بها الشركة وهذه المعلومات المحاسبية يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص وذلك حتى تعبر بشكل دقيق وسليم عن الوضع الحقيقي للشركة بحيث يمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف داخلية كانت أم خارجية. أن المعيار الدولي رقم (1) يصف الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في البيانات المالية المعروضة من قبل الشركات حيث يحدد هذا المعيار أن الخصائص النوعية " هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين".

ويمكن حصر هذه الخصائص النوعية بما يلي¹:

1- الملائمة إن المقصود بالملائمة أو الموائمة كصفة يجب أن تتصف بها المعلومات المالية والمحاسبية هو ضرورة وجود علاقة وثيقة ما بين المعلومات الواردة في التقارير المالية والمحاسبية والأهداف والغايات التي تم إعداد هذه المعلومات من أجلها فوجود هذه الصفة في المعلومات المالية والمحاسبية

¹ الأستاذ الدكتور خالد الزعبي، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، محاسب عربي قانوني معتمد ACPA، الورقة الرابعة - التشريعات، ط1، 2013، ص -ص 21-22.

يمكن إدارة الشركة من الاعتماد على هذه المعلومات لغايات اتخاذ القرار، المعيار الدولي رقم (1) يقول أن (الملائمة لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تتلاءم مع حاجات متخذي القرارات وتملك المعلومات المالية والمحاسبية صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات المتخذة من قبل الشركة والمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية بالإضافة على تصحيح التقييمات الماضية).

2- أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها

تم إعداد القوائم المالية والمحاسبية اعتماداً على البيانات المالية الخاصة بالشركة والتي يجب أن تعبر عن الوضع الحقيقي للشركة وهذه القوائم المالية والمحاسبية تستخدم في عملية إتخاذ القرار وبالتالي حتى يتم إتخاذ قرار صحيح يجب أن تكون المواد الداخلة (القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار صحيحة أي لضمان جودة المخرجات لا بد من ضمان صحة المدخلات وكون القرارات المالية تتخذ للتعامل مع الواقع والبيئة التي تعمل بها الشركة فلا بد من أن تكون القوائم المالية والمحاسبية دقيقة وصحيحة وتعكس الواقع الحقيقي للشركة . المعيار الدولي رقم (1) يقول (لتكون المعلومات ذات فائدة يجب أن تكون موثوقة أي خالية من الأخطاء الجوهرية والتميز، ويمكن الإعتماد عليها من قبل متخذي القرارات كونها تعبر بشكل صحيح عن واقع الشركة) . إذا فإن تطبيق حوكمة الشركات على المعلومات المالية والمحاسبية يشترط ويفترض وجود صفة الأمانة والثقة وإمكانية الإعتماد على هذه المعلومات التي تزداد كلما تعززت فيها هذه الصفات.

3- حيادية المعلومات

انصاف المعلومات المالية والمحاسبية بصنة الحيادية وعدم التحيز ضروري لضمان عدم توجيه متخذي القرارات الذين يعتمدون على هذه المعلومات نحو إتخاذ قرار معين أو محدد سلفاً وإنما إتخاذ القرارات التي تعتمد على إجراء تقييم حقيقي وواقعي وموضوعي لا تحيز فيه أي أن توفر النزاهة في هذه المعلومات يؤدي إلى إتخاذ قرارات موضوعية ونزيهة تساعد في تصويب وتدعيم الموقع المالي للشركة، المعيار الدولي رقم (1) يقول بهذا الخصوص (يجب أن تكون المعلومات أو البيانات التي تحتويها القوائم المالية محايدة أي خالية من التحيز ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كان عرض المعلومات يؤثر على إتخاذ القرار بهدف تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفاً) . أي أن الأطراف المسئولة عن إعداد القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات محاسبية تتصف بصفة عدم التحيز وهذا من واجبات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجعة حسب منظور حوكمة الشركات.

4- قابلية المعلومات للمقارنة

من الاستخدامات الرئيسية للقوائم المالية والمحاسبية استخدامها لغايات مقارنة الأداء سواء كانت هذه المقارنة ما بين أداء الشركة المالي وأداء الشركات الأخرى المماثلة أو إجراء المقارنة في مستويات الأداء حسب الفترات الزمنية أي أن المعلومات المحاسبية تصبح ذات فائدة أكبر كلما اتصفت عملية إعدادها باستخدام أساليب معتمدة في القياس والإفصاح حسب المعيار الدولي رقم (1) (يجب أن يتمكن مستخدمي البيانات والقوائم المالية من إجراء وتطبيق أسلوب المقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركز المالي أو الأداء المالي الشركة كما ويجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي للوضع المالي للشركة)

ومن هنا كان لزاما على لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة من مجلس إدارة الشركة أن تقوم بإجراء عملية كاملة من التدقيق والمراجعة للمعلومات المحاسبية والقوائم المالية ومقارنتها بالقوائم المالية لشركات أخرى مشابهة وذلك للمساعدة في إتخاذ القرار السليم.

5- التوقيت المناسب

المقصود بالتوقيت المناسب هو توفير المعلومات والقوائم المالية والمحاسبية في وقتها أي يجب إتاحة هذه المعلومات والقوائم وضمان توفرها في التوقيت الملائم للفترة المالية أو المحاسبية التي تعبر عنها هذه القوائم كون أن هذه المعلومات تفقد قيمتها إذا لم يتم توفيرها عند الحاجة لاستخدامها. المعيار الدولي رقم (1) إذا حدث تأثير غير ضروري في تقديم التقارير المالية فإن المعلومات الواردة في هذه التقارير قد تفقد قيمتها لذا فإن الإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة توفير التقارير في الوقت المناسب وتمتع المعلومات بصفة المصدقية والثقة).

6- الإفصاح وحوكمة الشركات

يعتبر الإفصاح عن القوائم المالية من المرتكزات الرئيسية لعملية تطبيق معايير الحوكمة وخصوصا في الشركات المساهمة العامة التي تفتح باب الملكية لجميع الجهات الراغبة في الإستثمار في الشركة، كما أن سعي الشركات التحويل نشاطاتها من خلال الإقراض أدى إلى سعي المستثمرين والمقرضين للحصول على بيانات وقوائم مالية ذات مستوى عالي من الإفصاح عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالية ووفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تقضي بضرورة الإفصاح عن جميع المعلومات في القوائم المالية، فيجب أن تشمل القوائم المالية جميع المعلومات

اللازمة والضرورية لإعطاء صورة صحيحة وواضحة عن الشركة، كما يجب أن يتصف هذا الإفصاح بصفة الشمولية وان يكون مناسبة وعاد .

وحتى يتصف الإفصاح بالصفات المذكورة سابقة لا بد أن يتم تصميم وإعداد القوائم المالية بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية والجوهرية التي أثرت وستؤثر على الشركة خلال الفترة. إن عملية الانفصال بين الملكية والإدارة أدى إلى ضرورة تطبيق معايير الحوكمة، وجزء أساسي من هذه المعايير يستند على طريقة قيام الشركة بالإفصاح والإعلان عن الأحداث الجوهرية والقوائم المالية الخاصة بالشركة، وهذا الانفصال باعد بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي ونتائج أعماله خلال فترة معينة.

لذا كان لابد من تصوير ميزانية المشروع في البداية وطباعتها ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للاطلاع على المركز المالي ونتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة ستظهر من خلال تثبيت حقوق الملكية أو رأس مال الأسهم وبيان الزيادة أو النقص خلال العام.

ويذكر هنا أن أزمة الكساد التي حلت بالنظام الاقتصادي في الثلاثينيات من القرن الماضي وما رافقها من حملات إعلامية تناولت مسألة الإفصاح نشأ عنها المطالبة بعرض حركة أموال المشروع ونشاطه خلال العام عن طريق عرض مشترياته ومبيعاته ومصروفاته المختلفة مما يظهر القوة الإرادية للمشروع وقدرته على تحقيق الأرباح، ويجعله قادرا على توزيع تلك الأرباح على المساهمين، ومعرفة تأثير التشريعات التدفقات النقدية اللازمة لتسديد الديون للمقرضين والبنوك وغيرهم من الدائنين.

وقد عبرت حسابات النتائج عن هذه الحركة من خلال حساب التشغيل الذي كان يعبر عن نشاط الإنتاج وقيم أداء وظيفة المتاجرة المتمثلة بالشراء والبيع وحساب الأرباح والخسائر الذي كان يقيم أداء وظيفتي الإدارة والتمويل.

حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة أما عن خصائص حوكمة الشركات فتمتاز بالخصائص الآتية¹:

- تعزيز وتفعيل أداء الشركات وتعظيم القيمة السوقية.

¹ - إبراهيم، محمد عبد الفتاح، " نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية "، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول تحت شعار التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص: 30-31.

- المساءلة المحاسبية الإدارات الشركات المختلفة التأكيد التام على التفاعل ما بين الأنظمة الداخلية والخارجية الأعمال الشركات.
 - تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية ما بين إدارات الشركات والأطراف الأخرى.
 - العمل على الوصول لأفضل ممارسة للسلطة لأي شركة.
 - العمل على توفير الضمانات الكافية للحد من الفساد الإداري والمالي.
 - تغيير الدور التقليدي للتدقيق الداخلي وأحداث نقلة في أنشطته من مجرد التأكيد على الحماية والدقة والكفاءة والالتزام إلى المشاركة الفاعلة بالتنبؤ بسلوك الأداء التشغيلي لأي شركة.
 - معرفة حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة.
- ويرى الباحثان بأن مبادئ الحوكمة المتمثلة استعمال الإفصاح والشفافية في إتباع الإجراءات المحاسبية وحماية ضمان المساهمين سيؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي حماية مصالح المساهمين وهذا بدوره سوف يخفف مشكلة التعارض بين الإدارة والمساهمين.

المبحث الثاني: نظرية الوكالة وعلاقتها بالحوكمة

نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين، وبقيّة أصحاب المصالح في الشركة وعلى وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، فإنه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح الآخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات.

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور الحوكمة في التخفيض من مشاكل نظرية الوكالة وأهمية الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح.

المطلب الأول: دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح

وضعت العديد من الدول والمنظمات قواعد لتجنب تضارب المصالح كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة، وذلك لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة مع الشركة.

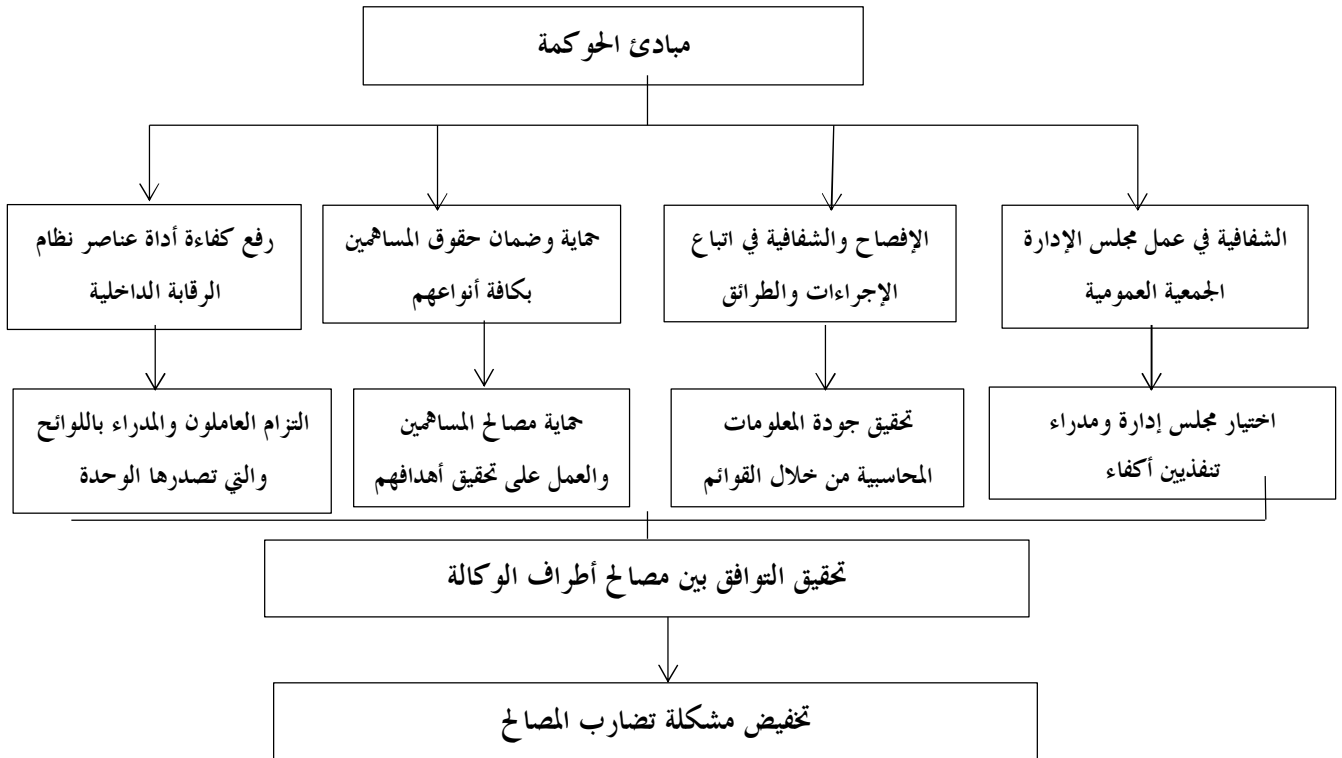
إذ وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد تجنب تضارب المصالح ضمن مبادئها إذ أشارت إلى: ينبغي استكمال إطار الحوكمة بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسماسة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرهما والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بتزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.

فضلا عن طلب مراجعين مستقلين أكفاء، وتسهيل إيصال المعلومات في الوقت المناسب، فإن عددا من الدول قد اتخذت خطوات لضمان نزاهة هذه المهن ونواحي النشاط التي تستعمل كموصل للتحليل والنصائح إلى السوق، وهذه الوسائط إذا ما كانت تتعامل بحرية بعيدا عن التناقضات مع النزاهة فأنها يمكن أن تلعب دورا هاما في توفير حوافز للشركات ومجالس إدارتها لإتباع ممارسات جيدة للحوكمة. ومع ذلك، فقد ثار القلق بشأن ما ظهر من دلائل على أن تضارب المصالح غالبا ما ينشأ وقد يؤثر في الرأي وطريقة الحكم على الأمور.

وقد يكون هذا هو الحال عندما يكون من يقدم المشورة يسعى أيضا إلى تقديم خدمات أخرى إلى الشركة المعنية أو حينما تكون له أيضا مصلحة مادية مباشرة في الشركة وهذا الاهتمام يحدد بعدا شديدا الصلة بين الإفصاح والشفافية التي تستهدف المعايير المهنية لمحلي سوق الأوراق المالية ووكالات التصنيف العالمية وبنوك الاستثمارات وغيرها.

تشير التجارب في نواحي أخرى إلى أن الحل الأفضل هو طلب الإفصاح التام عن التضارب الذي يحدث في المصالح والكيفية التي تختارها الشركة للتعامل معه، أما ما هو مهم فهو الإفصاح عن الكيفية التي تضع فيها الشركة هيكل الحوافز للعاملين بها حتى تلغي احتمالات التضارب في المصالح والشكل الآتي يوضح دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح.

شكل رقم (3-5): دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح



المطلب الثاني: الاستنتاجات والتوصيات

أوضحت الدراسات من خلال التجارب أن الآليات والمعايير الموضوعية لحوكمة الشركات في كل بلد تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لذلك البلد وهذا يؤكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان، مما حدا بالمنظمات الدولية المعنية إلى وضع مبادئ وإرشادات عامة لحوكمة الشركات بحيث يمكن لكل بلد تكييفها ما ينسجم مع ظروفه الخاصة:

- تعد حوكمة الشركات نظاما يرتكز على مجموعة من القواعد والمقومات الأساسية المتمثلة بالهيكل التنظيمي ونظام الإدارة بجميع وظائفها
- تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ التي تحدد العلاقة بين الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة
- حوكمة الشركات توفر إشراف من قبل أصحاب المصالح على المخاطر وإدارتها ومراقبتها وبالتأكيد على الضوابط الرقابية لتجنب المخاطر.
- نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين وبقية أصحاب المصالح في الشركة الذي يحاول كل طرف تعظيم منفعه وبالتالي فان عملية اختيار السياسة المحاسبية ستكون متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة.
- تتمثل تكاليف نظرية الوكالة بنفقات الأشراف والمتابعة من قبل الأطراف الأصلية والنفقات المانعة من قبل الوكيل والخسائر المتبقية

- تعد مشكلة تضارب المصالح من أهم المشاكل كونها تولد ما يسمى بمشكلة التهرب

Shirking Problem

- أن استعمال مبادئ الحوكمة المتمثلة بالشفافية والإفصاح وضمن حقوق المساهمين ورفع كفاءة أداء عناصر الرقابة الداخلية يساهم في تخفيض مشكلة تضارب المصالح يتطلب تحقيق توافر مصالح أطراف الوكالة أن يضمن المساهمين بان الإدارة سوف تقوم بأعمالها وتتخذ القرارات لصالحهم، كما أن الإدارة لا بد أن تضمن للمساهمين حقوقهم وتبث الثقة لديهم.

التوصيات:

- من المفضل استحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة
- من المفضل نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله، فإنه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها.
- يجب الأخذ بنظر الاعتبار عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات اثر التغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- يجب إتباع المبادئ السليمة (لحوكمة الشركات) وذلك لخلق الاحتياجات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة.
- تعزيز الإجراءات التي تنظم عملية التوافق والملائمة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة مع الشركات وذلك من خلال:
 - الشفافية والوضوح في تحديد عمل المدراء التنفيذيين.
 - تشكيل اللجان الخاصة بمنح التعويضات.
 - تشكيل اللجان الخاصة بتعيين المديرين التنفيذيين.
 - وضع آلية محددة لمنح التعويضات من خلال ربط التعويضات بما تحقق من أداء فعلي.
 - من المفضل الإفصاح عن أي تغيير في السياسات والطرئق والإجراءات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية.
- استعمال الانترنت كأسلوب للتواصل مع المالكين لعرض أهم الأحداث الجوهرية الخاصة بالوحدات المساهمة في وقت حدوثها ونشر المعلومات المحاسبية المرحلية كخطوة اقتصادية لتقليل حدة التفاوت في حيازة المعلومات المحاسبية بين المالكين والإدارة العليا والقضاء على مشكلة تضارب المصالح.

خلاصة:

ظهرت حوكمة الشركات بسبب انفصال الملكية عن الإدارة، وكثرة مشاكل الوكالة التي أدت إلى تعارض وتضارب المصالح وانتشار الفساد في الشركات وحتى إفلاسها. فدور الحوكمة يركز حول تنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلين في الشركة من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح، وتحديد مسؤوليات وحقوق وواجبات كل طرف. وقبل الشروع في تطبيق قواعد الحوكمة في أي شركة، يجب أخذ بيئة وطبيعة وظروف عمل الشركة بعين الاعتبار، فإنما وضعت هذه القواعد ليستعين ويستدل بها القائمون على إدارة الشركات القيادة وتوجيه شركاتهم في الاتجاه الصحيح. كما أنه ليس من الضروري أن تلتزم الشركات بتطبيق هذه القواعد حرفياً، وإنما يتم تكييفها مع أوضاع الشركة لتكون أكثر مرونة وملائمة لنشاطها.

الفصل الرابع:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

في هذا الفصل وبعد التطرق إلى الفصول الثلاثة النظرية ومحاولة الإجابة على الإشكالية الأساسية سنتطرق إلى الدراسة الميدانية - إستبيان -، وقد أعدنا إستبيان إلكتروني به مجموعة أسئلة مرتبطة بإشكالية البحث وهذا الاستبيان موجهاً إلى مجموعة الأكاديميين والمهنيين في الجزائر. ولقد اتجهنا إلى هذا النوع من الدراسة الميدانية نظراً لحدثة موضوع نظرية الوكالة والحوكمة وصعوبة الدراسة ولغياب أطراف مهمة في الحوكمة وعدم وجود شركات مساهمة تطبق الحوكمة خاصة في ولايتنا وهذا كان سبباً رئيسياً وعائقاً للدراسة النظرية وأدى بنا إلى دراسة استبائية. وقد تمحور هذا الفصل في دراسة مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه: وصف عينة الدراسة أما المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: وصف عينة الدراسة

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

ونعني بعينة الدراسة الأفراد الذين تمت عليهم الدراسة، واقتصرت هذه الدراسة على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين العاملين في مجال المحاسبة والمالية والموظفين في المؤسسات العمومية والاقتصادية.

وقد اختيرت عينة الدراسة بشكل عشوائي بحيث بلغ عدد العينات 74 عينة، لقد تم توزيع 74 استبيان على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين والموظفين، تم استرجاع 51 استبيان، والجدول الموالي يبين الاستبيانات الموزعة والمستردة. والجدول التالي يوضح ذلك:

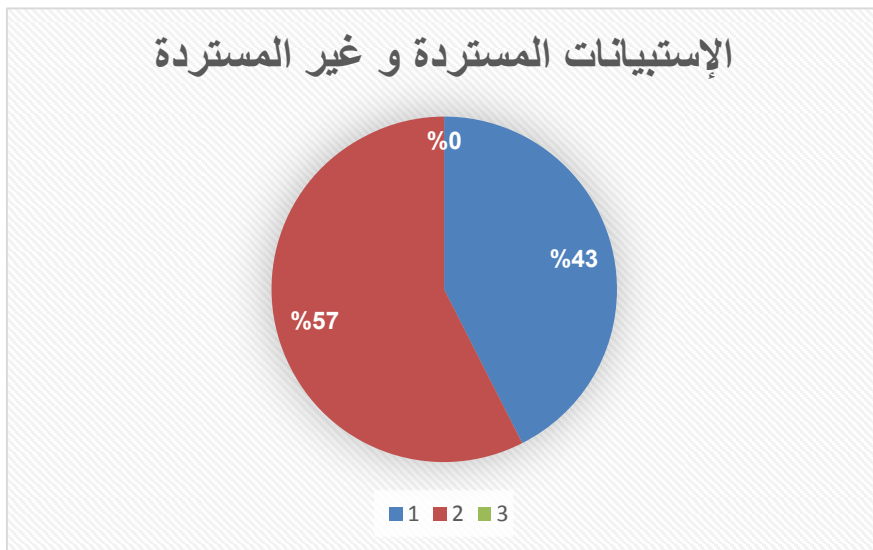
الجدول رقم (4-1): الإستبيانات الموزعة والمستردة

النسبة %	الاستبيانات	البيان
100	74	الإستبيانات الموزعة
75,68	56	الإستبيانات المستردة
24,32	18	الإستبيانات الضائعة
91,07	51	الإستبيانات القابلة للتحليل

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج تحليل الإستبيان.

SPSS المحلق 02: مخرجات برنامج

شكل رقم (4-1): التوزيع التكراري للاستبيانات الموزعة والمستردة



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

في دراستي هذه تمت الاستعانة على الاستبيان (الاستقصاء) كأداة أساسية للتأكد من الصدق الظاهري، فالثبات يعني استقرار المقياس وألا يتناقض مع نفسه، ونعني بالصدق بأن المقياس يقيس ما وضع لقياسه وهو نموذج مجموعة من الأسئلة توجه إلى أفراد العينة من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة ما أو موقف، حيث يعتبر الاستبيان أحد الأساليب الهامة لجمع المعلومات، وذلك لاحتوائها على أسئلة حددتها حتى تتمكني من الحصول على إجابات لهذه الأسئلة، وتشكل المعطيات الأساسية التي أنطلق منها في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمدت على الإستبيان المباشر لتوفره على بعض المزايا النسبية وضمان الاسترداد في الوقت القصير.

أولاً: إعداد الاستبيان:

من خلال تقديم استبيان لغرض توفير بيانات ومعلومات عن الدراسة قد صمم الاستبيان والذي استهدف البيانات الأولية لإستكمال الجانب التطبيقي للدراسة من حيث معالجته لأسئلة الدراسة وقد تم تجزئته كالتالي:

– الجزء الأول: هو الجزء الخاص بالبيانات العامة (الشخصية) لعينة الدراسة والمتمثلة في الجنس، السن، المستوى الدراسي، وسنوات الخبرة.

–الجزء الثاني: وخصص لإيضاح المساهمة التي يضيفها الموظفون في رأس المال وربحية الشركات خلال دراسة سلوكهم ورضاهم عن أداء مؤسساتهم والمردودية المنتظرة منهم.

–الجزء الثالث: هو خاص بتأثير دور حوكمة الشركات في التقليل والحد من تفشي نظرية الوكالة في المؤسسات باستهداف تطبيق مبادئ الحكم الراشد في تسيير شؤون المؤسسات .

وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي (**05 Point likert scale**) في توزيع درجة الإجابات والتي تتوزع من أقل وزن (غير موافق بشدة)، إلى أعلى وزن (موافق بشدة)، وسوف يتم التعرف على درجة تأثير كل متغير من متغيرات الاستبيان وذلك من خلال معرفة الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والاتجاه لكل بعد، وبما أنني استخدمت مقياس ليكارت الخماسي وهو متغير ترتيبي، وعليه سيتم تفسير النتائج حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-2): يوضح المتوسط الحسابي المرجح للإجابات

الرمز	المتوسط الحسابي المرجح للإجابات	المستوى	الاتجاه
1	من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة	منخفضة جدا
2	من 1.80 إلى 2.59	غير موافق	منخفضة
3	من 2.60 إلى 3.39	محايد	متوسطة
4	من 3.40 إلى 4.19	موافق	عالية
5	من 4.20 إلى 5	موافق بشدة	عالية جد

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على دراسات سابقة

ومن أجل تحليل هذه البيانات تمت الاستعانة ببرنامج **Spss V20** باعتبارها الأنسب لتحليل مثل هذه البيانات، حيث يتم تفريغ جميع البيانات فيه وترميز الإجابات وتحليلها من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الإستبيان.
- ✓ الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة.
- ✓ النسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بغرض الكشف عن اتجاهات إجابات عينة الدراسة.
- ✓ الانحدار الخطي لمعرفة تأثير أبعاد المتغير المستقل في أبعاد المتغير التابع.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

لقد تم اختبار درجة صدق وثبات المقياس من خلال معامل الاختبار ألفا كرونباخ، والتي أعطت النتائج التالية:

جدول رقم (4-3): معامل الثبات والصدق لمحاور الاستبيان

عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ الثبات والصدق
20	0.741

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على نتائج تحليل برنامج Spss V20

يبين الجدول أعلاه نتائج معامل الارتباط ألفا كرونباخ بأبعاد التسويق الداخلي وأبعاد جودة الخدمات المقدمة، وقد بلغ الثبات 0.741 وهي مرتفعة وهذا يدل على مصداقية الاستبيان وأنه صالح للتحليل.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

بعد تعريفنا لمجتمع الدراسة وكذا عينة الدراسة والأدوات المستخدمة في تحليل الدراسة أتطرق في هذا المطلب إلى عرض النتائج المتحصل عليها ومناقشتها.

المطلب الأول: تحليل نتائج البيانات العامة

أولاً: تحليل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي: ويوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (4-4): توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
70.6	36	ليسانس
13.7	7	ماستر
9.8	5	دراسات عليا
5.9	3	أخرى
100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على نتائج تحليل الاستبيان

التعليق: يتضح لنا من الجدول السابق أن نسبة 70.6% من عينة الدراسة هم من حملة الليسانس، ونسبة 13.7% من عينة الدراسة هم بشهادة الماستر، ونسبة 9.8% من عينة الدراسة متحصلين على شهادات ترجع لأصل الماجستير والدكتوراه، وأما البقية بنسبة 5.9%، يجوزون على تكوين سامي أو مستوى ثانوي بنسبة قليلة من مجموع العينة.

ثانياً: تحليل عينة الدراسة حسب الجنس ويوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (4-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

البيان	ذكر	أنثى	المجموع
العدد	45	6	51
النسبة %	88.24	11.76	100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على نتائج تحليل الاستبيان

التعليق: يتضح من خلال الجدول أعلاه إن ما نسبته (88.24%) من أفراد عينة الدراسة هم ذكور وما نسبته (11.76%) من الإناث وهذا يدل على أن الغالبية من العينة هم من جنس الذكور.

ثالثا: تحليل عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الجدول رقم (4-6): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
21.6	11	أقل من 5 سنوات
23.5	12	من 6 سنوات إلى 10 سنوات
35.3	18	من 11 سنوات إلى 15 سنة
19.6	10	أكثر من 15 سنة
100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان

التعليق: من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة 21.6% من عينة الدراسة لديهم من 1-5 سنوات خبرة، وأن نسبة 23.5% من عينة الدراسة لديهم خبرة من 6 إلى 10 سنوات، ويتضح لنا كذلك أن نسبة 35.3% من عينة الدراسة لديهم خبرة من 11 إلى 15 سنة، ويتضح لنا أيضا أن نسبة 19.6% من عينة الدراسة لديهم خبرة أكثر من 15 سنة، ومنه نستنتج أن المؤسسات تستثمر في الكفاءات الجديدة لتطوير أدائها والارتقاء بمستوى الجودة في المؤسسة.

رابعا: تحليل عينة الدراسة حسب المهنة

الجدول رقم (4-7): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

العدد	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب معتمد	أستاذ جامعي	محاسب في مؤسسة عمومية أو خاصة	المجموع
12	14	04	17	04	51	
23.5%	27.5%	7.8%	33.3%	7.8%	100	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان

التعليق: إن ما نسبته 23.33% من عينة الدراسة هم من يشغلون وظيفة أستاذ جامعي أكاديمي، وما نسبته 23.50% من هم يعملون بصفتهم خبراء محاسبين مما يدل على وجود عدد معتبر من المستجيبين لهذا الاستبيان من فئة الخبراء في مجال المحاسبة، وما نسبته 27.50% هم من محافظي الحسابات وهذا يدل على وجود اهتمام كبير بمحتوى أسئلة الاستبيان من طرف هذه الفئة، وما نسبته 7.80% هم بنفس الوقت تحت وظيفة المحاسب المعتمد ومحاسب في مؤسسة عمومية أو خاصة.

خامسا: تحليل عينة الدراسة حسب التخصص

الجدول رقم (4-8): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

المجموع	أخرى	اقتصاد	مالية	محاسبة وتدقيق	العدد
51	04	20	80	19	
100	7.8	39.2	15.7	37.3	النسبة %

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان

التعليق: إن ما نسبته 39.20% من عينة الدراسة الذين استجابوا لأسئلة الدراسة هم من يحملون تخصص اقتصاد وهذا يدل على وجود عدد هائل من الاقتصاديين يشغلون مناصب عليا ومهمة داخل الشركات، وما نسبته 37.30% من هم حملة تخصص محاسبة وتدقيق بنفس فكرة أصحاب الاقتصاد، وما نسبته 15.70% هم من حملة تخصص المالية، وما نسبته 7.80% هم يحملون تخصصات مختلفة من حقوق وتجارة وتكنولوجيا وهندسة.... إلخ.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

2.2 الجدول رقم (4-9): اتجاهات آراء أفراد العينة حول واقع نظرية الوكالة في الشركات

الاتجاه	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرارات والنسب المتوية					المقياس	البيان
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
عالية جدا	0.874	4.27	00	03	05	18	25	العدد	1. هناك تداخل في المهام من قبل الملاك.
			00	5.9	9.8	35.3	49	النسبة	
متوسط	0.985	2.90	04	13	20	12	02	العدد	2. توزيع المسؤوليات يتم وفق اختصاص تشريعي محدد بشكل يضمن خدمة مصالح الجمهور.
			7.8	25.5	39.2	23.5	3.9	النسبة	
عالية	1.027	3.53	01	09	11	22	08	العدد	3. تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق مع قانون الشركات المعمول بها.
			2.0	17.6	21.6	43.1	15.7	النسبة	
عالية جدا	0.673	4.22	00	00	07	26	18	العدد	4. تفصح الإدارة عن سياساتها بصورة دقيقة وشاملة ودورية
			00	00	13.7	51.0	35.3	النسبة	
عالية جدا	0.710	4.24	00	00	08	23	20	العدد	5. تتوافر قنوات لنشر المعلومات الكافية في التوقيت المناسب وبعدها لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.
			00	00	15.7	45.1	39.2	النسبة	

عالية جدا	0.825	4.20	00	02	07	21	21	العدد	6. تفصح إدارة
			00	3.9	13.7	41.2	41.2	النسبة	الشركة عن أداء الشركة وهيكل الملكية بما وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
عالية	0.916	3.96	00	03	13	18	17	العدد	7. تفصح إدارة
			00	5.9	25.5	35.3	33.3	النسبة	الشركة عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الافصاحات الإجبارية
عالية	0.389	3.902	المحور الأول: واقع نظرية الوكالة في الشركات						

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج Spss V20

التعليق: يبين لنا الجدول أعلاه أن جميع العبارات الخاصة بواقع نظرية الوكالة في الشركات متجهة نحو الاتجاه درجة عالية، بمتوسط حسابي قدر ب (3.902) وانحراف معياري (0.389)، أما العبارات (01، 02، 03، 04، 05، 06، 07) كانت على نحو موافق بمتوسط حسابي (4.27، 2.90، 3.53، 4.22، 4.24، 4.20، 3.96) وانحراف معياري (0.874، 0.985، 1.027، 0.673، 0.710، 0.825، 0.916) على الترتيب.

جدول رقم (4-10): اتجاهات آراء العينة حول مدى مساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات

الاتجاه	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرارات والنسب المئوية					المقياس	البيان
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة	موافق بشدة		
عالية	0.948	4.02	02	01	07	25	16	العدد	1. يتضمن العقد المبرم بين الشركة ومجلس الإدارة خطط محددة لاستثمار أموال الشركة.
			3.9	2.0	13.7	49.0	31.4	النسبة	
عالية	0.731	4.16	00	00	10	23	18	العدد	2. العوائد التي تتحصلون عليها نظير جهودكم في العمل مرضية وكافية.
			00	00	19.6	45.1	35.3	النسبة	
عالية	0.800	3.86	00	02	14	24	11	العدد	3. نظام الشركة يسمح ببيع سهمكم الحاضر ضمن رأس المال حينما أردتم.
			00	3.9	27.5	47.1	21.6	النسبة	
عالية	0.895	4.14	00	04	05	22	20	العدد	4. عند امضاء العقد من الجهة الموظفة تم املاء شروطكم حول العمل وقوبلت
			00	7.8	9.8	43.1	39.2	النسبة	

								بالموافقة.	
عالية جدا	1.031	4.24	01	03	07	12	28	العدد	5. ليس هناك نظام مكافآت نقدية
			2.0	5.9	13.7	23.5	54.9	النسبة	تشجيعية للقيام بأداء العمل على أكمل وجه.
عالية جدا	0.722	4.20	00	00	09	23	19	العدد	6. هناك خطط دورية ودائمة لقياس معدلات نمو الأرباح وتقييمها من قبلكم.
			00	00	17.6	45.1	37.3	النسبة	
عالية	0.491	4.101	المحور الثاني: مدى مساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات						

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج Spss V20

التعليق: يبين لنا الجدول أعلاه أن جميع العبارات الخاصة بمدى مساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات متجهة نحو الاتجاه درجة عالية بمعنى الموافقة على هذا المحور، بمتوسط حسابي قدر ب (4.101) وانحراف معياري (0.491)، أما العبارات (01، 02، 03، 04، 05، 06) كانت على نحو موافق بمتوسط حسابي (4.02، 4.16، 3.86، 4.14، 4.24، 4.20) وانحراف معياري (0.948، 0.731، 0.800، 0.895، 1.031، 0.722) على الترتيب.

الجدول رقم (4-11): اتجاهات آراء عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركات في الحد من

مخاطر نظرية الوكالة

الاتجاه	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرارات والنسب المئوية					المقياس	البيان
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
متوسطة	1.181	2.92	07	12	14	14	04	العدد	1. يتوفر لدى الشركة هيكل تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لدى الشركات.
			13.7	23.5	27.5	27.5	7.8	النسبة	
عالية	0.806	3.90	00	02	13	24	12	العدد	2. قواعد إطار حوكمة الشركات تحدد في السوق من منظور تأثير الإطار على الأداء الإقتصادي.
			00	3.9	25.5	47.1	23.5	النسبة	
عالية	1.019	3.37	02	08	116	19	06	العدد	3. الجهات الاشرافية والتنظيمية في السوق لديها السلطة والتراثة للقيام بواجبها بطريقة موضوعية لضمان الافصاح وجودة التقارير المالية.
			3.9	15.7	31.4	37.3	11.8	النسبة	
عالية	0.927	4.02	00	03	12	17	19	العدد	4. إطار العمل الفعال لحوكمة الشركات يؤدي لخلق أسواق مالية تتمتع بالكفاءة من خلال تحسين الافصاح وجودة التقارير المالية.
			00	5.9	23.5	33.3	37.3	النسبة	

عالية	1.132	3.86	01	07	9	15	19	العدد	5. يتوافر لدى الشركات المدرجة في السوق وصف وظيفي يحدد المسؤوليات والصلاحيات.
			2.0	13.7	17.6	29.4	37.3	النسبة	
عالية	0.952	3.88	00	03	17	14	17	العدد	6. توفر الشركة القدر المناسب من البيانات المالية وغير المالية لجميع المساهمين عن حقوقهم وواجباتهم ضمن النظام الأساسي للشركة.
			00	5.9	33.33	27.5	33.3	النسبة	
عالية	1.036	3.65	02	04	15	19	11	العدد	7. تتوقف زيادة ثقة الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في المعلومات المالية على وجود لجان مراجعة فعالة.
			3.9	7.8	29.4	37.3	21.6	النسبة	
عالية	0.523	3.65	المحور الثالث: دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة						

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج Spss V20

التعليق: يبين لنا الجدول أعلاه أن جميع العبارات الخاصة بدور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة متجهة نحو الاتجاه درجة عالية من الاستجابة لهذا المحور بالموافقة على أسئلته، بمتوسط حسابي قدر ب (3.65) وانحراف معياري (0.523)، أما العبارات (01، 02، 03، 04، 05، 06، 07) كانت على نحو موافق بمتوسط حسابي (2.92، 3.90، 3.37، 4.02، 3.86، 3.88، 3.65) وانحراف معياري (1.181، 0.806، 1.019، 0.927، 1.132، 0.952، 1.036) على الترتيب.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول: معامل الارتباط وتحليل التباين

الجدول رقم (4-12): جدول معامل الارتباط **Model Summary^b**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.681 ^a	.464	.453	.28787	2.027

a. Predictors: (Constant), B

المتغير المستقل

b. Dependent Variable: A

المتغير التابع

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Spss V20

التعليق: يوضح الجدول أعلاه بأن معامل الارتباط التابع (دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة) والمتغيرات المستقلة (واقع نظرية الوكالة ومساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات) قدرت ب (0.681) ومربع معامل الارتباط بينهما قدره (0.464)، ومربع معاملات الارتباط المعدل (0.453) والخطأ المعياري في التقدير ب (0.28787)، وبذلك تفسر التغيرات في واقع نظرية الوكالة ومساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات ب (68%) من التباين الذي يحصل في التغير في دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة لتأثير أبعاد المتغيرات المستقلة (واقع نظرية الوكالة ومساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات).

وللإجابة على الفرضية الرئيسية للدراسة التي أدرجت تحت السؤال الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى ساهمت حوكمة الشركات في إيجاد حلول ومشاكل نظرية الوكالة؟

وللإجابة على فرضية الدراسة وفحص هذا السؤال تم إجراء التباين الأحادي ANOVA لاكتشاف هل تؤثر حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة؟ تبعا لمتغيرات كل من واقع نظرية الوكالة في الشركات ومساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات.

ويوضح الجدول رقم (4-13) نتائج الاختبار والدلالة الإحصائية:

Model	Sum of Squares	df	Mean of squares	F	Sig
1 Regression	3.510	1	3.510	42.360	.000 ^b
Residual	4.061	94	0.083		
Total	7.571	50			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج Spss V20

التعليق: يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه، عدد الحالات (N)، مربع المتوسطات، كما يبين الجدول تحليل التباين ANOVA في العمود الرابع قيمة F والعمود الخامس الدلالة الإحصائية لاختبار F، ومنه نستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة على واقع نظرية الوكالة في الشركات ومساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات حيث جاءت قيمة (42.360) F بقيمة احتمالية 0.000 أصغر من 0.05 دالة إحصائية، كما يوضح الجدول السابق ارتفاع قيمة المتوسطات لمتغير ومساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات حيث كانت أعلى قيمة بقيمة متوسط 3.510 من أصل 1 درجة. وبما أن مستوى المعنوية (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) سلفاً، فإن الفرضية الرئيسية مقبولة.

المطلب الثاني: تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار المتعدد

من أجل التأكد من علاقات التأثير بين دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة وفقاً لمحاوِر الدراسة (واقع نظرية الوكالة في الشركات ومساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات) فإننا نستخدم نموذج الانحدار المتعدد والذي نلخص أهم نتائجه وفقاً لبرنامج SPSS في الجدول التالي:

جدول رقم (4-14): معادلات تحليل الانحدار المتعدد

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	ت	Corrélations			
	B	Erreur standard	Bêta		Corrélation simple	Partielle	Partielle	
1	(الثابت)	1.689	0.342		4.934	0.000	1.001	2.377
	ومساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات	0.540	0.083	0.681	6.508	0.000	0.373	0.706

المتغير التابع (C):

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على نتائج تحليل برنامج Spss V20

التعليق: يتضح من نتائج الجدول أعلاه ما يلي:

- معنوية نموذج الانحدار من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن نموذج الانحدار المقدر عند مستوى معنوية $(0.01) = \alpha$ حيث أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (42.360)، وقيمة مستوى المعنوية sig (P-Value = 0.000) أقل من مستوى المعنوية.

- معنوية معاملات الانحدار من خلال قيم (Sig, T)

من خلال الجدول أعلاه يمكننا بأن نختبر فرضيتين:

الفرضية الصفرية $0 \neq \beta_3 \neq \beta_2 \neq \beta_1 \neq \beta_0$: (Ho)

الفرضية البديلة $0 = \beta_3 = \beta_2 = \beta_1 = \beta_0$: (H1)

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ معنوية معلمة الميل β_1 والتي بلغت 1.689 والتي تشير إلى إيجاد علاقة إيجابية بين المتغيرين إحصائياً (أثر دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة على مساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات) حيث أنه كلما تأثرت الموظفين في رأس المال وربحية الشركات بوحدة واحدة يؤدي إلى تأثر في دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة بمقدار 1.689، كما بلغ مستوى المعنوية sig (P-Value = 0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يشير إلى معنوية الميل والتي تختلف عن الصفر.

خلاصة الفصل

استهدفنا من خلال هذا الفصل القيام بالدراسة التطبيقية من أجل التعرف على اتجاهات وأراء أفراد عينة الدراسة بشأن موضوع البحث، ولتحديد مدى اتفاق نتائج التحليل الإحصائي مع نتائج الدراسة النظرية، بالإضافة إلى الاختبار الميداني لفروض البحث.

كما خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها فيما يلي:

- إن نسبة استجابة عينة الدراسة لأسئلة قائمة الاستبيان قد بلغت (91.07%) وهي نسبة جيدة تسمح بإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية؛
- إن معاملات ثبات وصدق إجابات مفردات عينة الدراسة على أسئلة قائمة الاستبيان قد اتصفت بأنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، وأكدت على وجود ارتباط إيجابي بين أسئلة هذه القائمة مما يؤكد على إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي في تعميم نتائج البحث.

خاتمة عامة

لقد تناولنا من خلال هاته المذكرة *نظرية الوكالة مشاكل وحلول*، حيث حاولنا من خلالها الإجابة على الاشكالية الرئيسية والتي تتمحور حول: الدور الذي يمكن أن تقدمه حوكمة الشركات في إيجاد حلول ومشاكل نظرية الوكالة وكذا الحد من مخاطر الوكالة، وفي هذا الإطار فقد سعينا إلى الإحاطة بمدخل من مداخل الإدارة الحديثة "حوكمة الشركات والتي بإمكانها إحداث مساهمة فعالة في إيجاد حلول ومشاكل نظرية الوكالة والتقليل والحد من مخاطر الوكالة إذا ما تم تطبيقها بالشكل الذي جاءت عليه دون التغيير في محتواها أو الإنقاص منها".

حيث قسمت المذكرة إلى أربعة فصول: الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية وكان عرضها بناءً على تواريخ عرضها، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه إلى ماهية نظرية الوكالة مروراً بتعريفها ونشأتها وبعض فرضيات ومشاكل هذه النظرية ثم إلى حل نزاعات الوكالة وانتقاداتها، والفصل الثالث الذي تمحور في مجمله حول حوكمة الشركات وعلاقتها بنظرية الوكالة حيث درسنا فيه نشأة الحوكمة ومفهومها، وأهداف حوكمة الشركات وآليات تطبيقها ثم مبرراتها وأهميتها، أهدافها وفي الأخير تناولنا فيه بمبادئ وخصائص حوكمة الشركات، أما الفصل الرابع والأخير من هذه المذكرة والذي تمحور حول الدراسة الميدانية من خلال اعداد استبانة للإجابة على فرضيات الدراسة وزعت على مهنيين محاسبين وأكاديميين.

✓ اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري والتطبيقي لهذه المذكرة، قمنا باختبار الفرضيات التي تم طرحها، بحيث توصلنا للنتائج التالية:

- بالنسبة للفرضية الأولى، فقد تم اثبات صحتها من خلال الشق النظري لهاته المذكرة بحيث تم تأكيد أن نظرية الوكالة هو لجوء المالك لشخص لإنجاز العمل باسمه وتفويضه السلطة، ومن أهم تكاليفها: تكاليف الرقابة والالتزام والخسائر المتبقية... إلخ؛
- بالنسبة للفرضية الثانية، فقد تم اثبات صحتها أيضا من خلال الشق النظري، بحيث واجهت نظرية الوكالة العديد من المشاكل ولعل أبرزها ربط أداء المدراء بالربحية أو المبيعات المراد تحقيقها وعدم معرفة أسلوب الرقابة عليها؛
- أما الفرض الأخير والقائل كيف ساهمت حوكمة الشركات في إيجاد حلول ومشاكل نظرية الوكالة، فقد تم الإجابة على الفرض بتأكيد من خلال الدراسة الميدانية، حيث تبين أنه توجد

فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة على واقع نظرية الوكالة في الشركات ومساهمة الموظفين في رأس المال وربحية الشركات.

✓ نتائج الدراسة

وكخلاصة لهذه المذكرة يمكن القول أن:

- نظرية الوكالة تمثل الإطار العام لحوكمة الشركات من خلال إدارة الشركة؛
- من خلال حوكمة الشركات يمكن تحديد الحقوق والواجبات وتوضيح الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف ذات صلة المباشرة بالشركة من مجلس إدارة ومساهمين، ولضمان فعالية هذا الإطار لا بد من توفر آليات داخلية؛
- تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة والمرتبطین بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة على أداة إدارة الشركة؛
- تعمل حوكمة الشركات على تحقيق المصداقية وزيادة الثقة بين جميع المتعاملين وكذا ضمان استقلالية مجلس الإدارة ومنه إصدار الأحكام بموضوعية ومصداقية، كل هذا يساهم بدوره في مشكل تضارب المصالح الذي يعتبر الخطر الحقيقي لنظرية الوكالة.
- وكتيجة عامة لهاته المذكرة: يمكن القول أن التفاعل والتكامل بين آليات الحوكمة الداخلية والخارجية والعمل بهما يؤدي إلى تخفيض حدة التضارب في المصالح بين طرفي الوكالة وربط مصالحهما بما يجعل الوكيل يعمل لمصلحة الأصل.

✓ آفاق الدراسة

- مدى مساهمة نظرية الوكالة في تفعيل حوكمة الشركات؛
- دور تكنولوجيا المعلومات في التقليل من مخاطر الوكالة؛
- مساهمة المجتمع المدني ووسائل الاعلام في تطبيق حوكمة الشركات في المجتمعات؛
- دور حوكمة الشركات في خلق أسواق مالية فعالة.

قائمة

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

1. إبراهيم، محمد عبد الفتاح، " نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية "، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول تحت شعار التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2005.
2. أبو العطا نزمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 8، 2003.
3. أبو الفتوح، سمير، " نظرية الوكالة : مدخل لتخفيض التكاليف العامة المجلة العربية للإدارة، المجلد الثاني عشر العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، 1998 .
4. الأستاذ الدكتور خالد الزعبي، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، محاسب عربي قانوني معتمد ACPA، الورقة الرابعة - التشريعات، ط1، 2013.
5. آل خليفة، إمام حامد، صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة "، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، 2007 .
6. ألكسندر شكرالنيكوف، اندرو ولسون، من شركات مستدامة إلى اقتصادات مستدامة: حوكمة الشركات كأداة تنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2007.
7. البشير، محمد، التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان، الأردن، 2003.
8. التميمي، عباس حميد يحيى، اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008 .
9. الجبوري، نصيف جاسم محمد، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999.
10. جواد، شوقي نايجي، " إدارة الأعمال - منظور كمي "، و، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1995
11. حماد طارق عبد العال، حوكمت الشركات، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.

- 12.الدوغجي، علي حسين، "حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل ونزاهة التقارير المالية" مجلة دراسات محاسبية مالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد السابع، 2009 .
- 13.الرحيلي، عوض سلامة، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.
- 14.سليمان، محمد مصطفى، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة الدار الجامعية، مصر، 2006 .
- 15.شرويدر، ريتشاد وكلاك، مارتن وكائي، جاك، " نظرية المحاسبة "، ترجمة وتعريب خالد علي احمد وفال، إبراهيم ولد محمد، دار المريخ، السعودية، 2006 .
- 16.الشمري، صادق راشد، " الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، 2008
- 17.الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990.
- 18.العبيدي، صبيحة برزان، " دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوازن بين مصالح أطراف الوكالة - دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد من 2001 - 2007 "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008
- 19.عدنان حيدر درويش، بحث قانوني و دراسة عن حوكمة الشركات و دورها في مكافحة الفساد.
- 20.مسير، رباب وهاب، " دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء الاستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
- 21.مينخائيل، اشرف حنا، " تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات "، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات القاهرة، 2005 .
- 22.النواس . رافد عبيد، " اثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات - أنموذج مقترح " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد رقم 14، العدد 50. 2000

- 23.النواس . رافد عبيد، " اثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات - نموذج مقترح " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد رقم 14، العدد 50 . 2008.
- 24.يعقوب فيحاء عبد الله ومحمد إيمان شاكر، دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والخصخصة، مجلة دراسات محاسبية مالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد الخامس، 2007، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2007.
- 25.يعقوب، فيحاء عبد الله ومحمد، إيمان شاكر، " دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والخصخصة " مجلة دراسات محاسبية مالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد الخامس، 2007 مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.
- 26.يوسف، محمد طارق، " الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات "، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، 2007 .
- ثانيا: المصادر والمراجع الأجنبية :

1. Adam Smith (Encyclopedia of Business,2008.
2. Adrian CADBURY . Report of the financial aspects of corporate governance , Burgess Science Press . First published , London , December 1992.
3. Alamgir M. Corporate Governance , A Risk Perspective , paper presented to:Corporate Governance and Reform : l'aving the way to Financial Stability and Development , a conference organized by the Egyptian Banking Institute , Cairo , May 7 8 , 2007.
4. Benjamin C, Weinstein O: Les nouvelles théories de l'entreprise, librairie générale française, Paris 1995.
5. Cadbury Committee on Corporate Governance, Inaugural address delivered by vepa kamesam, November , 2001.
6. Caplan , Robert & Atkinson , " Advanced Management Accounting " , 2nd edition , Prentice - Hill International Inc. , USA , 1989.
7. Elton , Edwin & Gruber , Martin , ,, Modern Porfolio . Theory and Investment Analysis " , John Wiley and sons , Inc. , New York , 1995.
8. Higgins , Robert , " Analysis for Financial Management " , 6th edition , McGraw - Hill , America , 2001.
9. Jensen m, Mecking W, theory of the firm managerial behavior, agency costs and capital structure, Op.Cit.
- 10.Kopeikina , Luda, " The Elements of Aclear Decision", Mitsloan Management Review, Vol 47 , 2006.
- 11.Mathien , Jo. Ann , " Agency Frame Work " , Babson College , 1997.
- 12.OECD, "Principles of Corporate Governance", Organization for Economic Operation and Development Publications Service , 2001.
- 13.organization for Economic Co-operation et Development

14. Padilla , Alexander , "Agency Theory , Evolution and Austrian Economics 2006. www.Mises.org/journals/Scholar/Padilla6.pdf.
15. Rao , Ramesh , " Financial Management - Concept , and Application ” , 2nd edition , Macmillan Publishing Company , 1992 .
16. Scapens, “Management Accounting :Asurvey Paper", This paper was commissioned by the SSRc whose funding is grate fully acknowledged Feb , 1983.

الملاحق



جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



تحية طيبة وبعد،

يسر الطلبة بأن يضعوا بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم واقتراحاتكم لاستيفاء البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية، وذلك استكمالاً للدراسة العلمية للحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، تحت عنوان: **نظرية الوكالة مشاكل وحلول**

سيدي المحترم نرجوا منكم الاجابة على محاور الاستبيان بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، علماً بأن النتائج التي ستخلص إليها الدراسة متوقفة على مصداقية الإجابة عن جميع أسئلة الاستبيان، ونؤكد لكم بأن جميع البيانات التي تدلون بها ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الشكر على تعاونكم معنا.

الطلبة: البشير جوري، الحبيب تامة، سليم حنكة، محمد معيطي

الأستاذ المشرف: الدكتور صالح حميداتو

بعض التعريفات الخاصة بالمصطلحات المستعملة:

- نظرية الوكالة بالإنجليزية **Agency Theory**: طريقة دراسية تعتمد على تحديد العلاقة بين وسيط الأعمال والعميل، وتساعد هذه النظرية في معرفة أفضل الحوافز الخاصة في الأفراد، والتي تظهر نتيجة نجاح الصفقات التجارية، كما تساهم في الحد من النفقات التي قد تظهر بسبب حدوث خلافات بين الوسطاء والعملاء.
- **الوكيل**: المديرون التنفيذيون: يسير ويتحكم يومياً في نشاط الشركة؛ ويتخذ القرارات بما فيها القرارات الإستراتيجية.
- **الأصيل**: المساهمون: الذين يعدون ملاً كماً رغم أنهم لا يملكون سوى جزء صغير من رأس المال.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

الاسم واللقب (اختياري):

	أخرى	دراسات عليا	ماستر	ليسانس	المؤهل العلمي	01
	أخرى	اقتصاد	تدقيق	محاسبة ومالية	التخصص الأكاديمي	02
محاسب في مؤسسة خاصة أو عمومية	محاسب معتمد	أستاذ جامعي	خبير محاسب	محافظ حسابات	المهنة أو الوظيفة الحالية	03
	أكثر من 15 سنة	ما بين 11 - 15 سنة	ما بين 6 - 10 سنوات	اقل من 05 سنوات	سنوات الخبرة	04

ثالثا: دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر نظرية الوكالة

غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	البيان
					1. يتوفر لدى الشركة هيكل تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لدى الشركات.
					2. قواعد إطار حوكمة الشركات تحدد في السوق من منظور تأثير الإطار على الأداء الإقتصادي.
					3. الجهات الاشرافية والتنظيمية في السوق لديها السلطة والزاهة للقيام بواجباتها بطريقة موضوعية لضمان الافصاح وجودة التقارير المالية.
					4. إطار العمل الفعال لحوكمة الشركات يؤدي لخلق أسواق مالية تتمتع بالكفاءة من خلال تحسين الافصاح وجودة التقارير المالية.
					5. يتوافر لدى الشركات المدرجة في السوق وصف وظيفي يحدد المسؤوليات والصلاحيات.
					6. توفر الشركة القدر المناسب من البيانات المالية وغير المالية لجميع المساهمين عن حقوقهم وواجباتهم ضمن النظام الأساسي للشركة.
					7. تتوقف زيادة ثقة الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في المعلومات المالية على وجود لجان مراجعة فعالة.

Descriptives

		Notes
Output Created		30-MAY-2021 09:53:33
Comments		E:\معمل تنظيم حسابات\ sav DataSet1
Input	Data	<none>
	Active Dataset	<none>
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	51
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax	Processor Time	DESCRIPTIVES VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A
	Elapsed Time	/STATISTICS=MEAN STDDEV SEMEAN. 00:00:00.02
Resources		00:00:00.01

	Descriptive Statistics			
	N	Mean	Std. Error	Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
A1	51	4.27	.122	.874
A2	51	2.90	.138	.985
A3	51	3.53	.144	1.027
A4	51	4.22	.094	.673
A5	51	4.24	.099	.710
A6	51	4.20	.116	.825
A7	51	3.96	.128	.916
A	51	3.9020	.05449	.38913
Valid N (listwise)	51			

DESCRIPTIVES VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B
/STATISTICS=MEAN STDDEV SEMEAN.

Descriptives

		Notes
Output Created		30-MAY-2021 09:54:12
Comments		
Input	Data Active Dataset Filter Weight Split File	E:\مورال سلطيم حاككا\ sav DataSet1 <none> <none> <none>
Missing Value Handling	N of Rows in Working Data File Definition of Missing	51 User defined missing values are treated as missing.
Syntax	Cases Used	All non-missing data are used. DESCRIPTIVES VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B
Resources	Processor Time Elapsed Time	/STATISTICS=MEAN STDDEV SEMEAN. 00:00:00.02 00:00:00.01

	Descriptive Statistics		
	N	Mean	Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic
B1	51	4.02	.133
B2	51	4.16	.102
B3	51	3.86	.112
B4	51	4.14	.125
B5	51	4.24	.144
B6	51	4.20	.101
B	51	4.1013	.06877
Valid N (listwise)	51		.49112

DESCRIPTIVES VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C
/STATISTICS=MEAN STDDEV SEMEAN.

Descriptives

		Notes
Output Created		30-MAY-2021 09:54:39
Comments		
Input	Data Active Dataset Filter Weight Split File	E:\مورال سلطيم حاككا\ sav DataSet1 <none> <none> <none>
	N of Rows in Working Data File	51

Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
Syntax	Cases Used	All non-missing data are used. DESCRIPTIVES VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C
Resources	Processor Time	/STATISTICS=MEAN STDDEV SEMEAN.
	Elapsed Time	00:00:00.00
		00:00:00.01

Descriptive Statistics

	Mean		Std. Deviation
	N	Statistic	
C1	51	2.92	.165
C2	51	3.90	.113
C3	51	3.37	.143
C4	51	4.02	.130
C5	51	3.86	.158
C6	51	3.88	.133
C7	51	3.65	.145
Valid N (listwise)	51	3.6583	.07324

Frequencies

Notes

Output Created	30-MAY-2021 09:51:01
Comments	
Input	Data E:\أكاديمية 6 ج 2011.sav DataSet1
	Active Dataset <none>
	Filter <none>
	Weight <none>
	Split File <none>
	N of Rows in Working Data File 51
Missing Value Handling	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used Statistics are based on all cases with valid data.

Total	51	100.0	100.0	
-------	----	-------	-------	--

التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
وتكفي محاسبة	19	37.3	37.3	37.3
مالية	8	15.7	15.7	52.9
القضاء	20	39.2	39.2	92.2
اخرى	4	7.8	7.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

الدرجة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
محاسبى خبير	12	23.5	23.5	23.5
حسابات محافظ	14	27.5	27.5	51.0
مفتد محاسب	4	7.8	7.8	58.8
جامعي استاذ	17	33.3	33.3	92.2
خاصة او عمومية مؤسسية في محاسب	4	7.8	7.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

الخبرة سنوات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
سنوات 5 من اقل	11	21.6	21.6	21.6
سنوات 10 الى سنوات 6 من	12	23.5	23.5	45.1
سنة 15 الى سنة 11 ايام	18	35.3	35.3	80.4
سنة 15 من اكثر	7	13.7	13.7	94.1
5	3	5.9	5.9	100.0
Total	51	100.0	100.0	

A1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
موافق غير	3	5.9	5.9	5.9
محايد	5	9.8	9.8	15.7
موافق	18	35.3	35.3	51.0
يشدد موافق	25	49.0	49.0	100.0
Total	51	100.0	100.0	

A2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
يشدد موافق غير	4	7.8	7.8	7.8
موافق غير	13	25.5	25.5	33.3
محايد	20	39.2	39.2	72.5

موافق	12	23.5	23.5	96.1
بشدة موافق	2	3.9	3.9	100.0
Total	51	100.0	100.0	

A3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
بشدة موافق غير	1	2.0	2.0	2.0
موافق غير	9	17.6	17.6	19.6
محايد	11	21.6	21.6	41.2
موافق	22	43.1	43.1	84.3
بشدة موافق	8	15.7	15.7	100.0
Total	51	100.0	100.0	

A4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
محايد	7	13.7	13.7	13.7
موافق	26	51.0	51.0	64.7
بشدة موافق	18	35.3	35.3	100.0
Total	51	100.0	100.0	

A5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
محايد	8	15.7	15.7	15.7
موافق	23	45.1	45.1	60.8
بشدة موافق	20	39.2	39.2	100.0
Total	51	100.0	100.0	

A6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
موافق غير	2	3.9	3.9	3.9
محايد	7	13.7	13.7	17.6
موافق	21	41.2	41.2	58.8
بشدة موافق	21	41.2	41.2	100.0
Total	51	100.0	100.0	

A7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
موافق غير	3	5.9	5.9	5.9
محايد	13	25.5	25.5	31.4
موافق	18	35.3	35.3	66.7
بشدة موافق	17	33.3	33.3	100.0

Total	51	100.0	100.0	
-------	----	-------	-------	--

B1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
بشدّة موافق غير	2	3.9	3.9	3.9
موافق غير	1	2.0	2.0	5.9
محايد	7	13.7	13.7	19.6
موافق	25	49.0	49.0	68.6
بشدّة موافق	16	31.4	31.4	100.0
Total	51	100.0	100.0	

B2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
محايد	10	19.6	19.6	19.6
موافق	23	45.1	45.1	64.7
بشدّة موافق	18	35.3	35.3	100.0
Total	51	100.0	100.0	

B3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
موافق غير	2	3.9	3.9	3.9
محايد	14	27.5	27.5	31.4
موافق	24	47.1	47.1	78.4
بشدّة موافق	11	21.6	21.6	100.0
Total	51	100.0	100.0	

B4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
موافق غير	4	7.8	7.8	7.8
محايد	5	9.8	9.8	17.6
موافق	22	43.1	43.1	60.8
بشدّة موافق	20	39.2	39.2	100.0
Total	51	100.0	100.0	

B5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
بشدّة موافق غير	1	2.0	2.0	2.0
موافق غير	3	5.9	5.9	7.8
محايد	7	13.7	13.7	21.6
موافق	12	23.5	23.5	45.1
بشدّة موافق	28	54.9	54.9	100.0

Total	51	100.0	100.0
-------	----	-------	-------

B6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
محلل	9	17.6	17.6	17.6
موافق	23	45.1	45.1	62.7
شدة موافق	19	37.3	37.3	100.0
Total	51	100.0	100.0	

C1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
شدة موافق غير	7	13.7	13.7	13.7
موافق غير	12	23.5	23.5	37.3
محلل	14	27.5	27.5	64.7
موافق	14	27.5	27.5	92.2
شدة موافق	4	7.8	7.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

C2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
موافق غير	2	3.9	3.9	3.9
محلل	13	25.5	25.5	29.4
موافق	24	47.1	47.1	76.5
شدة موافق	12	23.5	23.5	100.0
Total	51	100.0	100.0	

C3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
شدة موافق غير	2	3.9	3.9	3.9
موافق غير	8	15.7	15.7	19.6
محلل	16	31.4	31.4	51.0
موافق	19	37.3	37.3	88.2
شدة موافق	6	11.8	11.8	100.0
Total	51	100.0	100.0	

C4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
موافق غير	3	5.9	5.9	5.9
محلل	12	23.5	23.5	29.4
موافق	17	33.3	33.3	62.7
شدة موافق	19	37.3	37.3	100.0

Total	51	100.0	100.0
-------	----	-------	-------

C5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
بشدّة موافق غير	1	2.0	2.0	2.0
موافق غير	7	13.7	13.7	15.7
محايد	9	17.6	17.6	33.3
موافق	15	29.4	29.4	62.7
بشدّة موافق	19	37.3	37.3	100.0
Total	51	100.0	100.0	

C6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
موافق غير	3	5.9	5.9	5.9
محايد	17	33.3	33.3	39.2
موافق	14	27.5	27.5	66.7
بشدّة موافق	17	33.3	33.3	100.0
Total	51	100.0	100.0	

C7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
بشدّة موافق غير	2	3.9	3.9	3.9
موافق غير	4	7.8	7.8	11.8
محايد	15	29.4	29.4	41.2
موافق	19	37.3	37.3	78.4
بشدّة موافق	11	21.6	21.6	100.0
Total	51	100.0	100.0	

A

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
3.14	3	5.9	5.9	5.9
3.29	1	2.0	2.0	7.8
3.43	4	7.8	7.8	15.7
3.57	5	9.8	9.8	25.5
3.71	9	17.6	17.6	43.1
3.86	4	7.8	7.8	51.0
4.00	5	9.8	9.8	60.8
4.14	9	17.6	17.6	78.4
4.29	5	9.8	9.8	88.2
4.43	3	5.9	5.9	94.1

4.57	2	3.9	3.9	98.0
4.71	1	2.0	2.0	100.0
Total	51	100.0	100.0	

B

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	3.00	2.0	2.0	2.0
	3.17	3	5.9	7.8
	3.33	2	3.9	11.8
	3.67	8	15.7	27.5
	3.83	2	3.9	31.4
	4.00	7	13.7	45.1
	4.17	6	11.8	56.9
	4.33	7	13.7	70.6
	4.50	8	15.7	86.3
	4.67	3	5.9	92.2
	4.83	2	3.9	96.1
	5.00	2	3.9	100.0
Total		51	100.0	

C

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.29	1	2.0	2.0
	2.71	4	7.8	9.8
	3.00	2	3.9	13.7
	3.14	3	5.9	19.6
	3.29	5	9.8	29.4
	3.43	3	5.9	35.3
	3.57	3	5.9	41.2
	3.71	5	9.8	51.0
	3.86	7	13.7	64.7
	4.00	8	15.7	80.4
	4.14	4	7.8	88.2
	4.29	4	7.8	96.1
	4.57	1	2.0	98.0
	4.71	1	2.0	100.0
Total		51	100.0	

Reliability

Notes

Output Created	30-MAY-2021 09:49:01
Comments	
Input	E:\مورد ج سلفه جلكا\ sav DataSet1
Data	
Active Dataset	<none>
Filter	<none>
Weight	<none>
Split File	<none>
N of Rows in Working Data File	51
Matrix Input	
Missing Value Handling	User-defined missing values are treated as missing.
Definition of Missing	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Cases Used	RELIABILITY
Syntax	<pre> /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 B1 B2 B3 B4 B5 B6 C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 /SCALE(ALL VARIABLES) ALL /MODEL=ALPHA /STATISTICS=DESCRIPTIVE /SUMMARY=TOTAL. </pre>
Resources	00:00:00.02
Processor Time	00:00:00.01
Elapsed Time	

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Cases		
Valid	51	100.0
Excluded ^a	0	.0
Total	51	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.741	20

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
A1	4.27	.874	51
A2	2.90	.985	51

A3	3.53	1.027	51
A4	4.22	.673	51
A5	4.24	.710	51
A6	4.20	.825	51
A7	3.96	.916	51
B1	4.02	.948	51
B2	4.16	.731	51
B3	3.86	.800	51
B4	4.14	.895	51
B5	4.24	1.031	51
B6	4.20	.722	51
C1	2.92	1.181	51
C2	3.90	.806	51
C3	3.37	1.019	51
C4	4.02	.927	51
C5	3.86	1.132	51
C6	3.88	.952	51
C7	3.65	1.036	51

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
A1	73.25	53.674	.217	.738
A2	74.63	59.918	-.241	.774
A3	74.00	52.400	.253	.736
A4	73.31	52.020	.489	.721
A5	73.29	52.692	.390	.727
A6	73.33	50.387	.525	.715
A7	73.57	50.850	.423	.722
B1	73.51	50.295	.447	.719
B2	73.37	52.078	.436	.723
B3	73.67	54.467	.178	.740
B4	73.39	52.603	.294	.732
B5	73.29	48.572	.527	.711
B6	73.33	52.707	.380	.727
C1	74.61	57.923	-.117	.773
C2	73.63	53.278	.279	.733
C3	74.16	51.975	.286	.733
C4	73.51	51.495	.365	.726
C5	73.67	50.027	.369	.725
C6	73.65	50.033	.466	.718

C7	73.88	49.386	.464	.717
----	-------	--------	------	------

Regression

Notes

Output Created	30-MAY-2021 09:59:23
Comments	
Input	E:\تحليل\مورل سلفم حكاك\ sav DataSet1 <none> <none> <none> <none>
Data	
Active Dataset	
Filter	
Weight	
Split File	
N of Rows in Working Data File	51
Missing Value Handling	User-defined missing values are treated as missing. Statistics are based on cases with no missing values for any variable used. REGRESSION /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS CI(95) R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT A /METHOD=STEPWISE B C /SCATTERPLOT=(*ZRESID ,*ZPRED) /RESIDUALS DURBIN HISTOGRAM(ZRESID) NORMPROB(ZRESID).
Cases Used	
Syntax	
Resources	Processor Time 00:00:02.77 Elapsed Time 00:00:02.34 Memory Required 4144 bytes Additional Memory Required for Residual Plots 664 bytes

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
A	3.9020	.38913	51
B	4.1013	.49112	51

C	3.6583	.52300	51
---	--------	--------	----

Correlations

	A	B	C
Pearson Correlation			
A	1.000	.681	.404
B	.681	1.000	.404
C	.404	.404	1.000
Sig. (1-tailed)			
A	.	.000	.002
B	.000	.	.002
C	.002	.002	.
N			
A	51	51	51
B	51	51	51
C	51	51	51

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1			Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
	B		

a. Dependent Variable: A

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.681 ^a	.464	.453	.28787	2.027

a. Predictors: (Constant), B

b. Dependent Variable: A

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	3.510	1	3.510	42.360	.000 ^b
	Residual	4.061	49	.083		
	Total	7.571	50			

a. Dependent Variable: A

b. Predictors: (Constant), B

		Coefficients ^a						
Model	Unstandardized Coefficients	B	Std. Error	Beta	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
							Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	1.689	.342		4.934	.000	1.001	2.377
	B	.540	.083	.681	6.508	.000	.373	.706

a. Dependent Variable: A

Excluded Variables^a

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
1	.153 ^a	1.352	.183		.192	.836

a. Dependent Variable: A

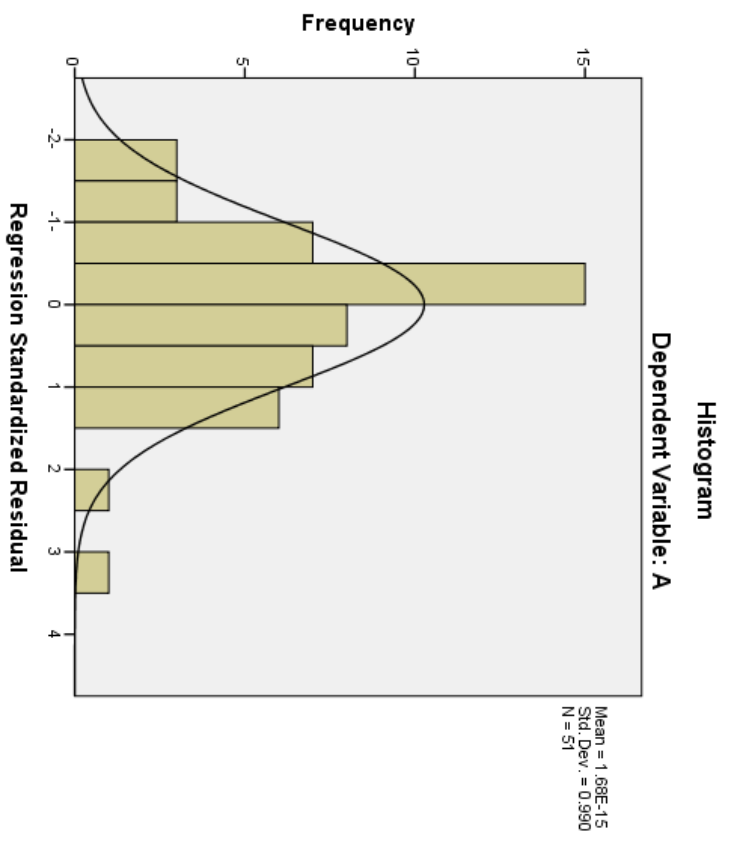
b. Predictors in the Model: (Constant), B

Residuals Statistics^a

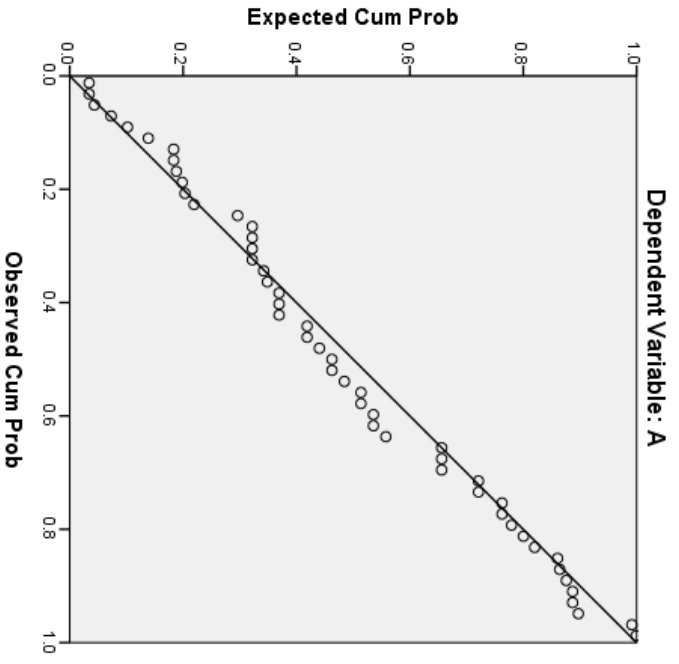
	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	3.3078	4.3868	3.9020	.26497	51
Residual	-.52461-	.90396	.00000	.28498	51
Std. Predicted Value	-2.242-	1.830	.000	1.000	51
Std. Residual	-1.822-	3.140	.000	.990	51

a. Dependent Variable: A

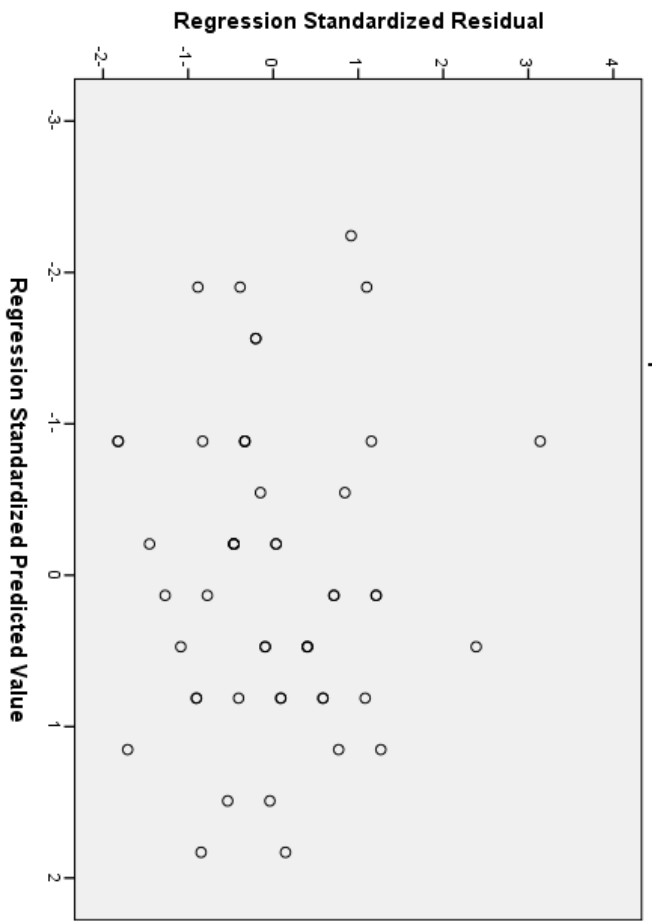
Charts



Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



Scatterplot
Dependent Variable: A



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ